

جامعة 08 ماي 1945

- قائمة -

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية



مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود و مؤسسات مالية

تحت عنوان

أبعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الأزمة

المالية

دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة و الدول النامية

- أزمة 2008 نموذجاً -

إعداد

باهي موسى

بوشحان حوبه

علوش سارة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
أ- عبد القادر فلفول	أستاذ مساعد (أ)	رئيساً
أ- باهي موسى	أستاذ مساعد (أ)	مؤطرا
د- فاطمة بن يوب	أستاذ محاضر (ب)	عضوا ممتحنا

الموسم الجامعي: 2014 / 2015

شكر

"بسم الله الرحمن الرحيم"

إن الحمد والشكر لله أولاً على كل النعم، وعلى توفيقه لنا في تقديم هذا البحث على هذه الصورة

وببالغ من الشكر والعرفان نتوجه إلى الأستاذ الفاضل "باهي موسى"، ممتنين له على كل ما قدمه من جهد و نصائح

قيمة، في سبيل إخراج هذا البحث في صورته النهائية

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المشرفة على مناقشة هذه المذكرة، اللذين تفضلوا بالموافقة

على مناقشة هذه المذكرة، وبيان ملاحظاتهم وتوجيهاتهم

كما لا أنسى أن أشكر كل من أعانني طوال فترة إعداد هذا البحث، بكتاب أو بكلمة تشجيع أو نصح أو دعاء

و الحمد لله رب العالمين

الإهداء

"الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه"
إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " فالحمد لله في الأولى و لله في الآخرة

إلى التي وضعت اللجنة تحت قدميها، إلى من شهدت النور على يديها إلى من حلمت و أملت بي خيرا
إلى أمي الغالية "حورية" سر نجاحي و تألقي رحمها الله وأكفها فسيح جنانه

إلى أبي الغالي " عبد الرحمن " حفظه الله و أمد في عمره

إلى من ترعرعت معهم و نما غضني بينهم، شموع البيت إخواني

"حسن، ونور الدين"

إلى مرشدات دربي أخواتي "سهيلة"، "كريمة"، "سمية"

إلى زهرة البيت أختي الصغيرة "زينب"

إلى الكتاكيت الصغار " محمد أنيس"، "أحمد خليل"، "سيف الإسلام"، "مجد"

إلى من تقاسمت معها عملي صديقتي و رفيقتي إلى المرحمة " سارة"

إلى أعز صديقاتي و رفيقاتي "دليلة" و "نادية"

إلى كل من نسيهم قلبي و لم تنساهم ذاكرتي

و الحمد لله أولا و أخيرا كثيرا متتاليا كما ينبغي لجلال وجهه، عظيم وجهه، عظيم سلطانه، الذي برحمته
إستطعت أن أتم بحثي هذا قاصدة رضاه

خولة

الإهداء

بإسم الله ذي الشآن، عظيم السلطان، شديد البرهان ما شاء الله حمدا طيبا مباركا و الصلاة و السلام
على نبينا و حبيبنا المصطفى.

" وقضى ربك أن لا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى

من أفنت العمر كذا و إجتهدا و تضرعت الليالي و إحتسابا فسقتني دعاء، إلى من حلمي حلمها و
سعادتي سعادتها، الوالدة الغالية صليحة

إلى من كرس جهده لراحتي و شقاه لعزتي، الذي في نجاحي رغبته أبي الغالي "محمد"

إلى إخوتي الأعمام حمزة، بسمة، عمار أتمنى لهم كل التوفيق في حياتهم، رعاهم الله

إلى روح جدتي "ربيعة" رحمها الله، و إلى جدتي "الوازنة" حفظها الله

إلى خالي العزيز "نصير" و زوجته "عائدة"، إلى خالتي الغالية "فاطمة الزهراء" و زوجها و أبنائها

إلى كل الأعمام "إبراهيم"، "يوسف"، "عقيلة"، أزواجهم و أبنائهم حفظهم الله

إلى البراعم الصغيرة: "صلاح الدين"، "بلقيس"، "فيصل"، "دنيا"، "تسنيم"

إلى الكتكوتة و الحلوة زهرة البيت "تسنيم"

إلى صديقتي العزيزة "خولة"

إلى صديقاتي "خولة"، "حنان"، "لطيفة"، "فاتن"، "إيمان"

و في الأخير أحمد الله كثيرا، الذي برحمته إستطعت أن أتم بحثي هذا قصد رضاه

سارة

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	قائمة محتويات
	الشكر
	الإهداء
I	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: مدخل للمالية العامة
03	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمالية العامة
03	الفرع الأول: مفهوم المالية العامة للدولة
06	الفرع الثاني: النفقات العامة للدولة
08	الفرع الثالث: النفقات العامة للدولة
11	المطلب الثاني: ماهية الموازنة العامة للدولة
11	الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة
13	الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة للدولة
14	المطلب الثالث: قواعد و مراحل الموازنة العامة للدولة
14	الفرع الأول: قواعد الموازنة العامة
16	الفرع الثاني: مراحل الموازنة العامة للدولة
17	المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الموازنة العامة للدولة
17	المطلب الأول: النظريات المفسرة لعجز الموازنة العامة للدولة
17	الفرع الأول: عجز الموازنة العامة في الفكر الكلاسيكي

19	الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة في الفكر الكينزي
20	الفرع الثالث: عجز الموازنة العامة في الفكر النقدي
21	المطلب الثاني: مفهوم و أنواع عجز الموازنة العامة
21	الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة
22	الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة
23	المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة، مخاطره و سياسات معالجته
23	الفرع الأول: الأسباب المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة
25	الفرع الثاني: مخاطر عجز الموازنة العامة
26	الفرع الثالث: سياسات معالجة العجز في الموازنة العامة
28	المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة في الدول النامية والمتقدمة وأهم الآثار المترتبة على هذا العجز
28	المطلب الأول: عجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة
28	الفرع الأول: عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية
29	الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة للإتحاد الأوروبي
30	المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في الدول النامية
30	الفرع الأول: طبيعة الإختلالات الإقتصادية والمالية في الدول النامية
32	الفرع الثاني: أسباب العجز في الدول النامية
33	الفرع الثالث: السياسات المقترحة لعلاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية
34	المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية لعجز الموازنة العامة
34	الفرع الأول: علاقة العجز بالتضخم
36	الفرع الثاني: علاقة العجز بمزاحمة القطاع الخاص
38	الفرع الثالث: علاقة العجز بميزان المدفوعات
41	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الأزمات المالية
43	تمهيد الفصل الثاني

44	المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية
44	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
44	الفرع الأول: تعريف وخصائص الأزمات المالية
45	الفرع الثاني: أنواع وأسباب الأزمات المالية
49	الفرع الثالث: مؤشرات وقنوات إنتقال الأزمات المالية
52	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمات المالية
52	الفرع الأول: الأزمة عند الكلاسيك
54	الفرع الثاني: الأزمة عند ماركس
55	الفرع الثالث: الأزمة عند كينز
56	الفرع الرابع: الأزمة عند النقديين
56	الفرع الخامس: التفسيرات الحديثة للأزمات المالية
57	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الأزمات المالية
57	الفرع الأول: أثر الأزمة المالية على النمو الإقتصادي و مستوى المبادلات
59	الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي
61	الفرع الثالث: دور الأزمة المالية في تعميق حدة البطالة و الفقر
62	الفرع الرابع: أثر الأزمة المالية على ميزانية الدولة
63	المبحث الثاني: عرض لأهم الأزمات المالية
63	المطلب الأول: الأزمات المالية في إقتصاديات الدول المتقدمة
64	الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير
65	الفرع الثاني: أزمة أكتوبر 1987
66	المطلب الثاني: الأزمات المالية في الإقتصاديات الناشئة
67	الفرع الأول: الأزمات المالية في الدول الآسيوية
70	الفرع الثاني: الأزمات المالية في دول أمريكا اللاتينية
74	المبحث الثالث: تشخيص أزمة الرهن العقاري 2008.
74	المطلب الأول: نشأة وتطور أزمة الرهن العقاري 2008

74	الفرع الأول: مفهوم أزمة الرهن العقاري
77	الفرع الثاني: خصائص و أسباب أزمة الرهن العقاري
79	المطلب الثاني: عدوى أزمة الرهن العقاري وانتقالها من أزمة عقارية إلى أزمة مالية
79	الفرع الأول: الفرع الأول: عدوى أزمة الرهن العقاري و قنوات انتشارها
81	الفرع الثاني: إنتقال أزمة الرهن العقاري من أزمة عقارية إلى أزمة مالية عالمية
83	المطلب الثالث: تداعيات أزمة الرهن العقاري على الاقتصاديات العالمية
83	الفرع الأول: على مستوى الإقتصاديات المتقدمة
84	الفرع الثاني: على مستوى الإقتصاديات الناشئة
85	الفرع الثالث: على مستوى الإقتصاديات النامي
87	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة العالمية سنة 2008 و العلاجات المختلفة لها
89	تمهيد الفصل الثالث
90	المبحث الأول: مقارنة المؤشرات الإقتصادية بين الدول المتقدمة و النامية
90	المطلب الأول: التطورات الإقتصادية قبل أزمة العالمية قبل الأزمة 2008 - 2007
90	الفرع الأول: نمو الاقتصاد العالمي
91	الفرع الثاني: التضخم و البطالة
92	الفرع الثالث: التجارة و ميزان المدفوعات
94	الفرع الرابع: الإحتياطات الدولية الرسمية
95	الفرع الخامس: أسعار الصرف
96	المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية أثناء الأزمة (2008-2010)
96	الفرع الأول: نمو الاقتصاد العالمي
97	الفرع الثاني: معدلات التضخم و البطالة
97	الفرع الثالث: التجارة و المدفوعات
99	الفرع الرابع: الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة للفترة (2008-2009)
100	المطلب الثالث: التطورات الإقتصادية بعد الأزمة (2011 - 2014)

100	الفرع الأول: نمو الاقتصاد العالمي
102	الفرع الثاني: معدلات التضخم و البطالة و التوظيف
104	الفرع الثالث: الدين الحكومي
105	الفرع الرابع: عجز الموازنة العامة
106	الفرع الخامس: التجارة و المدفوعات
108	المبحث الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة للدول المتقدمة و النامية بالأزمة المالية العالمية الراهنة
108	المطلب الأول: علاقة الأزمة المالية بالعجز في الموازنة العامة
109	المطلب الثاني: علاقة أزمة الرهن العقاري بعجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة
109	الفرع الأول: علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة المالية الراهنة في أمريكا
112	الفرع الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة في منطقة اليورو
115	المطلب الثالث: علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة المالية الراهنة في الدول النامية و الناشئة
115	الفرع الأول: قنوات انتقال أزمة الرهن العقاري إلى الدول النامية و الناشئة
115	الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدول النامية و الناشئة
120	الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد الجزائري
121	المبحث الثالث: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية
121	المطلب الأول: الخطط لمعمدة من طرف الدول المتقدمة و النامية لمعالجة الأزمة الرهن العقاري
122	الفرع الأول: أهم الخطط المتبعة في الدول المتقدمة لمعالجة أزمة الرهن العقاري
124	الفرع الثاني: الخطط المتبعة في الدول النامية لمعالجة أزمة الرهن العقاري
125	المطلب الثاني: التحرك الدولي المنسق لمواجهة أزمة الرهن العقاري
125	الفرع الأول: القمة الأوروبية الآسيوية
125	الفرع الثاني: خطة دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7
126	الفرع الثالث: قمة مجموعة العشرين 20
128	الفرع الرابع: لقاء لندن لمجموعة العشرين في 2009/04/02
129	الفرع الخامس: تدخل المؤسسات المالية الدولية في علاج أزمة الرهن العقاري
130	المطلب الثالث: التحول من السياسة التوسعية إلى السياسة الإنكماشية لمعالجة أزمة الرهن العقاري

130	الفرع الأول: مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة أزمة الرهن العقاري
131	الفرع الثاني: مدى فعالية السياسة المالية في معالجة أزمة الرهن العقاري
132	الفرع الثالث: السياسة التقشفية في الدول المتقدمة
133	الفرع الرابع: السياسة التقشفية في الدول النامية
134	خلاصة الفصل
135	الخاتمة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عناوين الجداول	الرقم
04	الفرق بين المالية العامة والخاصة	01
13	أنواع الموازنة العامة	02
50	المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية	03
75	المحطات التاريخية لأزمة الرهن العقاري.	04
93	شروط التبادل التجاري (2002 – 2007)	05
94	أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات الدول المتقدمة و النامية (2007-2002)	06
95	الاحتياطات الدولية الرسمية للدول النامية و المتقدمة (2007 – 2002)	07
95	أسعار الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة 2007-2002)	08
100	الاستثمارات المباشرة الداخلة و الخارجة للمدة (2009-2008)	09
101	معدلات النمو الاقتصاد العالمي (2011- 2014)	10
103	معدلات البطالة	11
105	عجز الموازنة العامة (2011- 2015)	12
106	حجم التجارة للدول المتقدمة و النامية (2011 2014)	13
108	العجز الثلاثي في الاقتصاد الأمريكي للمدة (2001 2009)	14
110	نسبة العجز في الموازنة العامة في دول منطقة اليورو لسنة 2010	15
112	الدين الاجمالي و الصافي الحكومي الخارجي لمنطقة اليورو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	16
114	صافي التمويل الرسمي للدول النامية من 2007 إلى 2009	17
117	تدفقات تحويلات العاملين إلى الدول النامية	18
119	الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الجارية	19
123	إدارة الدول الصناعية للأزمة المالية العالمية	20
124	الخطط المتبعة في الدول النامية لمعالجة الأزمة	21

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عناوين الأشكال البيانية	الرقم
05	علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى	01
22	أنواع عجز الموازنة العامة للدولة	02
51	قنوات انتشار الأزمات المالية	03
58	الأزمة المالية و النمو الاقتصادي	04
59	الأزمة المالية و عجز الميزانية. (عجز الميزانية % من PIB)	05
60	الأزمات المالية ومعدل التضخم. (معدل التضخم %)	06
60	الأزمات المالية و سياسة سعر الصرف. (مؤشر حقيقي الفعلي)	07
61	النمو و انفتاح المبادلات	08
62	الأزمات المالية والبطالة	09
90	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة و الدول النامية (2002 – 2007)	10
91	معدلات التضخم في الدول المتقدمة و النامية (2002.2007)	11
92	معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة و النامية (2002 – 2007)	12
96	معدلات النمو الحقيقي في العالم للدول المتقدمة و النامية (2009.2008)	13
98	حجم التجارة في الدول المتقدمة	14
98	حجم التجارة في الدول النامية	15
102	معدلات التضخم للدول المتقدمة و النامية	16
104	عجز الوظائف مقارنة بمعدل الوظائف في عام 2007	17
104	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي (2011-2015)	18
105	عجز الموازنة العامة (2011-2015)	19

المقدمة

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا مهما في المجال الإقتصادي، و في ضوء تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في النشاط الإقتصادي، فقد إتجه العجز في الموازنة العامة للدولة إلى التزايد في مختلف دول العالم فأصبح يعد من أحد المشاكل الإقتصادية، التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء و مع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه، وبخاصة بعد تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة، ووصوله إلى مستويات باتت تهدد الإستقرار المالي و النقدي للدول، وزاد من خطورة الأمر أن هذا العجز أصبح سمة هيكلية، خاصة مع بقاء الدور المتميز و الكبير للإنفاق العام في الإقتصاد ، حيث لا يمكن إرجاع ظاهرة العجز إلى سبب وحيد، بإعتباره ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة عن عدة عوامل منها تزايد الإعتماد على السياسة المالية لمعالجة مشكلات الدورة الإقتصادية في البلدان المتقدمة، و كذا نمو الإنفاق العام بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة في البلدان النامية.

ولقد تعرضت البلدان المتقدمة و النامية إلى أزمات نقدية و مصرفية عديدة إختلفت في حدتها و مداها بحسب الظروف المؤسسية و الهيكلية التي واجهت هذه البلدان و تسارعت الأزمات المالية الحالية أكثر من السابق في ظل عوامة الأسواق المالية و حدوث تدفق مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في بلدان الأزمة إضافة إلى الإختلالات على صعيد الإقتصاد الكلي و التشوهات في القطاع المالي. وقد إتضح في العقدين الماضيين أن مؤشرات الأزمات تختلف في أنماطها و مدى أهميتها، حيث أن الدول النامية تعتمد بشدة على تصدير المنتجات الأولية أما البلدان المتقدمة فتعتمد على تصدير المنتجات الصناعية.

وفي هذا السياق تعد أزمة الرهن العقاري من أسوأ الأزمات التي عرفها التاريخ الإقتصادي المعاصر، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الإقتصادي العالمي عن إحتوائها و التخفيف من حدة آثارها بشكل سريع و فعال، و تأتي خطورة هذه الأزمة من كون إنطلاقها كان نتيجة تدهور إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و تفاقم العجز الثلاثي في موازينها بسبب إرتفاع الإنفاق الاستهلاكي و إنخفاض معدلات الإدخار و كذلك إنخفاض القدرة التنافسية التجارية للسلع الأمريكية، و لم تقف عند هذا الحد فحسب بل إمتدت آثارها إلى جميع أنحاء دول العالم المتقدمة منها و النامية، مما تطلب من هذه الإقتصاديات إتخاذ جملة من السياسات الإحتوائية تمثلت في حزمة من السياسات المالية و النقدية لمواجهة هذه الأزمة، و برزت من جديد قوة السياسة المالية و مدى فعاليتها في التأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن التوسع في دور الحكومة في النشاط الإقتصادي رافقه نمو هائل في الإنفاق العام مما أدى إلى تراكم العجز المالي في الموازنة العامة لعدم قدرة الإيرادات الحكومية عن ملاحقة تيار الانفاق العام المتصاعد.

وعلى ضوء ما سبق تتضح معالم إشكالية البحث في التالي:

فيما تتمثل أبعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الأزمة المالية العالمية في الدول المتقدمة و النامية؟

ومن خلال الإشكال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل طبيعة و أسباب عجز الموازنة العامة بالنسبة للإقتصاديات المتقدمة و النامية؟
- ماهي أهم الأزمات المالية التي شهدتها الإقتصاد العالمي؟ ماهي أسبابها؟ و ماهي آثارها و انعكاساتها؟
- ما هي قنوات تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على الموازنة العامة للدول المتقدمة و النامية؟ وهل تأثر الموازنة العامة للدول النامية كان بنفس الدرجة مقارنة بالدول المتقدمة؟
- وبغرض تقديم إجابة أولية لهذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:
- ترجع أسباب عجز الموازنة العامة إلى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.
- شهد الإقتصاد العالمي عديد من الأزمات المالية، اختلفت في أسبابها وطبيعتها و انعكاساتها وكان آخر أزمة عام 2008.
- هناك روابط عديدة بين الأزمة المالية و عجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة و النامية حيث أن حدوث أزمة مالية يمكن أن يفاقم العجز في الموازنة العامة والعكس صحيح.
- إعتمدت الدول المتقدمة على المالية العامة كأداة لمعالجة إقتصاداتها من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، و تبعتها الدول النامية في ذلك.

أسباب إختيار الموضوع

- إن إختيار هذا الموضوع لم تكن صدفة بل كان لعدة أسباب هي:
- خطورة أزمة الرهن العقاري و شدة ثقلها على الإقتصاد العالمي.
- العجز المتراكم و المتصاعد الذي عانت و تعاني منه أغلب دول العالم في موازنتها العامة.

- الرغبة في البحث في موضوع الأزمات المالية و خاصة أزمة الرهن العقاري التي هزت كيان الإقتصاد العالمي.
- إن الموضوع يدخل ضمن مجالات تخصصنا "نقود و مؤسسات مالية".
- الرغبة في إثراء المكتبة بموضوع يستفيد منه الغير.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النقاط التالية:

- يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة للدول من أهم المواضيع التي يولي لها الإقتصاديين إهتماما كبير لما تمثله من أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني.
- الأزمة العالمية الأخيرة التي ضربت الإقتصاد العالمي في مختلف جوانبه أعادت الجدل والنقاش الحاد من جديد بين المفكرين الإقتصاديين المؤيدين والمناهضين منهم على السواء، حول منطقية التحليل الكينزي والحلول العلاجية التي قدمها "جون مينارد كينز" للنظام الرأسمالي خلال الأزمة الكساد العظيم.
- الإهتمام العالمي و المتزايد بالأزمة المالية العالمية و كيفية معالجتها.
- تبيان أبعاد العلاقة بين العجز في الموازنة العامة و الأزمات المالية في الدول المتقدمة و النامية.

أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة تعريف عجز الموازنة العامة و تبين أسباب العجز في الدول المتقدمة و النامية.
- التعريف بالأزمة المالية و أسباب نشوبها و قنوات إنتقالها و عرض لأهم الأزمات في الدول النامية و المتقدمة.
- تسليط الضوء على أزمة الرهن العقاري من خلال إبراز أهم أسباب و تداعياتها على دول العالم.
- تبيان أثر أزمة الرهن العقاري على الموازنة العامة لإقتصاديات المتقدمة و النامية و سبل معالجتها.

منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع و بغبة الوصول إلى تحقيق الأهداف الدراسة تم إستخدام المنهج التاريخي و ذلك عند التطرق إلى وجهات نظر المدارس الفكرية للعجز في الموازنة العامة و الأزمة المالية و أيضا عرض لأهم الأزمات المالية في الدول النامية و المتقدمة.

كما إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري لسرد المعلومات و ذلك للإلمام بكافة جوانب الموضوع، كما قمنا بتقديم إحصائيات و بيانات عن مختلف متغيرات الإقتصادية للدول النامية و المتقدمة.

أدوات الدراسة

إعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على عدة مراجع من الكتب المتوفرة في المكتبة باللغة العربية و الفرنسية، ومذكرات التخرج الخاصة برسائل (الماستير و الماجستير و الدكتوراه)، إضافة الى المنتقيات و الندوات و التقارير و المجلات و النشرات الإقتصادية.

أقسام الدراسة

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة و إثبات صحة الفرضيات أو نفيها تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة و ثلاث فصول وكل فصل قسم إلى ثلاث مباحث:

حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري لعجز الموازنة العامة وذلك من خلال التعرض أولا إلى الإطار المفاهيمي للمالية العامة، ثم التطرق إلى أساسيات حول عجز الموازنة العامة للدولة من خلال المفهوم و النظريات المفسرة له وأهم أنواعه و مخاطر و الأسباب المؤدية إليه، وكذلك إلى أسباب عجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة و النامية والآثار الإقتصادية لعجز الموازنة العامة.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة الأزمة المالية من حيث المفهوم و الأنواع و أهم المدارس الفكرية المفسرة للأزمة وكذلك التطرق إلى قنوات إنتقالها، وعرض لأهم الأزمات المالية في الإقتصادات المتقدمة و النامية، ثم قمنا بتسليط الضوء على أزمة الرهن العقاري من خلال المفهوم و الأسباب و قنوات إنتقالها و أهم آثارها على إقتصاديات العالم.

و تناول الفصل الثالث دراسة تحليلية لأزمة الرهن العقاري من خلال المقارنة بين المؤشرات الإقتصادية لدول المتقدمة و النامية قبل و أثناء و بعد الأزمة ثم قمنا بتبين أبعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة و أزمة الرهن العقاري لدول المتقدمة

و النامية، لتتوصل في الأخير إلى كيفية مواجهة هذه الأزمة بالتعرض إلى أهم الخطط المالية المتخذة من طرف الإقتصاديات المتقدمة و النامية و القمم المتبعة لمواجهة الأزمة مع توضيح مدى فعالية هذه السياسات الإحتوائية للأزمة.

تمهيد

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا هاما في حياة الأفراد و المجتمعات، وهو ما جعلها محور إهتمام الكثير من الحكومات، باعتبارها أحد الجوانب التنظيمية الهامة لمالية الدولة، لهذا نجد الكثير من الدول أصبحت تهتم بموازنتها العامة على إعتبار أن نجاح الدول يقاس بمدى نجاح سياساتها المالية التي تعتمد على الموازنة العامة لما تحتويه من إيرادات و نفقات عامة تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي.

لهذا فإن تحقيق التوازن بين مكونات الموازنة العامة أصبح أمرا ضروريا، خاصة و أن ظاهرة عجز الموازنة العامة تفاقمت و أصبحت السمة المميزة لمعظم الدول المتقدمة منها و النامية، مما أثار القلق و المخاوف بشأنه، خاصة بعد تجاوزه الحدود المعقولة في بعض الإقتصادات، إذ بات يهدد الإستقرار المالي و النقدي للدول و عائقا أمام تقدمها، ما تطلب على الحكومات الإسراع في إيجاد حل لمشكلة عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل التخفيف من حدتها أو تجنب الآثار السلبية الناتجة عنها، و هو ما تناوله هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى المالية العامة للدولة.

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة و الدول النامية و آثاره الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل للمالية العامة

تتكون المالية العامة من النفقات العامة والإيرادات العامة، وهما يتصلان بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة، و الموازنة العامة هي الإطار التنظيمي لهذه الكميات المالية وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمالية العامة

إن موضوع المالية العامة ذو أهمية كبيرة فهو يختص بدراسة المال العام بكل جوانبه، فأساس تطور المجتمع إقتصاديا و إجتماعيا مرتكز على مدى فعالية أدوات المالية العامة، وهذا ما سنتم توضيحه في هذا المطلب من خلال ماهية المالية العامة، و أهم أدواتها من نفقات عامة و إيرادات عامة.

الفرع الأول: مفهوم المالية العامة

إن إصطلاح المالية العامة يعبر عن النشاط المالي للدولة، الذي يتمثل في إنفاقها لما تحصل عليه من إيرادات بقصد إشباع الحاجات العامة للمجتمع، لهذا فإن أغلب كتاب المالية العامة يتكلمون عن إختلاف بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث.

أولاً: تعريف المالية العامة

1: التعريف التقليدي للمالية العامة

إن علم المالية العامة يقوم على فكرة معينة، هي أن هناك نفقات عامة يتعين تغطيتها أي أن علم المالية العامة يجب أن يقتصر على دراسة الوسائل التي تحصل عليها الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة حيث يعبر عليه "ساي" عندما قال: "إن الإنفاق العام الأمثل هو الأقل مقدارا وأفضل الضرائب هي أكثرها إنخفاضاً"¹.

2: التعريف الحديث لعلم المالية العامة

أما رفعت المحجوب* يرى: "أنها العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها بغرض تحقيق أغراض الدولة الإقتصادية والإجتماعية السياسية".

فالمالية العامة إذا: " هي العلم الذي يدرس النفقات العامة و الوسائل التي تملكها الدولة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات و موازاتها، وآثار كل ذلك على الإقتصاد الوطني"².

¹ منصور ميلاد يونس، " مبادئ المالية العامة"، منشورات الجامعة المفتوحة، ط1، 01، طرابلس، 1991، ص 07 .

* رفعت المحجوب، ولد في 23 أبريل 1926 بمدينة الزرقاء في مصر، رئيس مجلس الشعب المصري و الأمين الأسبق وعضو في الحزب الوطني الديمقراطي لمصر، حائز على ليسانس في الحقوق عام 1948، و الدراسات العليا في القانون العام في كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية بجامعة باريس و دكتوراه دولة في الإقتصاد.

² عبد المجيد حامد دراز ، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2003، ص 09 .

ثانيا: مقارنة المالية العامة بالمالية الخاصة

تخضع المالية العامة لقواعد وأسس تختلف عن المالية الخاصة ويمكن توضيحها في الجدول التالي¹:

جدول رقم (1): الفرق بين المالية العامة والخاصة.

المالية الخاصة	المالية العامة	
تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة أي تحقيق الربح.	تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.	من حيث الهدف
تحصل على إيراداتها عن طريق الإختيار والتعاقد وبيع منتجاتها إلا في الإحتكارالقانوني.	تتمتع الدولة بسلطة الإلزام بتحصيل إيراداتها.	من حيث تحصيل الإيرادات
النشاط الخاص لا يتمتع بسلطة الجبر وفرض العقوبات صارمة حيث أنها لا تزيد عن عقوبة الإفلاس أما الرقابة فتستند إلى عنصر التعاقد.	تتمتع بمسؤولية ورقابة أوسع لأنها تتعلق بأموال تخص الصالح العام وعند القيام بمخالفتها يكون لها الحق في فرض عقوبات صارمة اما الرقابة تستند إلى السلطة.	من حيث المسؤولية والرقابة
الفرد قادر على زيادة موارده إما بالبحث عن أعمال إضافية أو الإقتراض.	الدولة لا يمكنها زيادة دخلها بغير حدود.	من حيث التوسع في الإيرادات.
يحدد دخل الفرد مقدار نفقاته حيث يتحدد أوجه الإنفاق مما يبيعونه من منتجات ولا يستطيعون أن يتجاوزوا إيراداتهم.	إنفاق السلطات العامة هو الذي يحدد مقدار ما يجب أن تحصل عليه من إيرادات لتغطيتها.	من حيث التوسع في الإنفاق

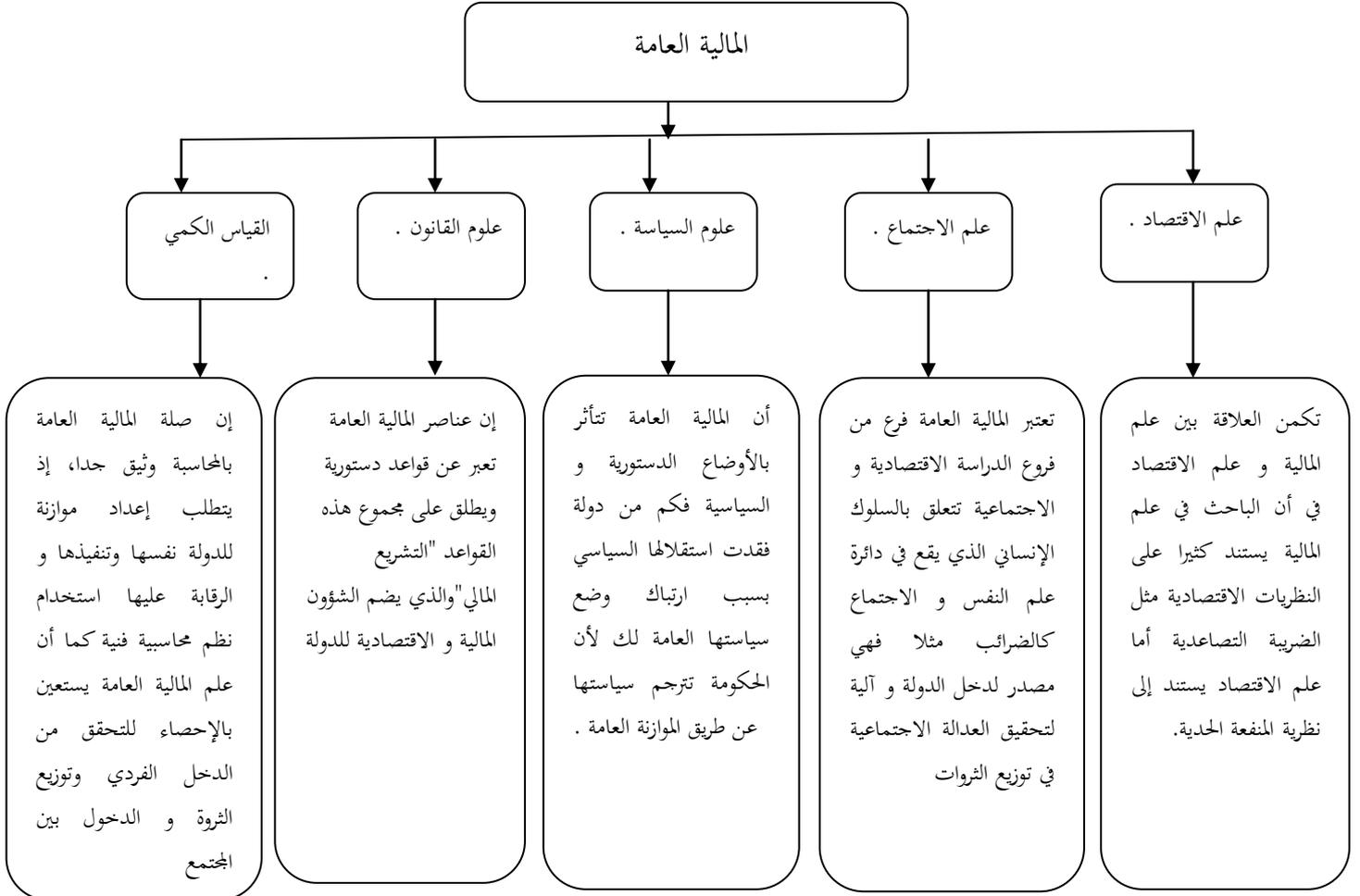
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: منصور ميلاد يونس، "مبادئ المالية العامة"، منشورات الجامعة المفتوحة، ط01، طرابلس، 1991، ص 10 .

¹ منصور ميلاد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ثالثا: علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى

لفهم المالية العامة يتطلب الأمر فهم علاقتها بغيرها من العلوم الأخرى، وهذا ماسوف نوضحه في هذا الشكل¹:

الشكل رقم(1): علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى .



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: طاقة محمد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للطباعة و النشر، عمان، 2007، ص،

.17

¹ محمد طاقة ، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للطباعة و النشر، عمان، 2007، ص، 17.

الفرع الثاني: النفقات العامة

أولاً: تعريف النفقات العامة

النفقات العامة هي¹: " صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغاً معيناً بغرض سداد إحدى الحاجيات العامة".

وعليه فهي تقتضي توافر العناصر التالية:

1- شكل نقدي: حيث أن الوسائل الغير نقدية التي تستخدمها الدولة للحصول على السلع و الخدمات لا تعتبر نفقة عامة مثل السكن المجاني.

2- تصدر عن شخص معنوي: يجب أن تصدر من إحدى مؤسسات الدولة أي الأشخاص الإدارية وعلى رأسها الدولة و المؤسسات المنبثقة عنها.

3- تحقيق منفعة عامة: يجب أن تشجع حاجة عامة وهذا يعني أنها ستؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

ثانياً: تقسيمات النفقات العامة

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم وأهمها ما يلي:

1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل القومي، ويستند إلى ثلاثة معايير للترقية²:

- معيار المقابل: فالنفقة الحقيقية هي النفقة التي تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية، والنفقات التحويلية هي النفقات التي لا يوجد لها مقابل كالإعانات.
- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: النفقة الحقيقية هي النفقة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي أما التحويلية فهي لا تؤدي إلى هذه الزيادة.
- معيار من الذي سيقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية للمجتمع: حيث تعتبر النفقة الحقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية، وتكون النفقات تحويلية إذا كان الأفراد هم الذي يقومون بالإستهلاك المباشر لها.

¹ محمد الصغير بعلي ، يسرى أبو العلاء، "المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عناية، 2003، ص 23.

² عبد الحليم عطية صقر، "مبادئ علم المالية العامة و التشريع المالي، دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي"، القاهرة، 1996، ص 63.

2- النفقات العادية والنفقات غير العادية

يرجع هذا التقسيم إلى الحاجة إلى تحديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة، وهناك عدة معايير للتمييز بين النفقة العادية والنفقة غير العادية تتمثل في¹:

- إذا كانت النفقة تتم بنظام ودورية فهي نفقة عادية، أما إذا لم تتم بانتظام فهي غير عادية.
- إذا كانت النفقة تستوعب بأكملها خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية.
- معيار الإنتاجية: إذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة غير عادية، وإذا كانت غير منتجة فهي نفقة عادية.
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تعتبر النفقة عادية إذا لم تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، و تعتبر نفقة غير عادية إذا أسهمت في تكوين رؤوس الأموال العينية.

3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

يقسم الإنفاق العام وفق هذا التصنيف إلى مكونات أربعة هي²:

- الإنفاق على الخدمات العامة: وتشمل الخدمات الإدارية والمالية للحكومة.
- الإنفاق على الدفاع والأمن.
- الخدمات الاجتماعية: وتتضمن خدمات التعليم، والصحة.
- الإنفاق على الخدمات الاقتصادية: والتي تشمل كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

4- التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

يوزع هذا التقسيم الإنفاق العام إلى مكوناته الرئيسية بحسب الوظيفة الاقتصادية، كما يشمل هذا التوزيع أيضا تصنيف الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري حيث أن³:

4-1 الإنفاق الجاري: من أهم مكوناته الرواتب والأجور التي تشكل عادة حصة مهمة من الإنفاق الحكومي في كل الدول الصناعية والنامية، وكذلك الإنفاق على شراء السلع والخدمات، إضافة إلى ذلك مخصصات الدعم والمدفوعات التحويلية وكذا مدفوعات الديون الحكومية.

4-2 الإنفاق الرأسمالي: نقصد به تلك النفقات المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الخدمات العامة، ويدخل في ذلك بناء المستشفيات وبناء المدارس، وإقامة السدود ومد خطوط السكك الحديدية.... الخ.

¹ عبد اللطيف مشهور، "إقتصاديات المالية العامة الإسلامية و الوضعية"، مطبعة العمرانية، القاهرة، 1988، 236.

² سوزي ناشد عدلي، "أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان الأردن، 2008، ص31.

³ أحمد الأشقر، "الإقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002، ص 186.

الفرع الثالث: الإيرادات العامة

أولاً: تعريف الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي: "المصادر المالية التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع"¹.

ثانياً: تقسيمات الإيرادات العامة

لقد أدى التطور في حجم ونوع الإيرادات العامة إلى تعدد تقسيماتها، تبعاً لإختلاف المعيار المستند عليه، فمنهم من قسمها إلى إيرادات محلية وإيرادات خارجية، ومنهم من قسمها إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية، كما قسمها البعض الآخر إلى إيرادات اقتصادية وإيرادات ائتمانية وأخرى سيادية.

1- الضرائب

وتعرف على أنها: "إلتزام نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقاً لقدراتهم التكلفة، بصفة نهائية وبدون مقابل قصد المساهمة في تغطية الأعباء العامة"².
والتي تقسم إلى عدة أنواع، نذكر بعضها في النقاط التالية³:

1-1 الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال: ويقصد بالضرائب على الأفراد تلك الضرائب التي تتخذ من الشخص نفسه وعاء للضريبة، بغض النظر عما في حوزته من أموال، أما الضرائب على الأموال فتفرض على رأس المال سواء كان عاملاً من عوامل الإنتاج أو عائداً من عوائده، عقاراً أو منقولاً، سلعة استثمارية أو سلعة استهلاكية، متخذاً صورة دخل أو ثروة أو إنفاق.

1-2 الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية: يقصد بالضرائب التوزيعية، الضرائب التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي، على أن يوزع على الممولين تبعاً لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، أما الضرائب القياسية فهي الضرائب التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي، وهي الشائعة الإستعمال عند كل الدول.

1-3 الضرائب العينية والضرائب الشخصية: يقصد بالضرائب العينية، الضرائب التي تراعى مصدر الدخل، وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة)، وتفرض بسعر موحد (ضرائب نسبية)، وتكون على إجمالي الدخل أو

¹ عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 45.

² أحمد يونس بطريق، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 176.

³ زينب حسين عوض الله، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1998، ص 76.

رأس المال، أما الضرائب الشخصية فهي الضرائب التي تأخذ مصدر الدخل بعين الاعتبار، وتعدد بتعدد مصادر الدخل، وتفرض بأسعار متزايدة.

1-4 الضرائب المباشرة وغير المباشرة: يمكن التفريق بين هذين النوعين من الضرائب وفقا للطريقة التي يتم بها تحصيل الضريبة، فالضرائب المباشرة يتم تحصيلها بناء على أوراق وقوائم إسمية، ومن المستحيل نقل عبئها، ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل)، وتفرض دوريا (سنويا) على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، أما الضرائب غير المباشرة فيمكن نقل عبئها.

ودافع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات)، وتتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة، ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة، ويتم تحصيلها دون إصدار قوائم.

2- إيرادات أخرى

بالإضافة للضرائب، تستخدم الدولة لتغطية نفقاتها العامة، إيرادات أخرى نذكر منها:

2-1 الرسوم والإتاوات

يقصد بالرسوم "ذلك المبلغ المالي الذي يدفعه الفرد جبرا مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة كرسوم التعليم، الرسوم القضائية، رسوم جواز السفر... إلخ".

أما الإتاوة فيقصد بها "ذلك المبلغ من المال الذي تحدده الدولة، ويدفعه بعض أفراد (طبقة ملاك العقارات) نظير عمل عام يخدم به المصلحة العامة، فعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة؛ تتمثل في إرتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم"¹.

2-2 إيرادات الدولة من ممتلكاتها (الدومين)

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة وأيا كانت نوع ملكية الدولة لها خاصة أو عامة، وينقسم إلى قسمين²:

¹ حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ الإقتصاد العام"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001، ص 101.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 65.

- **دومين عام:** يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة (أو الأشخاص العامة الأخرى) والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام مثل: الطرق والحدائق العامة وعادة ما لا تتقاضى الدولة ثمنا مقابل إستعمال الأفراد لهذه الأموال.
- **دومين خاص:** يراد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، والتي تدر على الدولة إيرادا.

2-3 القروض العامة

- يقصد بالقروض العامة: "المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الإلتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القروض"¹.
- تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع بحسب إختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم، وأهمها²:
- القروض الداخلية والقروض الإختيارية والقروض الإلجبارية (معيار التفرقة هو حرية الإكتتاب).
 - القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل (ومعيار التفرقة هو الزمن).

2-4 الإصدار النقدي الجديد

- يقصد بالإصدار النقدي الجديد، "كمية النقود الجديدة التي تقوم الدولة بإصدارها من أجل تمويل إحتياجاتها التمويلية وهو أسلوب يتسبب عادة في إنتشار موجات تضخمية، إذا لم يصاحبه وجود عوامل إنتاج عاطلة، وجهاز إنتاجي مرن، لإستيعاب هذه الزيادة"³.
- القروض الخارجية (معيار التفرقة هو مصدر القروض) .
- بالإضافة إلى هذه الموارد المالية، تمتلك الدولة إيرادات أخرى تعتمد عليها في تمويل إنفاقها العام، مثل عوائد الأثمان العامة، المساعدات والهبات.... إلخ.

المطلب الثاني: ماهية الموازنة العامة للدولة

¹ صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص. 85.

² عبد المجيد عبد المطلب "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص. 100.

³ صالح الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص. 70 .

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم الخطط المالية التي تعتمدها الدولة في الأجل القصير، فهي تعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ سياستها الإقتصادية و المالية، وهو ما سنحاول تقديمه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

أولاً: تعريف الموازنة العامة

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة للدولة تناولتها عدة دراسات في المالية العامة في العصر الحديث، ومنها¹:

- أنها وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية.
- تلخيص لمختلف النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها، خلال سنة محددة.
- وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية و نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.

من خلال التعاريف السابقة للموازنة العامة للدولة، يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

"الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمع"².

ثانياً: خصائص الموازنة العامة

هذا التعريف يسمح لنا بتمييز أهم خصائص الموازنة العامة وهي³:

- الموازنة العامة للدولة تحتوي على تقدير مفصل لجميع برامج الإنفاق العام، ومختلف بنود الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها.
- الأرقام الواردة في الموازنة هي أرقام تقديرية فقط وليست فعلية.
- الموازنة العامة للدولة لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية.
- الموازنة العامة للدولة تكون لمدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، فلا يمكن تقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة لفترة زمنية غير محددة.

¹ إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، "المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة و النشر، عمان، 2009، ص 20.

² محرز محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 317.

³ محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

– الموازنة العامة للدولة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وقد إزدادت هذه الأهمية للموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادة نشاطها الإقتصادي.

ثالثا: أهمية الموازنة العامة.

تظهر أهمية الموازنة العامة من حيث¹:

– الأهمية السياسية: إن إعتقاد الموازنة من قبل البرلمان معنى ذلك مناقشة البرامج السياسية للحكومة، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات متفق عليها وموارد مالية فهي تكشف عن السياسة العامة للدولة إتجاه المجتمع.

2- الأهمية الاقتصادية: للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الإقتصادي وذلك عن طريق إستخدام السياسة الإنفاقية والإيرادية، فعند حالة الكساد تتدخل الدولة من خلال زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب أما في حالة التضخم تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسبة الضرائب بهدف إمتصاص القوة الشرائية الزائدة.

3- الأهمية الإجتماعية: إن أهمية الموازنة الإجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الإجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات و تحقيق الرفاه الإجتماعي.

رابعا: أهداف الموازنة العامة

يمكن توضيح أهداف الموازنة العامة من خلال الوظائف التي تمارسها كما يلي²:

1- أداة للتخطيط: إذ تعمل الموازنة العامة على تحديد الإستراتيجيات والأهداف العامة للدولة و ترتيب أولوياتها وتستخدم للتنبؤ بالأحداث المستقبلية.

2- أداة للتنسيق: تستخدم الموازنة العامة لتحقيق التكامل و الإنسجام بين الأقسام والإدارات والدوائر المكونة للدولة من خلال بلورة الأنشطة وصياغتها في إطار خطة واحدة.

3- أداة للرقابة: تستخدم الموازنة للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة وتنفيذها وكذا مقارنة الأنشطة التي تم التخطيط لها مسبقا و الوقوف على الإنحرافات و تحليلها و معرفة أسبابها ووضع المعالجة المناسبة لها.

الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة

¹ إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² وحيدة عواودة و آخرون "إشكالية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي - التجربة السودانية نموذجاً- " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، دفعة 2014، قامة، ص 47.

لقد تطورت الموازنة العامة عبر الزمن، حيث أن هذا التطور أدى إلى ظهور عدة أنواع من الموازنات يمكن أن نلخصها في الجدول التالي يوضح ذلك¹:

الجدول رقم(02): أنواع الموازنة العامة.

موازنة الرقابة	موازنة البرامج والأداء	موازنة التخطيط	نظام الموازنة الصفرية
هي أول أنواع الموازنة و أول مرحلة لها، الغرض منها هو فرض الرقابة المركزية على الإنفاق العام ومحاوله التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الإختلاسات المالية .	يكمن الهدف الرئيسي من ظهورها في شكل برامج رئيسية و أعمال، تطوير الإدارة الحكومية نفسها ورفع كفاءتها في تأدية الأعمال البرمجية.	هي نوع حديث يرجع إلى ظهور التطور في وسائل جمع البيانات وإتخاذ القرارات، حيث يهتم بمحاولة ربط السياسات المالية والإقتصادية للحكومة بخطة إقتصادية محددة عن طريق مجموعة من البرامج.	هذا النظام لا يأخذ في الإعتبار البيانات التاريخية ويبدأ من الصفر، إذ يتم إعداد الموازنة على أساس دراسة جميع البرامج و المشاريع سواء كانت حالية أو سابقة ويفترض عدم وجود أية نفقة في البداية .

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع حسين عواضة، "المالية العامة، الموازنة العامة، الضرائب و الرسوم مقارنة"، دار الخلود، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1995، ص 118 .

¹ حسين عواضة، "المالية العامة، الموازنة العامة، الضرائب و الرسوم مقارنة"، دار الخلود، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1995، ص 118 .

المطلب الثالث: قواعد ومراحل الموازنة العامة للدولة

تخضع الموازنة العامة للدولة بصفة عامة إلى عدة مراحل و قواعد أساسية، التي تهدف إلى تحديد مختلف أوجه الإنفاق العام و الإيراد العام و المراقبة الدقيقة للموازنة العامة للدولة بصفة دائمة، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة

أولاً: قاعدة السنوية

يقصد بقاعدة السنوية "أن تعد تقديرات الموازنة العامة لفترة زمنية معينة محددة بنسبة كاملة، وبناء على ذلك تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنوية، كما أن العمل بهذه الموازنة يسير لمدة سنة"¹.

- غير أن هذه القاعدة لا تخلو من بعض الإستثناءات، حيث يتم الخروج على مبدأ سنوية الموازنة في عدد من الحالات من بينها:

- الموازونات الشهرية (الموازانات الإثني عشرية).
- موازنة الدورة الاقتصادية (الموازانات الدورية).
- الإعتمادات الإضافية/ الدائمة/ المتنقلة.

ثانياً: قاعدة الشمولية "العمومية"

يقصد بهذه القاعدة "أن تكون الموازنة العامة شاملة للإيرادات و النفقات العامة للدولة، كما ينبغي أن تدرج في الموازنة جميع الإيرادات قبل خصم النفقات العامة منها" وهي تتضمن مبدئين أساسيين:

- مبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.

- مبدأ تخصيص النفقات ونعني بها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق الحكومي.

ومن إستثناءات هذه القاعدة السماح للمصالح التي تتمتع بإستقلال مالي بتسجيل موازنتها في الموازنة العامة صافية، و إلى جانب هذا هناك بعض الضرورات العلمية التي تقضي تقييد بعض الإيرادات صافية (رسوم الطوابع)، التي تعطي منها أجور للباعة لها².

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الحبابي " إدارة الموازنة العامة"، دار زهران، عمان، 1999، ص 30 .

² لعمارة جمال، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، دار الفجر، القاهرة، ط01، دون سنة نشر، ص 83.

ثالثا: قاعدة وحدة الموازنة

" يقصد بهذه القاعدة أن تدرج كافة الإيرادات و النفقات العامة المتوقعة في وثيقة واحدة"¹.

غير أن حتمية مواكبة التغيير الجوهرى الذى تحقق فى مهام ووظائف الدولة الحديثة، والذى إستلزم ضرورة الإعتماد على اللامركزية فى إدارة العديد من الوحدات الحكومية والمؤسسات العامة، جعل الخروج عن هذه القاعدة فى بعض الحالات ضرورة الحتمية.

و من أهم إستثناءات هذه القاعدة²:

- الموازنات الملحققة: و هى تخص موازنات بعض الإيرادات ذات الإستقلال المالى.
- الموازنات المستقلة: أى موازنات المؤسسات العامة الإستثمارية التى تتمتع بإستقلال مالى و إدارى.
- الموازنات غير العادية: و هى موازنات إستثنائية طارئة.

رابعا: قاعدة توازن الموازنة

يقصد بها أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان، ولقد كانت هذه القاعدة فى ظل الفكر التقليدى تعنى التوازن الكمي أو الحسابى، بمعنى أن تكون نفقات الدولة فى حدود مواردها العادية، ورفض حدوث أى عجز أو فائض فى الموازنة العامة للدولة.

غير أن الفكر المالى الحديث، إبتعد عن التوازن الحسابى للموازنة العامة، وإستبدله بالتوازن العام، الذى يمكن أن يتحقق فى ظل وجود عجز أو فائض فى الموازنة العامة للدولة، حسب الأوضاع الاقتصادية³.

خامسا: قاعدة عدم التخصيص

يقصد بقاعدة التخصيص: "أنه لا يخصص إيراد معين لنفقة معينة، إذ أنه وفقا لهذه القاعدة يجب أن تواجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة"⁴.

- من إستثناءاتها الحديثة تخصيص بعض الإيرادات الخاصة بمؤسسات معينة بنفقات تلك المؤسسات، و كذلك تخصيص بعض القروض الداخلية لمشاريع معينة لكسب ثقة الممولين.

¹ مؤيد عبد الرحمن الدورى، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل، عجمان، ط2، 2005، ص 279.

³ مؤيد عبد الرحمن الدورى، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁴ لعواودة وحيدة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفرع الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة

إن الموازنة العامة تمر في دورتها بعدة مراحل وهي¹:

أولاً: مرحلة التحضير

تقوم الأجهزة المختصة المتمثلة بالجهاز المالي بدراسة كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية وتقدير احتياجات البلد في هذه المرحلة.

ثانياً: مرحلة الإعداد

في هذه المرحلة تقوم الجهات المختصة في المالية وكافة الجهات المختصة الأخرى بتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها والنفقات المتوقع صرفها، وهذه التقديرات لا بد أن تكون واقعية تستند كذلك إلى خبرات العاملين في هذه الأجهزة بحيث تكون التقديرات أقرب إلى الواقع.

ثالثاً: مرحلة المصادقة

بعد إعداد الموازنة من قبل مجلس الشريعة وتقديمها إلى مجلس النواب يتم مناقشة الموازنة من قبل مجلس النواب أو البرلمان وإعطاء الملاحظات عليها حسب النظام السوقي.

رابعاً: مرحلة التنفيذ

تقوم كافة الأجهزة بتحصيل الإيرادات كما جاءت في مشروع الموازنة العامة وتقوم كافة الأجهزة بصرف النفقات وفق لما جاء بالمشروع الموازنة العامة.

خامساً: مرحلة المراقبة أو الرقابة

تكون قبل التنفيذ وأثناء التنفيذ وبعد التنفيذ وهناك ثلاثة جهات تقوم بالرقابة.

1- الرقابة الذاتية: تتمثل بقيام رؤساء الإدارات بالرقابة على رؤوسهم عند عملية الصرف كوزير المالية بالرقابة على عمليات الصرف عن طريق مدراء الحسابات في الوزارات الأخرى.

2- الرقابة التشريعية: أي الرقابة البرلمانية و يقصد بها قيام البرلمان برقابة الحكومة في صرف النفقات والكشف عن أي تجاوزات مالية.

¹ السيد مرسي حجازي، "مبادئ الإقتصاد العام، الموازنة العامة، الإيرادات العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 300.

3- الرقابة المستقلة: رقابة الأجهزة المستقلة مثل الجهاز المركزي للرقابة المحاسبية حيث أن هذا الجهاز يقوم بعملية الرقابة على كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية، بحيث يوجد الممثلين للجهاز في كافة الإدارات الحكومية يقوموا بعملية المراجعة والمحاسبة لإكتشاف أي تجاوزات خارج الموازنة.

المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الموازنة العامة

يقصد بعجز الموازنة العامة للدولة زيادة حجم النفقات العامة المخصصة عن حجم الإيرادات العامة المعتمدة لتمويلها، وهذا ماسوف نتطرق اليه في هذا المبحث من حيث، النظريات المفسرة للعجز في الموازنة العامة وأهم أسبابه ومخاطره وأساليب معالجته.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لعجز الموازنة العامة

لقد اختلفت المدارس الإقتصادية في تفسير عجز الموازنة العامة، فقد تضامنت في هذا الشأن المدرسة النقدية مع المدرسة الكلاسيكية ضد العجز المقصود (المتعمد) في موازنة الدولة كأداة لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي، وهو ما يتعارض مع الفكر الكينزي الذي يجذ السياسة التداخلية مدافعا عن عجز الموازنة العامة لتنشيط الطلب الكلي.

الفرع الأول: عجز الموازنة العامة في الفكر الكلاسيكي

أولا: الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية

قامت النظرية الكلاسيكية على بعض الفرضيات والآراء التي وضعها مجموعة من المفكرين الإقتصاديين من أمثال: آدم سميث، و دافيد ريكاردو، و جون باتيستساي، ومن هذه الآراء نذكر¹:

- الإعتقاد بمبدأ الحرية الإقتصادية، أي أن حركية الإنتاج تسير وفقا لليد الخفية للسوق، ولا حق للدولة في توجيه السوق، أي أن جميع الأسواق تكون دائما في حالة توازن.

- إفتراض الكلاسيك وإنطلاقا من مبدأ الحرية الإقتصادية، أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق، والمنافسة الكاملة التي هي نقيض الإحتكار، دون أية حاجة لتدخل الحكومة أو الأفراد.

تعمل المنافسة الكاملة على تخصيص وتوزيع الموارد الإقتصادية على مختلف المجالات، على النحو الذي يوفر للمجتمع السلع التي يحتاج إليها كما تعمل على تنظيم توزيع الدخول على الأفراد الذين إشتراكوا في العمليات الإنتاجية.

¹ يسرى أحمد عبد الرحمن، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 45.

- مرونة الأجور والأسعار وإستجابتها للتغيرات في العرض والطلب، مما يمنع حدوث بطالة إجبارية ويقتصر أثر زيادة الإيدخار على خفض الأسعار، وليس الإنتاج والتوظيف.
- مبدأ الرشادة الإقتصادية، حسب "قانون ساي" للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه)، فإن جميع السلع المعروضة في السوق متساوية من حيث درجة الإقتناء والطلب.
- نظرية كمية النقود التي تقوم على أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود وبين المستوى العام للأسعار، مع إفتراض ثبات سرعة الدوران الوحدة النقدية، وثبات مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل فكلما زادت الكمية المعروضة من النقود كلما ترتفع الأسعار بنفس النسبة، لهذا فقد أقر الكلاسيك قاعدتين أساسيتين هما¹:

• قاعدة الحياد المالي

أي أن تدخل الدولة يجب أن يكون حياديا بحيث لا يؤثر تدخلها سواء من خلال فرض ضريبة أو القيام بنفقات عامة، على قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.

• قاعدة توازن الموازنة

تتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع إجمالي نفقاتها تعادلا تاما ووفقا للفكر الكلاسيكي يتعين على الدولة أن تقوم أولا بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن، ثم يمتد بعد ذلك تقدير إيرادات الدومين العام، مع تفضيل أنواع الضرائب التي تقلل من درجة تدخل الدولة في حرية الأفراد.

ثانيا: مبررات توازن الموازنة العامة للدولة

يرى الفكر الكلاسيكي أن وجود إختلال في توازن الموازنة العامة يضطر الدولة للإقتراض العام، حيث أن القروض العامة تأتي لزيادة نفقات السنوات القادمة، ما دام أنه يجب إهلاكها ودفع الفوائد عنها مما قد يؤدي إلى تضخم العجز الموازني إضافة الى أن الإقتراض العام من الأفراد ينجم عنه العديد من الآثار السلبية على مستوى الاقتصاد القومي لأنه يقلل من كمية الأموال القابلة للإقتراض لأفراد القطاع الخاص، حيث تصبح الدولة منافسة للقطاع الخاص في سوق الإقتراض، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها من المتوقع أن يرفع سعر الفائدة في السوق، ويقل مقدرة القطاع الخاص على الإقتراض لتمويل إستثماراته، وبالتالي يقلل الإستثمار الخاص في المجتمع وتقل معدلات النمو السائدة فيها، وهذه كلها آثار سلبية تجعل من الإقتراض وسيلة غير مرغوب فيه.

وفي سياق الفكر الكلاسيكي عندما تعجز الدولة عن الإقتراض ستلجأ لأسلوب آخر يتمثل في الإصدار النقدي لتمويل النفقات الحكومية، الذي يعتبر وسيلة غير مرغوب فيها ينجم عنها آثار سلبية على الإقتصاد القومي، لأن التوسع

¹ سعيد النجار، "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجارين الى نهاية التقليديين"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 103.

النقدي لن يترتب عليه أي تغيير في المستوى الحقيقي للنشاط الإقتصادي لأن الإقتصاد سوف يتوازن عند نفس المستوى من الدخل الحقيقي والعمالة ولكن بمستويات أعلى للأسعار، طبقا للنظرية الكمية للنقود، التي ترى أن الزيادة في العرض النقدي لن تؤدي إلى أي زيادة في العرض الكلي لأن الوضع الطبيعي للنظام النقدي هي التشغيل الكامل، وبالتالي تتحول الزيادة في المعروض النقدي إلى زيادة في الأسعار وبالتالي حدوث التضخم¹.

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة في الفكر الكينزي

يعتبر الكساد الكبير (1929) نقطة التحول التي أدت إلى تغيير المالية العامة من إطارها الكلاسيكي المحافظ إلى الإطار الكينزي، الذي أعطى لها أدوارا بالغة الأهمية في النظام الإقتصادي، من خلال الكتاب الذي أصدره رائد هذا الفكر، الإقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" (1883-1946)، والذي عنوانه بـ "النظرية العامة في الفائدة والنقود والتوظيف".

أولا: محددات الطلب الكلي عند كينز

"يرى كينز أن النظام السوقي ليست فيه القدرة التلقائية التي تضمن تحقيق العمالة الكاملة وإنما الطلب الكلي هو الذي يحقق ذلك"، وفي إطار التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي يرتبط بسوق النقد وسوق السلعة وعلى ذلك يعتمد اشتقاق منحنى الطلب الكلي على النموذج $IS=LM$.

حيث يمثل LM التوازن في سوق النقود، ويمثل IS التوازن في سوق السلع والخدمات².

ثانيا: تحفيز الطلب الكلي لعلاج الكساد وسياسة العجز المقصود

يرى كينز وأتباعه أن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الأساسي لعدم الإستقرار الإقتصادي وعلى ذلك فإنه إذا أمكن تحقيق الإستقرار في الطلب الكلي والمحافظة عليه عند مستوى ينسجم مع التوظيف الكامل، نكون قد تمكنا من إزالة أي قصور في إقتصاديات السوق.

ولما كانت سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي تمارس آثارا على الطلب الكلي فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحا هاما في مواجهة عدم الإستقرار الإقتصادي والبطالة والتضخم.

فحينما يكون الكساد هو المسيطر، إقترح كينز جملة من السياسات في مجال الإئتمان والمالية العامة لزيادة حقن الإقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، فدعى إلى تخفيض سعر الفائدة، حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، ونادى بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة، فكل ذلك من شأنه

¹ يسرى أحمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 277.

أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن ثم توظيف العمالة، غير أن كينز دعا إلى تخفيض ذلك عندما يصل الإقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل، وعندما يلوح في الأفق شبح التضخم¹.

الفرع الثالث: عجز الموازنة العامة في الفكر النقدي

في بداية السبعينات دخلت الكينزية في محنة شديدة تتمثل في أن جهازها النظري لم يعد قادرا على تقديم تفسير علمي مقنع لظاهرة جديدة عرفت بالدول الصناعية الرأسمالية في تلك الفترة، هي ظاهرة الركود التضخمي (تزامن البطالة مع التضخم في إطار الركود الإقتصادي).

أولا: الأسس النظرية للمدرسة النقدية

وقد عارض الفكر النقدي وعلى النقيض من الفكر الكينزي سياسة إدارة الطلب مؤيدا في ذلك، النظرة القائلة بأن الإقتصاد الحر مستقر نوعا ما حول مستوى العمالة الكاملة وأن تقلبات النشاط الإقتصادي إنما تعود إلى سوء إدارة وتدخل الحكومة خاصة في المجال النقدي، وأن القطاع الخاص يتسم أساسا بالإستقرار لو ترك دون تدخل الحكومة، فتقلبات الطلب الخاص، والتي تنعكس في عدم إستقرار منحنى IS سيكون لها تأثير ضئيل على الإنتاج - في حالة ثبات الرصيد النقدي - نظرا لإنخفاض مرونة منحنى LM بالنسبة لسعر الفائدة، لكن النقديين يرون أن آلية عمل الإقتصاد لا تتيح الفرصة للتنبؤ بمثل هذه التقلبات، ولهذا يرى فريدمان أن تدخل الدولة لمعالجة هذا الإنحراف عن طريق سياسة الإستقرار لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الإستقرار².

ثانيا: أسباب العجز عند النقداويين

تقوم النظرية النقدية الحديثة على تحجيم دور الدولة في النشاط الإقتصادي، و ترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة من خلال سياساتها المالية في النشاط الإقتصادي و الذي سببه أزمة كساد و تدهور في النمو الإقتصادي مصحوبا بالتضخم، معتبرة أن السياسة المالية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان آثارها في المتغيرات الإقتصادية بسبب بطء فعالية التشريعات و القرارات الإدارية من جهة و إختلاف الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها.

¹ سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² صبرينة كردودي، "تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 21.

وقد ألفت هذه الأفكار في البلدان الصناعية و لاسيما بعد تبني صندوق النقد و البنك الدوليين لها لمعالجة الأزمات الناتجة من تفاقم العجز و البطالة و الركود الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: مفهوم و أنواع عجز الموازنة العامة

إن عجز الموازنة العامة للدولة، ينمو و يتفاقم من خلال التباين الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية و نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المفهوم و أنواع عجز الموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

هناك تعريفات متعددة و مختلفة لعجز الموازنة العامة تستخدم في مجالات و أغراض مختلفة، كمؤشر مهم لأثر الموازنة على الإقتصاد من عدة نواح، و من أبرز هذه التعاريف نجد:

يعرف عجز الموازنة العامة على أنه: "تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة"².

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف العجز في الموازنة العامة أنه: "العجز الكلي الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة و النفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية، و من جانب آخر فقد عرف العجز الهيكلي بأنه الحالة التي تشير إلى إستمرار العجز المالي لسنوات متتالية بصورة مستمرة فيما يشير العجز المقصود إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الإقتصاد إلى أزمة كساد إقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زياد إنفاقها و تخفيض ضرائبها".

و من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن عجز الموازنة العامة هو:

"تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر بكثير من الإيرادات العامة، بمعنى آخر فالعجز ناتج عن أن زيادة الإنفاق العام تفوق الإيرادات العام"³.

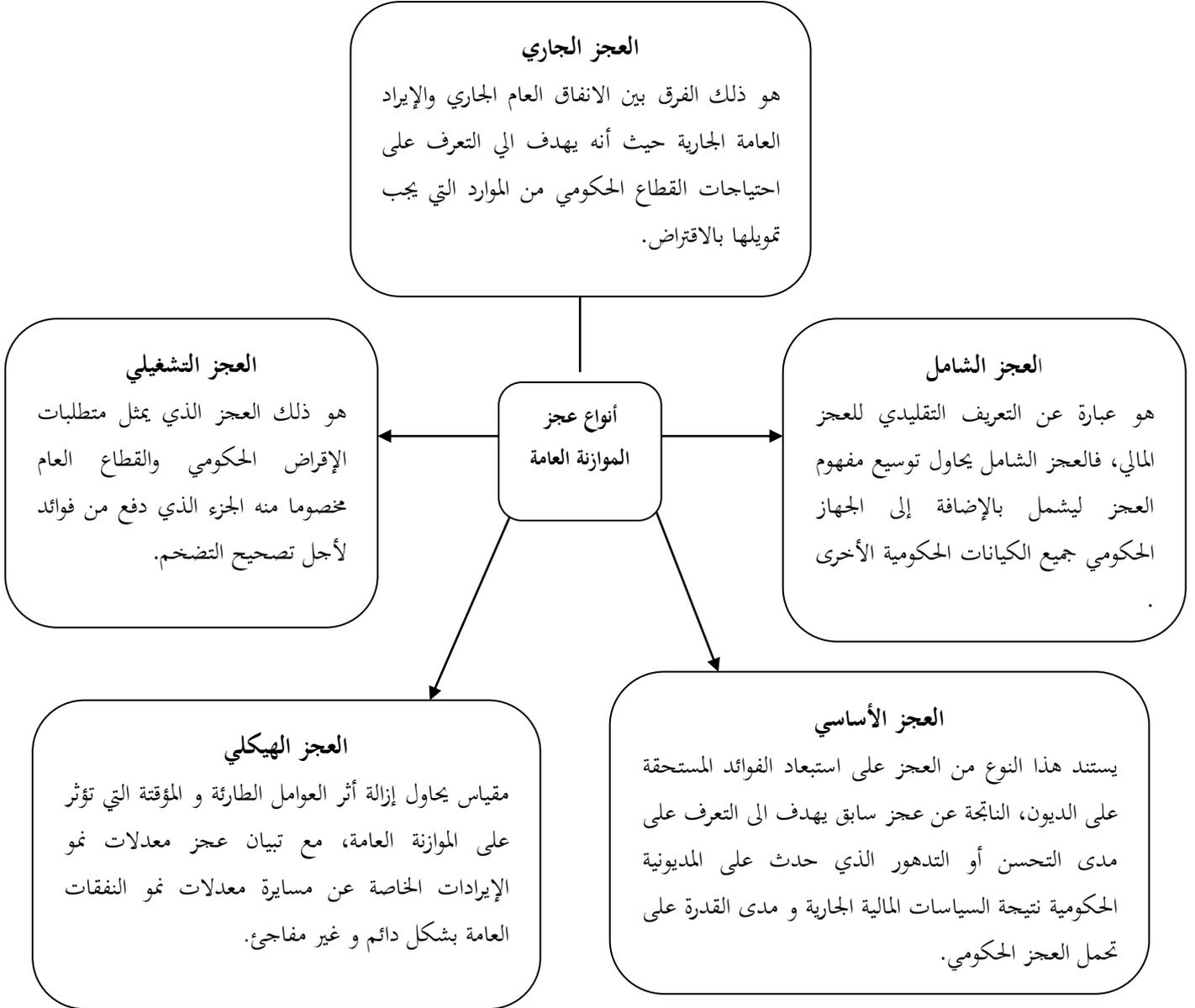
¹ إيمان غسان شحرور، عجز الموازنة العامة في سوريا و آثاره الإقتصادية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، العدد 63-64، 2013، ص 97.

² عبد الرزاق الفارس، "الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، دراسة ظاهرة عجز الموازنة العامة و آثارها الإقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 118.

³ سالم عبد الحسين سالم، "عجز الموازنة العامة رؤى و سياسات معالجته"، مجلة العلوم الإقتصادية، 2013، العدد 68، بغداد، ص 294.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

إن لعجز الموازنة العامة للدولة أنواع متعددة ومختلفة نوضحها في الشكل الآتي¹:
الشكل رقم(2): أنواع عجز الموازنة العامة للدولة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المرجعين:

- عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطني"، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 77.
سيد البواب، "عجز الموازنة العامة للدولة، النظرية و الصراع الفكري، المذاهب الاقتصادية و مناهج العلاج"، 2000، ص 41.

1 أنظر المراجع:

- عبد الحميد عبد المطلب، "السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطني"، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 77 .
- سيد البواب، "عجز الموازنة العامة للدولة، النظرية و الصراع الفكري، المذاهب الاقتصادية و مناهج العلاج"، 2000، ص 41.

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة، مخاطره و سياسات معالجته

يرجع حدوث العجز في الموازنة العامة إلى مجموعة من العوامل والمؤشرات في جانب النفقات العامة و الإيرادات العامة، ويمكن تبين العوامل المؤدية إلى حدوثه و مخاطره و سياسات معالجة العجز في الموازنة العامة لأي دولة من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الأسباب المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة

أولاً: العوامل المؤدية لنمو النفقات العامة

قد يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لتزايد في حجم الإنفاق الحكومي، وتجاوزه لحجم الإيرادات العامة، هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة أسباب أهمها ما يلي¹:

1- سياسة التمويل بالعجز

والتي دعا التحليل الكينزي إلى اللجوء إليها في أوقات الأزمات خاصة الكساد، حيث لجأت العديد من الدول إلى هذه السياسة كوسيلة من وسائل التنمية عن طريق إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، يمول عن طريق زيادة الإئتمان المصرفي وطبع الأوراق النقدية، لكن ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (تراكم رأس المال)، وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة والوقوع في مشاكل التضخم والمديونية(دول نامية) وذلك لعدة أسباب أهمها أن هذه الدول حقيقة كانت تعاني من بطالة مرتبطة بعدم وجود جهاز إنتاجي تام ومرن لإستيعاب العمالة المتعطلة.

2- أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود

يؤدي التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود إلى نمو الإنفاق العام ودفعه نحو التزايد من خلال الموازنة العامة، وعلى نحو يزيد من عجز الموازنة العامة.

3- تزايد الإنفاق العسكري

يعد نمو هذا النوع من الإنفاق ظاهرة عالمية، في ظل إستفحال علاقات الصراع في العالم، غير أن دلالة هذا الإنفاق تكون بالغة في الدول المتخلفة التي يعيش الشطر الأكبر من سكانها في الفقر والجوع والبطالة والمرض، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة (مثل دول الشرق الأوسط)، وخطورة هذا النوع من النفقات أنه لا يتم فقط بالعملة المحلية، وإنما أيضا بالعملة الأجنبية.

¹ عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 121.

4- زيادة أعباء الدين العام المحلي و الخارجي

إن تزايد النفقات العامة في غالبية البلاد تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية، وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية و إغراق كثير من هذه البلاد في الإستدانة الخارجية (بلدان نامية) وبالذات في فترة السبعينات فقد حدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون مما سبب لها إرهاقا ماليا.

5- تزايد نسبة الإستثمار العام إلى الإستثمار الكلي

يرجع تزايد الإنفاق العام في الدول إلى إتجاه الحكومات إلى القيام بدور المستثمر، تحقيقا للتنمية الإقتصادية ويرجع ذلك إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الأساسية، علاوة على إفتقارها لعوامل جذب وحفز الإستثمار الخاص، الأمر الذي إنعكس على زيادة نسبة الإستثمار العام إلى الإستثمار الكلي.

6- سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام

إن الطلب على عنصر العمل في الحكومة والقطاع العام يتعد بدرجة كبيرة عن الإقتصاد في التكاليف، وذلك لأن زيادة التوظيف في الحكومة والقطاع العام تتم بإعتبارها عنصرا مستقلا و هدفا سياسيا إجتماعيا، وخاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية عالية، الأمر الذي إنعكس في وجود ظاهرة بطالة مقنعة مصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية.

7- تمويل شركات القطاع العام

يؤدي تدهور الوضع المالي لشركات القطاع العام إلى زيادة النفقات الحكومية، لأنه يعني مزيدا من التحويلات الحكومية لهذه الشركات.

8- الإنفاق الحكومي المظهري

يرجع نمو الإنفاق العام أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يستخدم موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة و مطارات ضخمة... إلخ.

ثانيا: العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة

وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في الدول النامية، حيث يمكن أن نلخص منها مايلي¹:

1- ضعف الطاقة الضريبية

يرجع سبب هذا الضعف إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم خضوع أصحاب الدخول العليا وأصحاب الثروات للضرائب بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسي وإقتصادي يمكنهم من منع أية إصلاحات في المالية العامة من شأنها أن تزيد من أعبائها الضريبية.

2- جمود النظام الضريبي

وذلك من خلال عدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية.

3- التهرب الضريبي

يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيللة الضرائب ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها وهذا بإمتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة.

4- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية

حيث لعبت هذه الإعفاءات دورا خاصا في تنامي عجز الموازنة العامة، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة تمثلت في تسابق الحكومات في منح إعفاءات ضريبية كبيرة ومزايا أخرى لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، أملا في إجتذابها بالرغم من أن كثيرا من تلك الإعفاءات لا ضرورة لها.

5- ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة

التي تؤثر بشكل خطير في إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة.

الفرع الثاني: مخاطر عجز الموازنة العامة

إن لعجز الموازنة العامة للدولة مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها²:

- وقوع الدولة في حالة التضخم: عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى تغطية العجز بالجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة.

¹ سالم عبد الحسين سالم، مرجع سبق ذكره، ص 299 .

² محمد إبراهيم قطب، "الموازنة العامة للدولة"، الهبة المصرية للكتاب، مصر، 1999، ص 68 .

- إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الإقتراض.
- إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي إلى وجود خطر إفلاس حيث تلجأ الدولة إلى الإقتراض لتغطية هذا العجز الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض و فوائدها.
- إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الإستثمار الخاص و زيادة الإستهلاك العام.

الفرع الثالث: سياسات معالجة العجز في الموازنة العامة

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بواسطة مجموعة من الطرق و الوسائل لضمان الإستقرار الإقتصادي و علاج العجز الموازي.

أولاً: إستخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة العامة

- للتخفيض من عجز الموازنة العامة لا بد من تخفيض في الإنفاق العام بجانبه الجاري والإستثماري من خلال تطبيق سياسات تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام ومن أهم هذه السياسات نجد مايلي¹:
- إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي ويتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الهامة وذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع تدريجياً حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل.
 - تخفيض الأجور ويكون ذلك عن طريق وضع حد أقصى للأجور، وتجميد العلاوات الإجتماعية.
 - التخلص من الدعم الإقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة لوجود مؤسسات عام تحقق خسارة.
 - الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة و إمتناع الدولة في الخوض في المجالات الإستثمارية.
 - ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولوياته والتي تعتبر من أهم المسائل التي تهتم بها الدولة، لما لها من أهمية فائقة في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة.
 - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام أي إعطاء أولوية للمشاريع الإستثمارية المنتجة و الضرورية وتوجيه النفقات العامة لهذه المشاريع.

1- أنظر المراجع التالية:

رمزي زكي، "انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى و المنهج التنموي"، دار الهدى للثقافة و النشر، سوريا، 2000، ص 160.

إبراهيم متولي حسن المغربي، "الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامى و الاقتصاد الوضعى"، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 378.

ثانياً: استخدام الإيرادات في علاج عجز الموازنة العامة

1: تمويل العجز بواسطة الإقتراض

1-1 الإقتراض الداخلي: حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويلية محلية ومن أهم مصادره مايلي¹:

• **الإقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، حيث تلجأ إليه لتغطية العجز في ميزانيتها وتدعم به نفقاتها، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم قروض وذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد شريطة أن لا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها وذلك تفادياً للأثار التي تنجر عن هذه العملية.

• **الإقتراض من البنوك التجارية:** تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يؤثر سلباً على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الإقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي.

• **أذونات الخزينة العامة:** تلجأ إليه الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها العامة، حيث تقوم الدولة بطرح أذونات الخزينة في السوق أو عن طريق البنك المركزي للجمهور و المتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق.

1-2 الإقتراض الخارجي: يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، خصوصاً النفقات المتعلقة بالنقد الأجنبي، وتتمثل فيما يلي:

• **المنح الأجنبية:** تحتل المنح والمساعدات الخارجية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول وهي عبارة عن تحويلات نقدية وعينية تقدمها بعض الدول لغيرها لإعترابات (سياسية، اقتصادية، إنسانية)، دون ردها إذ تساهم في تمويل العجز المالي في موازنات العديد من الدول، يمكن أن تكون على شكل نقدي، حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، أو تأخذ شكل مساعدات سلعية (مواد غذائية) تباع محلياً، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز.

• **القروض الخارجية:** يقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويعد الإقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية.

¹ محمد حميدات، " النظريات و السياسات النقدية"، دار الملكية للطباعة و النشر، الجزائر، 1996، ص 136.

2- تمويل العجز بواسطة الضرائب

تلجأ الدولة إلى الضرائب بسبب الزيادة في الإنفاق العام و بالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب حيث يجب على الدولة القيام بإصلاح النظام الجبائي وتحقيق العدالة الضريبية وتبسيط النظام الضريبي أي لا بد أن تكون القوانين واضحة بالنسبة للمكلفين.

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة في الدول النامية والمتقدمة وأهم الآثار المترتبة على هذا العجز

تعاني معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من ظاهرة العجز في الموازنة العامة و النتائج و التأثيرات الناجمة عنها لاسيما تزايد حدة الضغوط التضخمية و تزايد أعباء القروض الخارجية و الداخلية، مما حتم ضرورة تحديد المشكلة وإيجاد وتحديد رؤى وسياسات وسبل لمعالجة العجز في الموازنة العامة.

المطلب الأول: عجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة

تعتبر ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة من الظواهر الهامة في جميع الدول مهما اختلفت درجة تخلفها أو تقدمها وهو ما سوف نتطرق إليه.

الفرع الأول: عجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

أولاً: ملامح الإقتصاد الأمريكي

برز الإقتصاد الأمريكي و بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، وقد دعم هذا البروز مجموعة من المراكز كان في مقدمتها إمتلاك الولايات المتحدة 80 % من الإحتياطي الذهب النقدي العالمي، هذا الإحتياطي الهائل من الذهب أعطى هذه الأخيرة الأفضلية في تدويل الدولار وربطه بالذهب ليكون العملة الأولى في المدفوعات الدولية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تمول العالم بالسيولة الدولية بعد إقرار إتفاقية بريتون وودز عام 1944 وفي هذه الفترة شهدت الولايات المتحدة قمة إزدهار الإقتصادي، ولكن في نهاية الخمسينات و بداية الستينات من القرن الأخير أخذ ميزان المدفوعات يحقق عجزاً مع دول أوروبا الغربية و اليابان وعلى الرغم من مشكلة العجز في الميزان التجاري الأمريكي وكذلك الموازنة العامة لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الإقتصاد الأول في العالم بناتج إجمالي (14.2) تريليون دولار عام 2009 ولا يزال الدولار يشكل أكثر من 62 % من الإحتياطيات الدولية التي تحتفظ بها البنوك الدولية في العالم.

ثانياً: أسباب عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية

يعود عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة إلى النفقات المخصصة لأغراض الأمن و الدفاع الناجمة عن الإنفاق العسكري حيث بلغ الإنفاق العام الأمريكي في السنوات الأخيرة مستويات كبيرة، حيث يقدر إجمالي الإنفاق العام في

عام 2011 بنحو 3.2 ترليون دولار أثناء الحرب العالمية الثانية وبلغ عام 1944 نحو 48 % وبعد ذلك تراجعت النسبة عام 2000 بنحو 18.2% ومع بداية الألفية الثالثة بدأ الإنفاق مرة أخرى يتصاعد بسبب عوامل عديدة منها الحرب في أفغانستان و الحرب في العراق و الأعاصير المدمرة وبتدقيق في مكونات الإنفاق نجد أن نفقات الدفاع شكلت جانبا كبيرا منه حيث تصل نسبة الإنفاق العسكري لسنة 2010 بنحو 693.5 مليار دولار.

يقابلها إيرادات أصابها الإنخفاض بسبب الإعفاءات الضريبية التي تم إقرارها في أعقاب أحداث 11 سبتمبر و التي تم تمديد العمل بها أخير، يضاف إلى هذا تراجع مستويات الدخل والنتائج الناجم عن الأزمة المالية، وبالإضافة إلى الأزمات المتكررة والتي تفرض على الدولة التدخل ومنح الإعانات للتخفيف من السلبيات الأزمة ومحاولة منح المؤسسات المالية و البنوك و المؤسسات الأخرى التي تعاني من شبح الإفلاس¹.

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة للإتحاد الأوروبي

من معايير الإنضمام إلى الوحدة النقدية أن لا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج الإجمالي للدولة حيث إشتطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة العامة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي، وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الإتحاد الأوروبي إستطاعت تحقيق هذا المعيار وهي، الدانمارك وفرنسا وإيرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة، وحيث حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3%، هولندا 3.6% أما الفئة الثالثة من الدول فقد، حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18%، إيطاليا 10.5% بالألف وهو الأمر الذي أدى إلى إلزام بعض الدول بتطبيق برامج إقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للإقتراض إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت، وهذا الدليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق مانصت عليه تلك المعاهدة.

حيث تعود جذور العجز في الميزانيات العمومية لدول منظمة الأورو إلى العشرينات الأخيرة من القرن الماضي، إذ سجلت دول منطقة الأورو عجزا ميزانيا في المتوسط يقدر في الفترة 1961-1973 بـ 0.4% من الناتج الداخلي الخام، ثم تطور هذا العجز إلى 3.9% من (PIB) في الفترة (1974-1984)، ثم إنتقل إلى 5.9% من في الفترة 1984-1994 وبالتالي فإن نسبة العجز في المتوسط للفترة الممتدة بين 1973 إلى 1994 تجاوزت 3% من (PIB) وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في إتفاقيات إنشاء العملة الموحدة، وإبتداء من 1995 إلى غاية 2007 عرفت وضعية الميزانيات العمومية تحسنا ملحوظاً بسبب الظروف الإقتصادية العالمية الملائمة، وإنخفاض معدلات الفائدة، والتقييد بالتدابير المعتمدة في إطار إحترام قواعد الميزانية المتفق عليها من طرف الدول في منطقة الأورو، ما جعل نسبة العجز تتدنى إلى ما دون 3%

¹ عبد الله رزق، "الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص 251.

من (PIB) بنسبة قدرها 2.6% من (PIB)، ولكن من جراء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الشاملة 2007 و ما بعدها، قفزت نسبة العجز إلى 5.6% من (PIB) في الفترة التي تلت الأزمة، أي من 2007 إلى 2010 لدول منطقة الأورو مجتمعة¹.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في الدول النامية

تواجه الدول النامية مجموعة من الإختلالات الاقتصادية والمالية التي تعد سببا في عجز موازنتها العامة، وهذا ماسوف نتطرق إليه.

الفرع الأول: طبيعة الإختلالات الاقتصادية والمالية في الدول النامية

أولا: الإختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية

1- عجز الموازنة العامة للدولة

يتبلور جوهر قضية عجز الموازنة العامة في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدلات نمو الإيرادات العامة، و جدير بذكر أن تزايد معدلات الإنفاق العام في مختلف الدول النامية قد إرتبط بعدد من العوامل هي²:

- إتساع نطاق نشاط القطاع العام، ومن ثم تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الإستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

- تزايد نسبة الإنفاق العام الموجه للخدمات العامة الإجتماعية.

- التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع ويعد ذلك ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم.

- إنتشار ظاهرة نمو العمالة الحكومية ويقصد بالعمالة الحكومية بالعاملين في الحكومة المركزية و الحكم المحلي، فضلا عن القطاع غير المالي.

2- مشكلة التضخم

نظرا لخطورة ظاهرة التضخم، وما ينتج عنها من آثار سلبية في الدول النامية سوف نتطرق إليها من خلال عرض بإجاز لمنهج كل من النقديين و الهيكلين في تفسير هذه الظاهرة³.

2-1: من وجهة نظر فريق النقديين

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، "الوحدة النقدية الأوروبية و آثارها على الإقتصاد المصري"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 19.

² سميرة إبراهيم أيوب، "صندوق النقد الدولي قضية الإصلاح الاقتصادي المالي-دراسة تقييمية-"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 320.

³ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 332.

تتلخص آراء فريق النقديون في أن التضخم ظاهرة نقدية بحدثة تسود الدول النامية بدرجات متفاوتة، نتيجة لتبنيها سياسات نقدية و مالية غير رشيدة، تتبلور في الإفراط في إستخدام أسلوب التمويل التضخمي لسد عجز الموازنة العامة، وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى ذلك تدهور كفاءة الأسواق النقدية والمالية.

2-2: من وجهة نظر فريق الهيكلين

يعتمد فريق الهيكلين في تفسير ظاهرة التضخم في الدول النامية، على وجود أشكال عديدة للإختلالات الهيكلية ومن أبرز هذه الإختلالات مايلي:

- التخصص الهيكلية في إنتاج المواد الخام و المنتجات الأولية وهو ما يؤدي في ظل تدهور مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية إلى تزايد معدلات التضخم وتسارعها.
- الإختلال الناجم عن جمود النظام الضريبي في الدول النامية مما يترتب عليه إنخفاض درجة مرونة الحصيلة الضريبية إتجاه التغيرات في حجم الدخل القومي.
- الإختلال الناتج عن طبيعة عملية التنمية الإقتصادية في مراحلها الأولى.

- الإختلال الناجم عن تزايد الفجوة الغذائية حيث أن النمو المتزايد للطلب على السلع الغذائية و جمود العرض المتاح منها نسبيا نتيجة لعدم مرونة جهاز الإنتاج، أدي إلى إرتفاع أسعارها.

3- مشكلة تخلف الأسواق المالية و النقدية في الدول النامية

تتسم الأسواق النقدية و المالية في هذه الدول بضيق نطاقها وعدم تنوع هيكل أصولها المالية، ويرجع ضيق نطاق السوق النقدي والمالي إلى عدة عوامل (قلة التعامل في الأوراق المالية وإقتصار السوق النقدي المنظم على مجموعة من البنوك التجارية التي ينصرف نشاطها إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية).

ثانيا: الإختلالات الإقتصادية و المالية الخارجية

1- مشكلة تزايد العجز الهيكلية في ميزان المدفوعات

سجلت موازين مدفوعات الدول النامية عجزا هيكليا حادا يعبر عن الإختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية، وحجم الجهاز الإنتاجي و مرونته من ناحية أخرى، كما أنه يعكس في جانب منه تغيرات التي تطرأ على هيكل وإتجاه العلاقات الإقتصادية الدولية، أو التغير في الطلب العالمي على صادرات الدول النامية.

2- مشكلة المديونية الخارجية

تعد أزمة المديونية الخارجية من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية عامة، و الدول ثقيلة المديونية بخاصة وترتبط هذه الأزمة بثلاثة أبعاد رئيسية يتمثل أولها في التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية وما ترتب عليه من تدهور مؤشرات الديون الخارجية أما الثاني يرجع إلى ضعف طاقة الإقتصاد القومي على خدمة أعباء هذه الديون كما يتضمن البعد الثالث طبيعة الخصائص والإختلالات الهيكلية و الإقتصادية التي أسهمت في تعقد أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية¹.

الفرع الثاني: أسباب العجز في الدول النامية

يرتبط تنامي معدلات عجز الموازنة العامة بتضافر مجموعة من المتغيرات الخارجية و الداخلية والتي تكمن في مايلي:

أولاً: مجموعة العوامل و الصدمات الخارجية

وهي تشمل مجموعة من التقلبات و المتمثل في²:

- التقلبات في الأسعار العالمية للصادرات حيث تمارس هذه التقلبات تأثيراً ملموساً في عجز الموازنة سواء بأسلوب مباشر من خلال تأثيرها في أرباح قطاع المصدرين أو بشكل غير مباشر بالتأثيرها في حصيللة الضرائب المفروضة على هذه الأرباح.

- التقلبات في الأسعار العالمية للواردات: ويتحدد تأثيرها في عجز الموازنة العامة من خلال آثارها المباشرة على مختلف بنود الإنفاق العام الجاري والإستثماري، إذ يؤدي إرتفاع أسعار الواردات إلى زيادة قيمة مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات الإستهلاكية المستوردة وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي على الواردات من السلع الإستثمارية و الوسيطة.

- إرتفاع أسعار الفائدة العالمية: حيث يترتب على إرتفاع أسعار الفائدة المتغيرة المستحقة على الديون الخارجية تزايد نسبة مدفوعات الفائدة على الدين الأجنبي، إلى إجمالي النفقات الجارية بالموازنة.

ثانياً: مجموعة العوامل الكلية الداخلية

¹ نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 177.

² سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 333.

- معدلات التضخم وتأثيرها في عجز الموازنة العامة: حيث يترتب على ارتفاع هذه المعدلات عدم إستقرار المعاملات المالية والإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، و إنخفاض حصيللة الضريبة الإجمالية و التأثير السلبي في جانب الإيرادات بالموازنة العامة.
- أسعار الفائدة المحلية وتأثيرها في عجز الموازنة: إذ يترتب على إرتفاع أسعار الفائدة الإسمية في ظل الإستقرار النسبي لمعدلات التضخم زيادة عبئ الدين المحلي كنسبة من إجمالي النفقات الجارية.
- سياسات سعر الصرف وأثرها على عجز الموازنة: فيكون هنا التأثير سلبي أو إيجابي، فمن ناحية يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى التأثير سلبا على جانب النفقات العامة، من خلال ما يترتب عليه من تزايد القيمة الحقيقية لأعباء الديون الخارجية، ومن ناحية أخرى تمارس سياسة تخفيض سعرالصرف تأثيرا إيجابيا على جانب الإيرادات العامة من خلال ما يترتب عليها من إرتفاع قيمة فائض المشروعات العامة مجال إنتاج السلع القابلة للتصدير، وكذلك زيادة حصيللة الضرائب المباشرة التي تفرض على أرباح قطاع المصدرين.
- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي: إذ يترتب على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي إتساع نطاق الوعاء الضريبي الكلي ومن ثم زيادة إجمالي الحصيللة الضريبية وزيادة جانب الإيرادات للموازنة.

الفرع الثالث: السياسات المقترحة لعلاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية

تقوم العديد من الدول النامية خلال الفترة الحالية بتطبيق برامج الإصلاحات إقتصادية بهدف تحسين أداءها الإقتصادي و معالجة أي إختلالات إقتصادية تعاني منها ويمكن تصنيفها على النحو التالي¹:

أولاً: السياسة الأصولية

هي تلك السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ويمكن أن نعرفها على " أنها مجموعة الإجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الإقتصادية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية التي تعاني منها والتحول نحو إقتصاد السوق".

ثانياً: السياسات الغير الأصولية

هي تلك السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق و البنك ولا تخضع لمشروطيتها، وتتضمن هذه السياسة إجراءات وتدابير من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، ومن العوامل التي أسهمت في تبني بعض الدول هذه السياسة هي الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسة الأصولية.

ثالثاً: السياسة الذاتية

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 271.

تختلف هذه السياسة من دولة إلى أخرى، كما أنها لا تركز على إطار فكري معين كما هو عليه السياسات الأخرى، كون الدولة التي تتبى هذا النوع من السياسات، وغالبا ما تكون هذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق و البنك لذلك نرى أن هذه السياسات يمكن أن تصنف ضمن السياسات غير الأصولية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة

نظرا للآثار الضارة التي يسببها العجز في مختلف اقتصاديات العالم سنحاول التطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: علاقة العجز بالتضخم

بالرجوع إلى قيد الموازنة يمكن كتابة المعادلة بالشكل التالي¹:

$$dC + dB = G - T$$

وتوضح هذه المعادلة تأثير عجز الموازنة العامة على رصيد النقود عالية القوة والتي تدعى صك النقود، والتي تعتبر من أهم طرق تمويل عجز الموازنة العامة، وأكثرها إثارة للجدل.

ونفترض أن ثمة عجزا قد حدث في الموازنة العامة للدولة ولأبي سبب من الأسباب، وأن هذا العجز من الممكن تسويته، أو تمويله، إما من خلال إصدار نقدي جديد عن طريق البنك المركزي، أو من خلال طرح الحكومة لمجموعة من السندات، بقيمة هذا العجز كي يشتريها القطاع الخاص.

والواقع أن زيادة الكتلة النقدية قد أصبح إجراء تلجأ إليه الحكومات عن قصد في كثير من الأحيان من أجل تأمين إيرادات للموازنة على المدى البعيد، وسوف نوضح العلاقة بين عجز الموازنة وإزدياد الكتلة النقدية، في العناصر التالية:

أولا: نقدية الدين الحكومي (نقدية العجز الموازني)

يعتبر تمويل عجز الموازنة العامة من خلال إصدار السندات الحكومية هو الخيار الأفضل، لأنه بمثابة تمويل غير تضخمي، حيث يتمخض عن بيع هذه السندات تحويل جانب من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع العام، فينخفض من ثم الطلب الإستهلاكي والإستثماري، لدى القطاع الخاص بقدر مساوي لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات، وإذا أعادت الحكومة إنفاق حصيلة بيع هذه السندات، فإن الطلب الكلي في الإقتصاد

¹ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

القومي لن يرتفع، ونكون إزاء موقف إنخفاض الطلب الفعال في القطاع الخاص، وارتفع بنفس القدر لدى القطاع الحكومي، ومن هنا لن ترتفع الأسعار.

غير أنه من الممكن أن ينجم عن الزيادة في الدين الحكومي زيادة في الكمية المعروضة من النقود من خلال العملية التي تسمى "نقدية الدين"، والتي يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء الدين الحكومي، وإصدار كمية من النقود مساوية لقيمة هذا الدين، وهذا يزيد من إحتياجات البنوك التجارية وتزيد معها الكمية المعروضة من النقود".

• وهناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي الدين العام إلى زيادة في المعروض النقدي.

1: القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي

أي أن الحكومة إذا كانت غير راغبة، أو غير قادرة على رفع معدلات الضرائب بدرجة كافية للحفاظ على نسبة الدين للدخل القومي ضمن مستويات لا تتجاوز الحدود فإن أحد إمكانيات التوازن يمكن تحقيقها من خلال نقدية جانب من الدين، أي أن زيادة نمو الدين الجاري سيتم تمويله، على الأقل جزئياً من خلال النمو المستقبلي في النقود.

2: التضارب الزمني للسياسات الحكومية

وهذا يعني أنه في ظل وجود أسعار فائدة ثابتة بالقيم الاسمية، فإن الدين الحكومي سيعطي متخذ القرار حافزاً لخلق تضخم غير متوقع وهذا الدافع ينشأ لأنه من الممكن إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية للدين الحكومي، (ومن ثم في المسؤولية الضريبية المستقبلية) عن طريق معدلات من التضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية عند قيامهم بشراء هذه الأوراق.

3: الضغوط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة

إذا أدت الزيادة في الدين الحكومي إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية، وإذا حاول البنك المركزي تعويض هذا الإرتفاع، فإن السلطات النقدية ستلجأ إلى - نقدية - العجز بسبب سياسة الإستجابة لأسعار الفائدة الحقيقية، وحتى لو لم ترتفع الأسعار الحقيقية للفائدة، فإن هذه القناة ستظل عاملة إذ أنه إذا كان نمو الدين العام يؤدي إلى زيادة التوقعات بشأن نمو كمية النقود المستقبلية، فإن أسعار الفائدة بالقيم الاسمية ستزداد، وهذا سيدفع البنك المركزي إلى التدخل.

أي أن العجز المالي يتم تمويله من خلال الإصدار النقدي، وهو أمر ينجم عنه إرتفاع في المستوى العام للأسعار، لهذا فإن إستخدام هذه السياسة يكون مفيداً أحياناً، وضاراً أحياناً أخرى، ولا بد قبل إستخدام هذه السياسة مقارنة الآثار السلبية المتمثلة في إزدياد معدل التضخم مع الآثار الإيجابية المتمثلة في تخفيض معدل البطالة¹.

¹ أحمد الأشقر مرجع سبق ذكره، ص 314.

ثانياً: ضريبة التضخم

إن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال خلق النقود، أي طبع الأوراق النقدية وإنفاقها، يمكن الدولة من السيطرة على موارد حقيقية، ذلك أن التوسع النقدي يقود إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، أي أنه يخفض من القيمة الحقيقية لوحدة النقود المتداولة التي في حوزة الأفراد والبنوك، هذا التخفيض الذي حدث في تلك القيمة ويؤول للحكومة يمكن اعتباره بمثابة ضريبة يقع عبؤها على كل من يملك نقوداً، ولهذا كثيراً ما ينظر للتضخم على أنه ضريبة مستترة.

وبهذا فإن التضخم الذي إرتفع معدله بسبب طبع أوراق نقدية جديدة، له على الأفراد نفس أثر الضريبة الإضافية، لأنه يقلل من إدخار الأفراد ويقتطع جزءاً من دخولهم ليذهب إلى الحكومة مقابل النقود الإضافية التي طبعتها، وبالتالي فإن الحكومة تحمل الأفراد عبء تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي بجعل دخولهم الحقيقية أقل من مما كانت عليه من قبل ويتوقف مقدار ضريبة التضخم على مستوى طلب الأفراد على النقود المحلية فكلما إرتفع هذا المستوى والذي يمثل (وعاء هذه الضريبة)، كلما إحتاجت الدولة إلى معدل أقل من التضخم لتمويل مقدار معين من العجز¹.

الفرع الثاني: علاقة العجز بمزاحمة القطاع الخاص

في ظل وجود إقتصاد عادي مثل الإقتصاديات السائدة في معظم دول العالم، أي بإفتراض عدم وجود موارد نادرة مثل النفط، فإن النشاط الإقتصادي الحكومي وإنطلاقاً من قيد الموازنة يتم تمويله عن طريق ثلاث قنوات أساسية (الضرائب، وخلق النقود، والإقتراض العام، زيادة الإنفاق الحكومي) معناه زيادة التدفقات الواردة من أحد هذه القنوات، ويمكن تتبع الآثار الناجمة عن اتخاذ أحد هذه السياسات، والتي من شأنها أن تؤثر على الإستهلاك العام، وما يتبعها من آثار على مستوى الإقتصاد الكلي أو على مستوى سلوك المؤسسات الخاصة.

أولاً: الضرائب

تعتبر الضرائب أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق العام قد تتطلب زيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة في المعدلات الصافية للضرائب إما أن تؤخذ من المعدلات الصافية بالأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص أو من الأجور والمرتببات.

وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، فإن هذا الأخير قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وهكذا فإن أرباح القطاع الخاص ستبقى كما هي، والضرائب قد حمل أعباءها العاملون عن طريق إرتفاع تكاليف السلع والبضائع المستهلكة، والعمال بالمقابل قد يطالبون

¹ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

بارتفاع معدلات الأجور بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في إرتفاع السلع والخدمات (معدلات التضخم)، وهذا من شأنه تقليل هامش ربح المؤسسات، ونفس النتيجة تتحقق إذا تم تمويل الزيادة في الإنفاق العام من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتببات.

ومما سبق نستنتج أن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص مما ينعكس سلبيا على معدلات الإستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو الإنتاجية¹.

ثانيا: خلق النقود أو الإقتراض العام

إن تمويل عجز الموازنة عن طريق خلق النقود يتضمن ضريبة مستترة تتمثل في إرتفاع معدلات التضخم التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات الضرائب المقتطعة من مداخيل الأفراد، لأنها تقلل من إيداع الأفراد وتقتطع جزءا من دخولهم ليذهب إلى الحكومة مقابل النقود الإضافية التي طبعتها، وبالتالي فإن الحكومة تحمل الأفراد عبء تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي بجعل دخولهم الحقيقية أقل مما كانت عليه من قبل.

أما تمويل عجز الموازنة من خلال الدين العام فمن المرجح أن له آثارا طارئة أو مزاحمة للقطاع الخاص، فالأموال التي إكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الإستثمار، أو زيادة الإستهلاك الذي من شأنه أن يحفز الإنتاج وهكذا فإن جزء مهم من السيولة قد تم إمتصاصه في القنوات الحكومية مما قد يكون له آثار إنكماشية ولتشجيع الإكتتاب في الدين العام، والذي يحوي جزء منه التعويض عن إرتفاع معدلات التضخم وإخفاض القوة الشرائية للنقود، فإن السلطات العامة قد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة، والنتائج المحتملة لذلك هي إخفاض الإستثمار الخاص وإرتفاع معدلات التضخم من جديد.

ومما سبق نستنتج أنه على الدولة عند تمويلها عجز الموازنة العامة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار نطاق تعظيم الإستثمار الكلي في المجتمع وليس تعظيم الإستثمار العام فقط، وهذا طبعا بإفتراض أن الحكومة (تلجأ للعجز لتمويل الإستثمار وليس الإستهلاك)، وهو ما يجب أن يكون، بمعنى أن يكون إحلال الدين العام أقل ما يمكن بالنسبة للأموال التي تستخدم في أغراض إجتماعية وإقتصادية أخرى مطلوب تعظيمها مثل الإستثمار الخاص².

الفرع الثالث: علاقة العجز بميزان المدفوعات

¹ عثمان سعيد عبد العزيز، النظم الضريبية، دار الجامعة للنشر، بيروت، 1985، ص 45.

² سالم عبد الحسين سالم، مرجع سبق ذكره، 306.

من المعلوم أن سياسة الموازنة المفرطة تساهم إلى حد كبير في إختلال ميزان المدفوعات سواء بمراقبة أو بدون مراقبة للتجارة الخارجية في البلاد، ففي إطار اقتصاد مصغر يتميز بسعر صرف ثابت فإن زيادة عجز الموازنة العامة يترتب عنه إرتفاع في الطلب الداخلي الذي يتم إحتواؤه بواسطة الواردات مما يسبب تدهور في الحساب الجاري. إن عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات هي كميات إقتصادية كلية يمكن دراسة العلاقة بينهما في أية فترة زمنية ماضية في إطار التوازنات الكلية المعمول بها في المحاسبة الوطنية.

وفي إقتصاد مفتوح، وعلى ضوء النفقات العامة يمكن أن يفسر الناتج الداخلي الخام، كمايلي:

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots\dots (1)$$

وكذلك يعطينا الناتج الداخلي الخام، وعلى ضوء الموارد(المداخيل) المعادلة التالية:

$$Y = C + S + T \dots\dots\dots (2)$$

بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نتحصل على:

$$(X - M) = (T - G) + (S - I) \text{ أو } (M - X) = (I - S) + (G - T) \dots\dots\dots (3)$$

أي أن: عجز الموازنة + عجز الادخار = عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

مما سبق يتبين لنا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات يعادل العجز الموازني مضافا إليه عجز إدخار القطاع الخاص، لكنها لا تبين وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، و يؤيد الاقتصاديون الجدد لمدرسة كامبريدج وعلى أساس عدد من الفرضيات السلوكية؛ أن عجز الحساب الجاري يُحدد بعجز الموازنة العامة للدولة، وبالأخص هم يرون أن العرض للسلع والخدمات يكون غير مرن في المدى القصير، وأن عجز الموازنات العامة خارجي وعجز (أو فائض) القطاع الخاص ضئيل، ثابت¹.

ويتم تفسير تأثير عجز الموازنة العامة للدولة على الحساب الجاري يكون الإرتفاع في مستوى النفقات العامة له تأثير مضاعف يؤدي إلى نمو الناتج الداخلي الخام، وبما أن المداخيل ترتفع، فينتج عنه إرتفاع في الطلب، فتزداد الواردات لأن العرض غير مرن على المدى القصير، ومن ثم إرتفاع الكتلة النقدية (الناتجة عن تمويل عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي)، ومنه تدهور في الحساب الجاري، وبنفس الطريقة فإن الخفض في الإقتطاع، وتسجيل عجز جبائي، يترجم إرتفاع مستوى الطلب للسلع والخدمات التي كانت توجه عادة إلى التصدير، مما يترتب عنه تدهور في الحساب الجاري في جانب الواردات والصادرات.

¹ رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص 119.

وأما مناصري المدرسة النقدية، فيفسرون ذلك على النحو التالي¹:
 يفترض أن الحساب الجاري يساوي التغيرات في الأرصدة الأجنبية الصافية للنظام البنكي فإن:

$$(4) \quad X-M = \Delta AEN$$

فحسب المعادلة (3) لدينا:

$$(5) \quad S - I (+) T - G = (X-M) = \Delta AEN$$

تعبّر هذه المعادلة على أن العجز الموازي، وفائض القطاع الخاص يعادل حيازة الأصول على بقية العالم فضلا عن ذلك فإن الحالة النقدية للنظام البنكي تكون كالتالي:

$$\Delta DC + \Delta AEN = \Delta M.$$

وإن التغيرات في الكتلة النقدية (M) تساوي لتغيرات الأرصدة الأجنبية الصافية (AEN)، مضافا إليها التغيرات في القرض الداخلي (DC)، الذي يساوي:

$$\Delta cp + \Delta cg - cp = \Delta DC$$

حيث:

$$cg = \text{قروض القطاع العام.}$$

$$cp = \text{قروض القطاع الخاص.}$$

نعتبر أن عجز الموازنة العامة يتم تمويله بالقروض البنكية والخارجية، وباستعمال المعادلتين (5)، (6)، نتحصل على:

$$\Delta AEN = T - G - \Delta AENg + (\Delta M - \Delta cp)$$

¹ سالم عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 312.

إن التغيرات التي تطرأ على الأرصدة الأجنبية الصافية للنظام البنكي، تساوي إلى إرتفاع في القروض الممنوحة للقطاع الخاص أو لتمويل النقدي للعجز الموازي.

إن تفاقم الكتلة النقدية الناتج عن عجز التحصيل الضريبي يترجم بإرتفاع الطلب على السلع والخدمات، وإستخدام السلع المخصصة للتصدير من أجل إشباع هذا الطلب.

ومما تقدم يتضح لنا أن هناك علاقة وثيقة بين العجز الحادث في الموازنة العامة للدولة، والعجز الموجود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بإعتبار أن العجز الثاني هو في غالب الأحوال صدى للعجز الأول، وقد لجأ عدد كبير من الدول النامية لسد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى زيادة الإقتراض الخارجي، مما جعلها تدخل في حلقة مفرغة، إفراط في الطلب، تخفيض في الصادرات، تخفيض في إحتياطي الصرف، تطبيق مراقبة صارمة.

خلاصة الفصل

يمكن القول أن الموازنة العامة هي أداة فنية تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الإقتصادي و إحداث التوازن فيه، إذ أنها عبارة عن "تقدير مفصل و معتمد من السلطة التشريعية تقرر الإيرادات و النفقات النهائية للدولة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة" محققة بذلك أهداف سياسية و إجتماعية و ثقافية للمجتمع، حيث تخضع لخمسة مبادئ السنوية، الشمولية، التوازن، الوحدة.

أما العجز في الموازنة العامة الذي أصبح ظاهرة لصيقة بإقتصاديات الكثير من الدول لما له من آثار سلبية إقتصادية و إجتماعية و ربما سياسية، فعجز الموازنة "هو مفهوم مقابل لتوازن الميزانية"، و يعد أمرا ممكن الحدوث نتيجة لعوامل متعددة، إلا أنه يجب تمويل هذا العجز ببعض الوسائل المتاحة، تفاديا لإتساعه و وقوع الدول في أزمات إقتصادية و مالية حادة تعيق مسارها نحو تحقيق التنمية، و هو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

رغم إختلاف المفاهيم الشكلية للأزمات المالية عبر العصور و الأنظمة إلا أنها ضمناً تتفق كل التعاريف المقدمة، في كون الأزمات هي تلك الإختلالات العميقة والإضطرابات الحادة والمفاجئة في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعهما إختيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى تكون لهذه الإختلالات ردود أولية منحصرة في بلد معين أو منطقة معينة بعدها يظهر ما يسمى بعامل العدوى لنتقل و تصبح أزمة سوقية ثم أزمة دولية ثم أزمة عالمية .

لقد تعددت أشكال و أنواع الأزمات فمنها أزمات الديون و أزمات مصرفية وأزمات سعر الصرف و قد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير (1929-1933) لذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق ولكن بدرجات متفاوتة وخلال الفترة (1979-1997) كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 4 و 5 أزمة مصرفية وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً خلال الفترة (1975-1986) بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة 1987-1997 وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي إنتشرت خلال تلك الفترة إذ أن الأزمة الحالية يمكن أن تكون أشد و لكنها ليست أول الأزمات التي واجهها العالم، و سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية.

المبحث الثاني: عرض لأهم الأزمات المالية.

المبحث الثالث: تشخيص أزمة الرهن العقاري 2008.

المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية

لقد شكل تكرار وإنتشار عدوى الأزمات المالية عبر دول العالم ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، لما ينتج عنها من آثار سلبية حادة وخطيرة تهدد الإستقرار الإقتصادي والسياسي للدول المعنية وبالأخص النظام المالي لتنتقل بعد ذلك إلى دول أخرى، لذا إرتأينا في هذا المبحث البدء بمفاهيم أساسية حول الأزمات المالية عامة، ثم عرض لأهم النظريات المفسرة لهذه الأزمات، بالإضافة إلى تبيين آثار الأزمات المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

يعد موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها، وإرتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي لذا سنتطرق لمفهوم الأزمات و أنواعها ومؤشراتها و أسباب ظهورها.

الفرع الأول: تعريف وخصائص الأزمات المالية

سنتناول في هذا الفرع مفهوم و خصائص الأزمة المالية كالاتي.

أولاً: تعريف الأزمات المالية

تنحدر الكلمة الفرنسية "crise" أزمة من اللاتينية "crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة "krisis" وفق الحروف اللاتينية وحسب قاموس lerobert historique ظهرت كلمة " الأزمة" في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر الميلادي.

وبعد التتبع والإستقراء تبين لنا أن لمفهوم الأزمة العديد من المعاني لعل من أبرزها¹:

- تغير عنيف يظهر على حالة صحية جيدة في الظاهر.
- تفاقم مفاجئ لحالة مرضية.
- مرحلة فاصلة وخطرة.
- إضطراب وعائق مؤقت.
- إختلال في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والذي يتميز بتراجع الطلب و الإفلاس و البطالة.
- النقص أو القلة في شيء معين، مثل أزمة العقار و أزمة السكن.

¹ محمد نصر مهنا، "إدارة الأزمات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 242 .

تعرف الأزمة على أنها: "لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة، بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة"¹.

ويمكن تعريفها أيضا: "هي الأزمة التي تعكس إهيار النظام المالي، مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع إنكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي"، فيمكن أن تبدأ الأزمة بإحدى المتغيرات المالية ثم سرعان ما تنتشر إلى كل فروع هذا النظام المالي ثم إلى الاقتصاد الوطني ككل.

وعموما لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية و من التعاريف المبسطة لمصطلح الأزمة المالية نجد: "الأزمة المالية هي تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دور هام في الاقتصاد القومي، و انخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من نشاط الاقتصاد الكلي مباشرة من خلال تأثيراته على قرارات المستهلكين من أفراد وشركات، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى و الموازنات المالية و الوسطاء الماليين مثل البنوك"².

ثانيا: خصائص الأزمات المالية

هناك مجموعة من الخصائص الأساسية للأزمة المالية يمكن حصرها في النقاط التالية³:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ وإستقطابها لإهتمام الجميع.
- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- تصاعدها المتواصل مما يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
- نقص المعلومات الكافية عن الأزمة وسيادة حالة من الخوف من آثارها وتداعياتها.
- إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار تنظيمي
- تتسم بدرجة عالية من الإتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

الفرع الثاني: أنواع و أسباب الأزمات المالية

تختلف الأزمات المالية و تتنوع وذلك وفقا لمسبباتها و طبيعة القطاع الذي حدثت فيه، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى أهم أنواع الأزمة المالية و أسباب حدوثها.

¹ محسن أحمد الخضيرى، "إدارة الأزمات"، مكتب مديولي، الإسكندرية/سنة غير مذكورة، ص 54.

² عبد الحكيم مصطفى الشراوى، "العولة المالية وإمكانية التحكم في عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص32

³ ناصر مراد، "الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار وسياسات مواجهتها، المنتدى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، السياسات و الاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، ص 52 .

أولاً: أنواع الأزمات المالية

تصنف الأزمات المالية حسب إختلافها و تعددها إلى الأنواع التالية:

1- أزمة أسعار الصرف (العملة)

"تعرف أزمة الصرف بأنها ذلك الإنخفاض الشديد في القيمة الإسمية للعملة، إذ يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي عنيف يؤدي إلى إنخفاض قيمتها إنخفاضا كبيرا، أو إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد"¹.

2- الأزمة المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي إندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك و تمويل الأزمات المصرفية إلى الإستمرار وقتنا أطول من أزمات العملة ولها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، و تحدث بالترادف مع أزمة العملة².

3- أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات)

تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو إرتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم، هو الربح الناتج عن إرتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح إختيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك إتجاه قوي لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره بالهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أو القطاعات الأخرى³.

¹ أحمد يوسف الشحات، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع الإشارة إلى أزمة جنوب شرق آسيا"، دار النيل للطباعة و النشر، مصر، 2001، ص 7

² نادية العقون، "العولة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013، ص 21.

³ محمد حمادي، "التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي الرابع، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، السياسات و الاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص 95.

4- أزمة الديون الخارجية:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة و يحاولون تصفية القروض القائمة و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام) كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل و إلى أزمة في الصرف الأجنبي¹.

ثانيا: أسباب الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، منها ما يتعلق بالإختلالات على المستوى الكلي و الأخر على المستوى الجزئي و يمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي²:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي

يعتبر توفر بيئة سليمة للاقتصاد الكلي احد أهم العناصر الأساسية لنظام مالي سليم، و عليه فان عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى إختلال مالي و حدوث العديد من الأزمات المالية. و كانت العوامل الاقتصادية الكلية وراء ضعف القطاع المالي في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية و غيرها من الأسواق الناشئة، حيث تكمن في:

1-1 تقلبات شروط التبادل التجاري: إن الصدمات و التقلبات الحاصلة في شروط التبادل التجاري، وإرتفاع معدلات الفائدة الدولية تؤدي إلى عدم الإستقرار الاقتصادي و إنخفاض مداخيل الدولة و المؤسسات المقترضة، إضافة إلى مشاكل في خدمة الدين و تراكم القروض غير المنتجة، وهو ما يترتب عنه في النهاية حدوث أزمة مالية.

1-2 تقلبات أسعار الفائدة العالمية: تعتبر أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فتغيراتها لا تؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل الأهم من ذلك هو تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و درجة جاذبيته في هذه الدول.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص، ص 189-190 .

² ناجي التوني، "الأزمات المالية"، مجلة جسر التنمية، "سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، المعهد العربية للتخطيط، الكويت السنة الثالثة، العدد 29، 2004، ص ص 5-8.

3-1 التقلبات في معدل التضخم: هي عامل حاسم في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية (منح الائتمان و توفير السيولة) و قد إعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن إرتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في دول أمريكا الجنوبية و الدول النامية.

4-1 التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية: يعتبر أحد مصادر الإضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي و التي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية كما حدث في الدول النامية و في أمريكا الجنوبية التي عانت من إضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، حيث أن الإرتفاع الحاد في أسعار الصرف الحقيقية أدى إلى إرتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو إرتفاع أسعار الفائدة المحلي.

2- إضطرابات القطاع المالي

من الأفضل التعامل بجرأة مع المشاكل الأساسية في القطاع المالي، وخلق البيئة السليمة التي يمكن من خلالها إستخدام رؤوس الأموال المتدفقة إلى الداخل إستخداما منتجا، إذ يشكل التوسع في منح الائتمان في التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وإختيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، إلى جانب الإفتتاح الاقتصادي و التجاري و التحرير المالي الغير وقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي، بما في ذلك صغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد، و عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي و الضعف في الأطر المؤسسية و التنظيمية و القانونية.

وينعكس ضعف القطاع المالي أساسا في:

- تراخي سياسات الإقراض و عدم تلائم أصول و خصوم المصارف.
- تحرير مالي غير وقائي.
- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان.
- ضعف النظام المحاسبي و الرقابي و إنعدام الشفافية و الإفصاح عن المعلومات.

3- تشوه نظام الحوافز

إن ملاك البنوك و الإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، خصوصا عندما يتحمل المصرف مخاطر كبيرة، فلقد أثبتت الإدارات عجزها في تعديل هيكل البنك و تدوير المناصب الإدارية ودلت التجارب على أن الإدارات العليا كثيرا ما نجحت في

إخفاء الديون المعدومة لسنوات وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من جهة وضعف الإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، حيث هذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمة من أجل تفاديها و التخفيف من أثارها.

4- سياسة سعر الصرف

تعتبر الدول المعتمدة على سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور البنك الملجأ الأخير للإقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لإحتياطاتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة العملة مثل المكسيك و الأرجنتين وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود و إرتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من تفاقم الأزمة.

الفرع الثالث: مؤشرات وقنوات انتقال الأزمة المالية

يمكن القول أن ظاهرة حدوث الأزمة يتصف بنوع من المفاجأة الأمر الذي يدل على عدم وجود مؤشرات يقينية و واضحة، كما أن الأزمة أول ما تظهر تتركز على أحد متغيرات النظام المالي ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات متعددة.

أولاً: مؤشرات الأزمات المالية

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلاً بشكل يقيني، و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنبها، و المنهج الشائع للإستخدام هو بناء "نظام للإنذار المبكر"، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد. إذا يمكننا تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض دولة ما لأزمات في سوق الأوراق المالية والعملات إلى صنفين، هما¹:

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية.

- الخصائص الهيكلية للسوق (البنوية).

و الجدول التالي يبين بشئ من التفصيل مؤشرات كل صنف.

الجدول رقم 03: المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية

¹ عبد الحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
<ul style="list-style-type: none"> - إرتفاع معدل التضخم. - نمو التدفق المالي و تفاقم العجز المالي. - إرتفاع نسبة الإعتمادات المالية المحلية من الناتج الإجمالي. - إرتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض. - إرتفاع نسبة عجز الحسابات الجارية من الناتج الإجمالي. - زيادة الديون الخارجية وديون العملات الأجنبية. - إنخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي. - إرتفاع معدلات الفائدة المحلية و البطالة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات. - إرتفاع معدل التغير للديون الخارجية. - إرتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل. - تحرر سوق المال الحديث. - أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية. - إنخفاض الإكتتاب في سوق الأسهم. - سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم. - الرقابة على دخول السوق و الخروج منه.

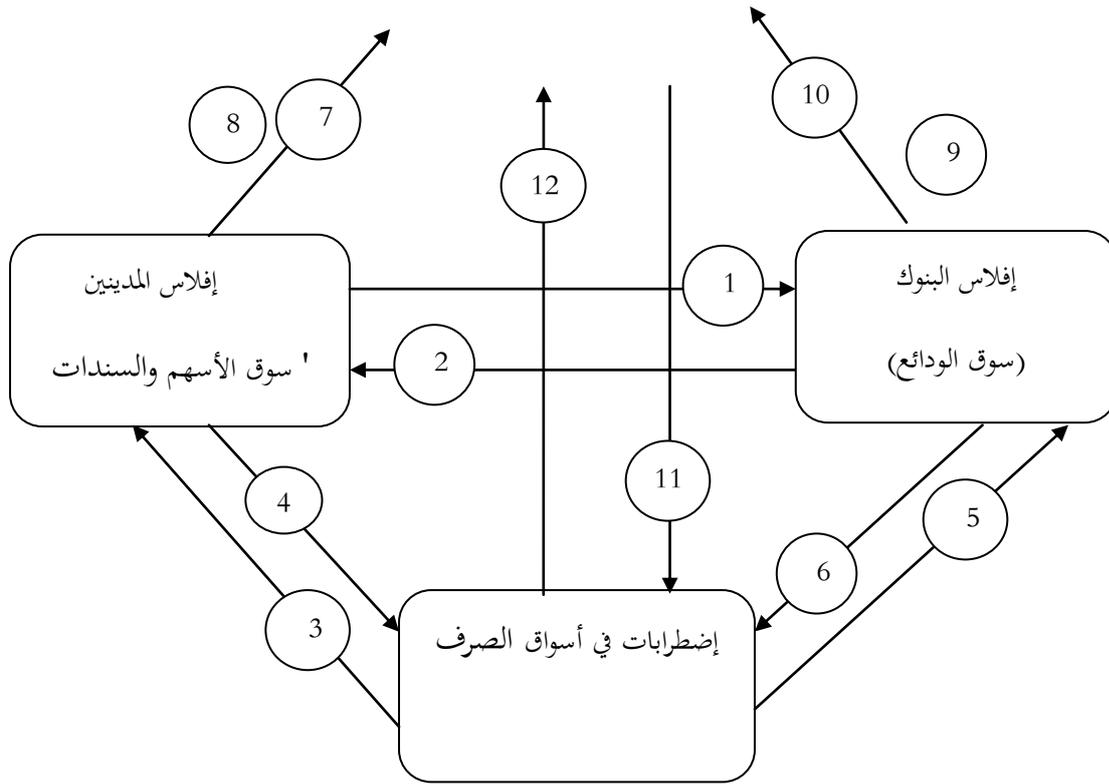
المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشراوي، "العولة المالية و إمكانية التحكم: عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 39 .

ثانيا: قنوات انتقال الأزمة المالية

من خلال ما سبق تكون الأزمة المالية أول ما تظهر مرتكزة على أخذ متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات بين مختلف الأسواق والشكل الآتي يوضح هذه القنوات.

الشكل رقم(04): قنوات إنتشار الأزمات المالية.

إنخفاض أسعار الأصول المالية
(الأسواق المالية)



المصدر: علال بن ثابت، "الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات و مظاهر التجديد"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003، ص 76.

ويوضح الشكل (04) مختلف القنوات المحتملة لإنشاء الأزمات المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد و ذلك على النحو التالي¹:

القناة الأولى: وتمثل إنتقال أزمة المديونية من سوق القروض و السندات نحو الجهاز المصرفي، فالإنقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها.

القناة الثانية: وتبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.

القناة الثالثة: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تحلي المستثمرين عنها و التحول إلى سندات بعملة أخرى.

¹ علال بن ثابت، "الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات و مظاهر التجديد"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003، ص 76.

القناة الرابعة: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

القناة الخامسة: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

القناة السادسة: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناتين السابعة والثامنة: تثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الإستثمار في الأسهم.

القناتين التاسعة والعاشر: وتعبّر عن انتقال الأزمة من أسواق الصرف إلى أسواق المال و العكس حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية سواء كوسطاء ماليين أو كتجار أوراق مالية، كما أن البنوك و خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رزمة السوق المالية.

القناة الحادية عشر: قد يؤدي إنخفاض مؤشرات البورصة إلى طرح الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق و بالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف.

القناة الثانية عشر: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة و الذي ينجم عنه انخفاض في أسعار الأصول المالية في السوق المالي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمة المالية

إن الأزمات المالية لا تلزم فقط أصحاب القرار بالبحث عن علاجات جديدة، بل تدفع أيضاً بالحللين و المنظرين الاقتصاديين لإيجاد تفسيرات لها و باعتبار أن الأزمات ليست بالظاهرة الجديدة فقد كانت و لا تزال العديد من النظريات التي تحاول البحث في مسبباتها و تقديم تفسير لها .

الفرع الأول: الأزمة عند الكلاسيك.

يعتبر الاقتصادي "جون شارل لينارد سيسمونيدي" * من الأوائل الذين وضعوا نظرية الأزمات في النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن إنسلخ عن المدرسة الكلاسيكية التي كان ينتمي إليها ووجه إنتقادات إلى "ساي" صاحب "قانون المنافذ" حيث بين "جون شارل لينارد سيسمونيدي" أن هذا التوجه يستند إلى دور "اليد الخفية" التي تضمن ضبط آليا

للحياة الاقتصادية ولم يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة "الإفراط في الإنتاج التي تؤدي إلى الأزمات¹، وقد سبقه في ذلك "المقريري"^{*} الذي يعتبر البعض بأن أهم الأفكار التي جاء بها هي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم و سوء الإدارة الاقتصادية.

ولقد إهتم معظم الكلاسيك بتفسير أزمات الإفراط في الإنتاج حيث بين كل من "آدم سميث"^{*} و "دافيد ريكاردو" و"توماس مالتوس" أن الأزمات الاقتصادية لا يمكن حدوثها، كما جاء "باتيست ساي" من خلال "قانون المنافذ" ليؤكد فكرة إستحالة الأزمات و الذي يلخص في أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به في حالة الأداء الحر دون تدخل الدولة بآلية تخلق له التوازن التلقائي و هذه الآلية تتحقق بفضل وجود نوعين من الأثمان أحدهما يوجد في السوق النقدي وهو معدل الفائدة و الثاني يوجد في سوق العمل وهو معدل الأجور².

و الشيء نفسه بالنسبة للأزمة النقدية هي الأخرى لا يمكن حدوثها لأن النقود معدنية و المعدن هو الذي يخزن القيمة وهي أيضا خاضعة لنفس القانون الذي يسوي بين العرض والطلب بين النقود تلقائيا و عموما يرجع الكلاسيك الأزمات المالية ذات الطابع النقدي أو المالي إلى سببين أساسيين³:

• **السبب الأول:** يتمثل هذا السبب في دوران الأوراق النقدية محل العملة المعدنية حيث أنه في الوقت الذي تكون فيه كمية الأوراق النقدية المتداولة غير موافقة تماما مع كمية الذهب الموضوعية في إحتياطات البنوك المصدرة للعملة فإنها تتعرض للمخاطر.

• **السبب الثاني:** يتمثل في تدخل الدولة في المجال النقدي إذ يعتبر الكلاسيك أن الدولة توفر الفرص للخلل و الأزمات حيث يرى سميث مهما تكن النيات الحسنة لأشخاص الحكومة ومهما يكن مستوى كفاءتهم فان مصالحهن الخاصة تتغلب على المصلحة العامة، حيث يقتصر دورها في الدفاع و الأمن.

* جون شارل لينارد سيسموني، المولود في 25-ماي-1973 بسويسرا، كاتب و مؤرخ إقتصادي من أنصار مذهب الإشتراكية و المذهب الطبيعي، من مؤلفاته: المبادئ الجديدة للإقتصاد السياسي، تاريخ إيطاليا في العصور الوسطى و هو من أعظم أعماله التاريخية.

¹ فتح الله و لعلو، "نحن و الأزمة الاقتصادية العالمية"، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2009، ص، 119.

* آدم سميث، المولود في جويلية 1723 بإسكتلندا، وهو فيلسوف أخلاقي إسكتلندي من رواد الإقتصاد السياسي، من أفكاره الإقتصاد الكلاسيكس السوق الحرة الحديثة و تقسيم العمل بنظرية اليد الخفية، إشتهر بكتابه ثروة الأمم.

* "نقي الدين أحمد بن علي المقريري، المولود بالقاهرة، أحد أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى، من مؤلفاته "كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة"، الذي أوضح فيه أن سبب إرتفاع الأسعار يرجع إلى سوء السياسة الاقتصادية، و الى زيادة كمية النقود، وبالتالي يعتبر مؤسسا للنظرية النقدية.

² محمد دويدار، "مبادئ الإقتصاد الجزئي، الإقتصاد النقدي"، الجزء 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص 417.

³Jacque pavoin.les trios crises du x x siècleparis.edition ellipses.1994.p.29

- لم تكن أية دراسة ذات أهمية لتفسير الأزمات عند الكلاسيك حيث أنها تحتل مكانة ثانوية رغم إدراكهم لوجودها ولعل أهم ما توصلت إليه هذه النظرية هو إكتشاف القوانين الطبيعية للاقتصاد.

الفرع الثاني: الأزمة عند ماركس

يأخذ موضوع الأزمات بشكل عام أهمية جوهرية في أعمال "كارل هنريك ماركس" * على عكس الاقتصاديين الكلاسيك لقد عاش ماركس في مجتمع رأسمالي كان يرغب في تغييره من أجل مجتمع أحسن إذ يرى أن طبيعة و أسس هذا النظام تولد عنها الأزمات التي تزداد حدتها مع الوقت وفي النهاية فإن آخر أزمة تذهب بالنظام و تسمح بالمرور إلى الإشتراكية التي ينادي بها و بخيراتها.

إن الأزمات الاقتصادية وفقا لماركس هي أزمات إفراط في الإنتاج نشأت في ظروف أسلوب الإنتاج الرأسمالي وهي لا تتكرر إلا في ظلّه وتكمن أسباب الأزمات في طبيعة أسلوب الإنتاج و من خصائصها حسب ماركس هي أزمة حتمية لا مفر منها و هي إجتماعية بمقدار ما هي إقتصادية وهي تكرر على نحو دوري لدرجة ما في الاقتصاد الرأسمالي¹.

- أما الأزمة المالية حسب هذه النظرية ترجع إلى إحتدام مجموعة تناقضات الرأسمالية المعاصرة و من هذه التناقضات ما يلي²:

- التناقضات المرتبطة بإحتدام الصراع في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بين مراكز الإمبريالية.
- التناقضات و النزاعات الإجتماعية و الإقتصادية.
- التناقضات الناجمة عن الصراع بين النظامين العالميين.
- التناقضات المعبرة عن التضارب بين الإحتياجات الموضوعية للتنمية الدولية و من بين الأشكال الرأسمالية الحديثة للعلاقات.

• ترجع الأزمة المالية الرأسمالية إلى إحتدام التناقضات بين البلدان الامبريالية من جهة و البلدان النامية من جهة أخرى إذ أن الوضع النقدي لمعظم البلدان النامية بالغ السوء بسبب قلة الإحتياجات النقدية و الطابع الأحادي الجانب للاقتصاد وتردي ظروف التجارة في سلع صادراتها التقليدية وهذا ما يزيد من حدة المديونية كما أدى إشتداد أزمة النظام إلى مزيد

* كارل هنريك ماركس، فيلسوف ألماني و إقتصادي و عالم إجتماع و مؤرخ و صحفي و إشتراكي ثوري، ولد في 05-ماي-1818، بمدينة ترير في بروسيا من أعظم الإقتصاديين في التاريخ، نشر العديد من الكتب من أهمها، بيان الحزب الشيوعي 1848، و كتاب رأس المال.

¹ دانييل ارنولد، "تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم"، تعريب عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1992، ص 138-139.

² مرجع نفسه، ص.ص 502-506.

من تدهور الوضع النقدي و المالي للبلدان النامية فهذه البلدان تتكبد خسائر كبيرة نتيجة لتراجع القدرة الشرائية للعملاء الإحتياطية وفي مقدمتها الدولار.

الفرع الثالث: الأزمة عند كينز

بدأ "جون مينارد كينز"* تحليله الاقتصادي بتوجيه نقده إلى النظرية النيوكلاسيكية، حيث يرى كينز أن إرتفاع معدل الفائدة ليس سبب في حدوث الأزمة، إنما التراجع المفاجئ للكفاية الحدية لرأس المال هو الذي يفسر الأزمة بإحداثه نقصا في الإستثمارات و في الطلب الفعال حيث تحتل العوامل النفسية أهمية كبيرة في تحليل كينز، كما يرى "كينز" أن الأزمة تستدعي تدخل الدولة من أجل إنعاش الفاعلية الحدية لرأس المال فهو ينادي بأن تحل الدولة محل المنظمين العاجزين في عملهم كمستثمرين¹ كما بين "كينز" أن هناك ثلاث دوافع لإحتفاظ الأفراد و المشروعات بجزء من دخلهم في شكل سيولة، دافع المعاملات، دافع الإحتياط، دافع المضاربة، وأن قوة السوق تترجم من خلال سيطرة منطلق المضاربة قصيرة المدى على منطق المؤسسة و الإستثمار طويل الأجل و الحل هنا يكمن في تنظيم الأسواق المالية و كذلك سوق الصرف تفاديا للمضاربة على النقود فالضرائب على رأس المال و اللارقابة الإدارية لحركية رأس المال بإمكانها أيضا ان تقلل من الإضطرابات.

لقد حاول كينز تفسير أزمة(1929) بوجود جزء معتبر من القوة العاملة في حالة بطالة في الوقت الذي يوجد فيه جزء كبير من الطاقة المادية و خاصة في مجال الصناعة المعطلة و تكون الأثمان و الأرباح و الأجور وغيرها من المؤشرات الاقتصادية عند مستواها الأكثر إنخفاضا.

ويتوقف لإقتصاد القومي عن السير رغم توافر كل الشروط اللازمة لذلك إلا شرط واحد هو شرط توقع الربح من جانب من يتخذون القرارات للإنتاج، ويعبر كينز عن هذا الموقف بقوله أن الأمر يتعلق بأكبر كارثة اقتصادية للعالم الحديث.

لكن مع إنحيار نظام بريتن وودز برزت أزمات جديدة كأزمة التضخم الركودي و تراجع معدلات النمو تبين فشل النظرية الكينزية على المستوى التطبيقي و ساد الفكر الكلاسيكي الجديد بمدارسه المتعددة و أهمها المدرسة النقدية.

* جون مينارد كينز، إقتصادي إنجليزي، ولد في 21 أبريل 1946، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود" عام 1936.

1 منير الحمش، "أوراق في الإقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 35.

الفرع الرابع: الأزمة عند النقديين

تعتبر المدرسة النقدية أحد أشهر التوجهات الحديثة للاقتصاد الليبرالي، و يعتبر "ميلتون فريدمان" * أحد الرواد البارزين لهذه المدرسة، و النقديون على عكس الكينزيين يعتبرون أن التضخم ظاهرة غير مرغوبة و أن منحني فلييس للعلاقة بين التضخم و البطالة لا يتحقق دائما كما يرى النقديون أن أسباب حدوث أزمة يعود إلى عوامل نقدية تتصل بحجم النقود و الإئتمان و أسعار الفائدة، حيث يحصل إنتعاش اقتصادي عندما يتسع عرض النقود و يمكن إن يستمر هذا الإنتعاش إلى أن يبلغ أقصى مدى له عندما تستمر أسبابه بحيث يحدث تضخم في الاقتصاد، عندما يحدث إنكماش في عرض النقود، و يمكن أن يستمر الإنكماش إلى أن يصل إلى ادني حد له بتحقيق الكساد وبالتالي فإن أسباب التقلبات و الأزمات الاقتصادية هي أسباب نقدية تتصل بالنقود و الإئتمان و أسعار الفائدة و السياسات التي ترتبط بها¹.

لقد حاول النقديون تفسير أزمة (1929) وفق طرحين هما:

- تدخل الدولة و دور النقود فتقلص كمية النقود تؤدي إلى تباطؤ الإستهلاك و الإنتاج من خلال إرتفاع معدل الفائدة و هو ما يضر بالإستثمار.

- كما إن إرتفاع معدل الفائدة يجبر المسيرين على منح المساهمين معدلات ربح جذابة مما يساعد على المضاربة.

الفرع الخامس: التفسيرات الحديثة للأزمة المالية

ظهرت العديد من التفسيرات الحديثة للأزمات المالية و لعل أهمها ما طرحته "نظرية الدومينو" * و محتوى هذه النظرية هي أنه إذا كان هناك صفين من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض و هناك آخر من الدومينو تم وضعه خلفهما فإنه إذا حدث و وقع الصفان الأماميان، يقع البقية كرد فعل طبيعي و تتابعي².

كما أن هناك عدة إسهامات علمية حاولت تفسير الأزمات المالية و تحليلها كنظرية "المباريات" فيما يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقة موجبة بين القرارات التي يتخذها المتعاملون الاقتصاديون فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان بإتخاذه الإتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر أن

* ميلتون فريدمان، هو إقتصادي أمريكي ولد في 31 جويلية 1912، بمدينة بروكسل (بنيوورك)، عرف بأعماله في الإقتصاد الكلي و الإقتصاد الجزئي، و التاريخ الإقتصادي و الإحصاء، فاز بجائزة نوبل في الإقتصاد عام 1976، من إنجازاته تحليل الإستهلاك و التاريخ النقدي و نظريته في شرح التوازن.

¹ فليح حسن خلف، "العملة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2010، ص 393.395 .

* نظرية الدومينو، "هي نظرية ظهرت في خمسينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية و تقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة عينة تحت سيطرة الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو ."

² صباح جاسم، "الأزمة المالية، زعر و هلع و أسواق تساقطت مثل الدومينو أختيار يؤدي إلى انكماش اقتصاد عالمي طويل المدى، عن الموقع:

يتخذها الآخريين بمعنى أحر قد يكون قرار شراء أصل ما بناء على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخريين بأخذ نفس القرار و قد أكدت بعض النماذج الرياضية التي إستخدمت لتفسير أزمات العملة مثل نموذج "بول كروجمان" ذلك السلوك فمثلاً، قد يحتفظ نظام سعر الصرف الثابت بإستقراره لفترة طويلة و لكن قد يحدث له إنهميار سريع لمجرد وجود عوامل تؤدي إلى توقع الآخريين انخفاض سعر الصرف ومن ثم يبدأ السعر في الإنخفاض و ربما الإنهميار فعلياً¹.

فالنظرية النفسية تتوقع حدوث الدورات و التقلبات الاقتصادية بتحقيق توقعات تفاؤلية أو توقعات تشاؤمية حيث يحصل إنكماش وركود و كساد إقتصادي عندما تتحقق توقعات تشاؤمية ويحصل إنتعاش و توسع و رواج إقتصادي عندما تتحقق توقعات تفاؤلية في الاقتصاد².

عموما تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل القائم حول إلقاء ضلال المسؤولية على النظام الرأسمالي في إحداث الأزمات فوفقاً لنظرية "مينسكي" فإن القطاع المالي في النظام الرأسمالي يتميز بالهشاشة و تختلف درجة هشاشته بإختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية ومن ثم تزيد خطورة حدوث الأزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الأزمة المالية

ينتج عن الأزمات المالية العديد من الآثار المكلفة والتي تدفع ثمنها الكل و خاصة الفقراء، فالأزمات المالية تؤثر على وتيرة النمو وتوازن الميزانية والميزان التجاري.

الفرع الأول: أثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي و مستوى المبادلات

عانت معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من تدهور وتراجع في معدل النمو الاقتصادي فالأزمة المالية بما يترتب عنها من غياب الثقة و عدم التأكد تجعل البنوك تتردد أكثر في منح قروض جديدة لزيائنها الذين تكون ملاءتهم غير واضحة وحتى المؤسسات السليمة مالياً تواجه صعوبات في الحصول على قروض جديدة سواء من طرف البنوك التي إعتادت التعامل معها لتكون هذه الأخيرة تعاني من صعوبات مالية، أو من طرف البنوك الأخرى التي تشك في مدى ملاءة المؤسسات وهو ما يؤثر سلباً على وتيرة الإنتاج كما أن الأزمات المالية يمكن أن تكون لها إنعكاسات على وتيرة

¹ فريد كورتل، كمال رزق، "الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية"، المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاد الدول، التحديات و الأفق المستقبلية، جامعة الإسراء بالاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الأردن، ص.ص 4.5.

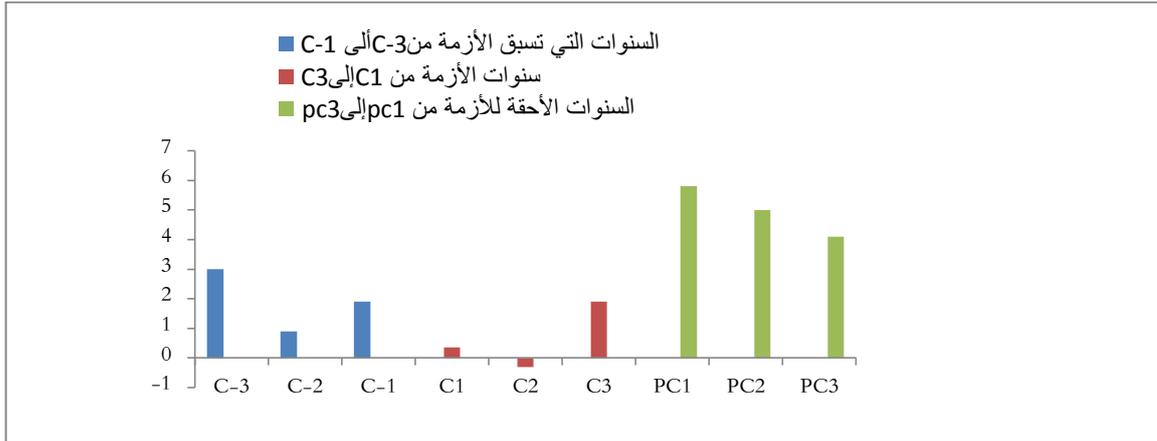
² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 413.

النمو في البلدان الأخرى فالبنوك تكون مجبرة على تقليص نشاطها الإقراضي ليس فقط في بلد الأزمة بل أيضا في البلدان الأخرى.

كما يؤدي التراجع في منح القروض إلى الإضرار بالصادرات و الواردات بسبب الإرتفاع في تكاليف تمويل المبادلات من خلال لإرتفاع في معدلات الفائدة وبالتالي يعاني المنتجون من صعوبات كبيرة لتمويل أنشطتهم التجارية. ومن خلال عرض دراسة لعينة من 25 أزمة مالية بين نهاية 1970 و منتصف تسعينات القرن العشرين يتأكد ما تم الإشارة إليه، فباعتبار أن (C1) يشير إلى العام الأول للأزمة والمجال من (C-1) إلى (C-3) يشير إلى تطور المؤشرات خلال السنوات الثلاث السابقة للأزمة أما المجال من (C1) إلى (C3) فيمثل السنوات الثلاث الأولى للأزمة و المجال من (PC1) إلى (PC2) يخص الثلاث سنوات اللاحقة للأزمة فان الملاحظ من خلال هذا الشكل رقم (05) إن معدل النمو انخفض تقريبا بمعدل 4% بين الفترة (C-3) و السنة الثانية من الأزمة (C-2)، ليرتفع مرة أخرى إنطلاقا من السنة الثالثة للأزمة وسترجع بذلك هذه البلدان نموها و قوتها¹.

الشكل رقم(05): الأزمة المالية و النمو الإقتصادي

(معدل النمو % من PIB)



المصدر: نادية العقون، "العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013، ص 35.

وعموما، تتسم الخسائر التقديرية بعد أزمات العملة بأنها أقل بكثير ويقترن نحو ثلث متوسط الخسائر بأزمات مصرفية وتشابه الصورة إلى حد كبير على المستوى العالمي، فعلى مدى المائة و أربعين عاما الماضية كانت أكبر الأزمات

¹ نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 35.

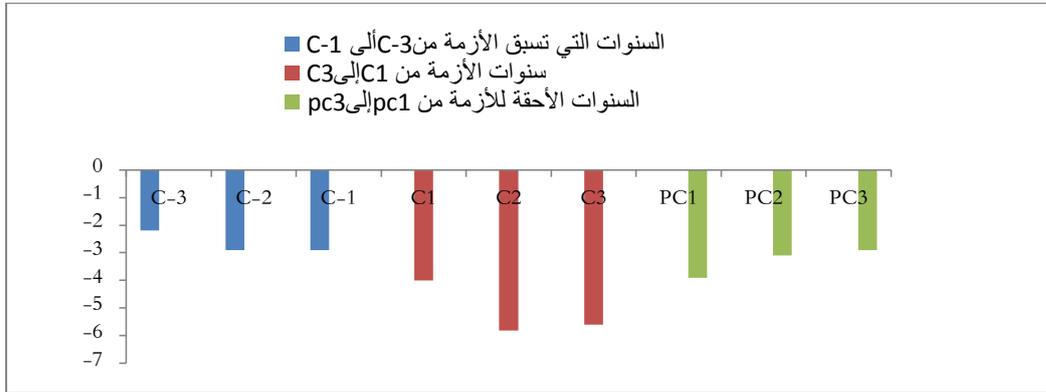
المالية الدولية، تتبعها عادة خسائر مستمرة في الناتج مقارنة باتجاه العام قبل الأزمة بينما إنتعشت معدلات نمو الناتج تدريجياً وقد كانت الخسائر على المدى المتوسط كبيرة بصفة خاصة في حالي الاقتصاديات المتقدمة و غير المتقدمة في أعقاب الكساد الكبير.

الفرع الثاني: أثر الأزمات المالية على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي

من خلال الدراسة التي تم الإشارة إليها، و التي تعرض تطور أهم المؤشرات الاقتصادية قبل أثناء وبعد الأزمة لعينة من 25 أزمة مالية نهاية سنة 1970 ومنتصف السبعينيات يظهر الشكل رقم (06) أن عجز الميزانية كان يساوي تقريبا 2% من قيمة (PIB) قبل الأزمة ليلعب أوجه في الستة الثانية للأزمة حيث بلغ حوالي 6%، وحتى السنة الثالثة بعد الأزمة عجز الميزانية من قيمته المسجلة قبل الأزمة.

الشكل رقم(06): الأزمة المالية و عجز الميزانية

(عجز الميزانية % من PIB)

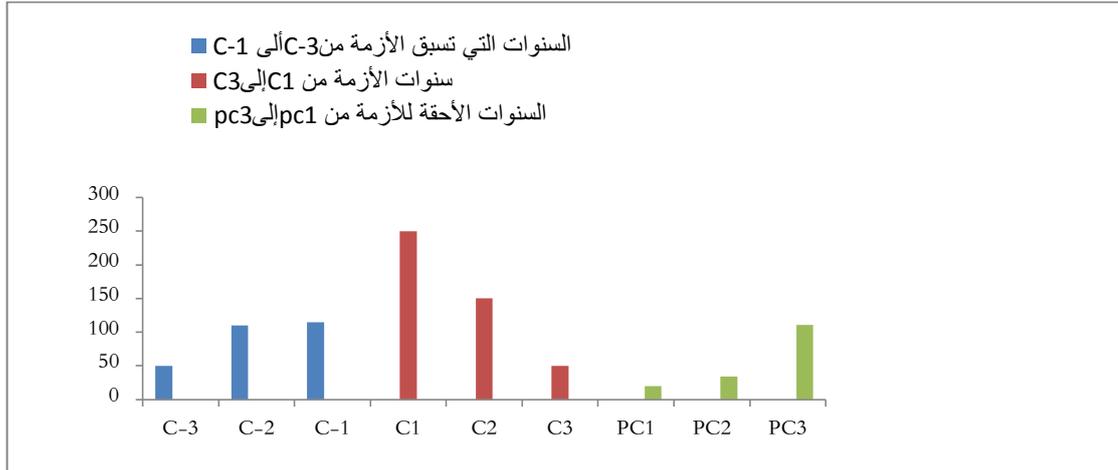


المصدر: نادية العقون، "العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013، ص39.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فهي مشوهة نظرا للتضخم الحاد الذي عرفته بعض البلدان، والذي أدى إلى رفع قيمة المتوسط فالشكل رقم(07) يبين إرتفاع معدل التضخم قبل وأثناء الأزمة ثم إنخفاضه بعد ذلك كنتيجة للسياسات المتبعة لتحقيق الإستقرار.

الشكل رقم(07): الأزمات المالية ومعدل التضخم

(معدل التضخم %)

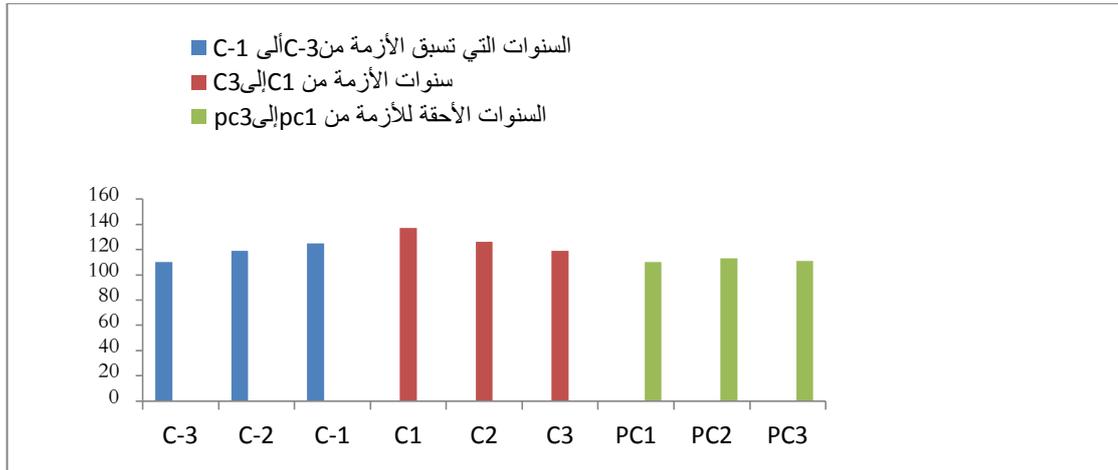


المصدر: نادية العقون، "العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013، ص 39.

كما أن معدل الصرف الحقيقي الفعال يعكس طبيعة سياسات الصرف المقررة ففي المتوسط سجلت هذه البلدان تحسنا في عجلتها حتى السنة الأولى للأزمة قبل مرحلة من الإنخفاض.

الشكل رقم (08): الأزمات المالية و سياسة سعر الصرف

(مؤشر حقيقي الفعلي)

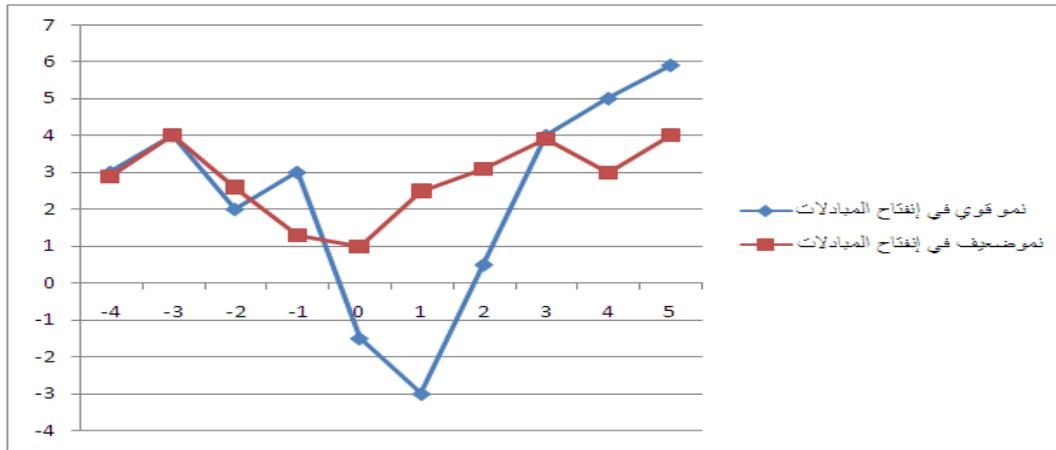


المصدر: نادية العقون، "العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013، ص 40.

إن هناك إرتباطا كبيرا بين سرعة الإستجابة إتجاه أزمة ما (خاصة ما يتعلق بضبط سعر الصرف و تحرير السياسة التجارية) وقوة إسترجاع مستوى النمو بعد الأزمة فالبلدان التي تكون ردة فعلها سريعة أين تستمر الأزمة 3 سنوات على

الأقل تمر بمرحلة ركود حاد ثم تعرف فيما بعد إنطلاقة أكبر مقارنة بالبلدان التي تكون بطيئة في تسوية مشاكل نظامها المالي وبالنسبة لسياسة سعر الصرف، فإن البلدان التي يكون فيها معدل الصرف الفعال الحقيقي مخفض يكون معدل النمو قبل الأزمة أقل من ذلك المسجل في البلدان التي لم تستفد من هذه الدفعة، وتراجع معدل النمو أثناء الأزمة يكون كبيرا لكن الإنطلاقة فيما بعد كانت أخرى.

الشكل رقم(09): النمو و إنفتاح المبادلات



المصدر: نادية العقون، "العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013، ص41.

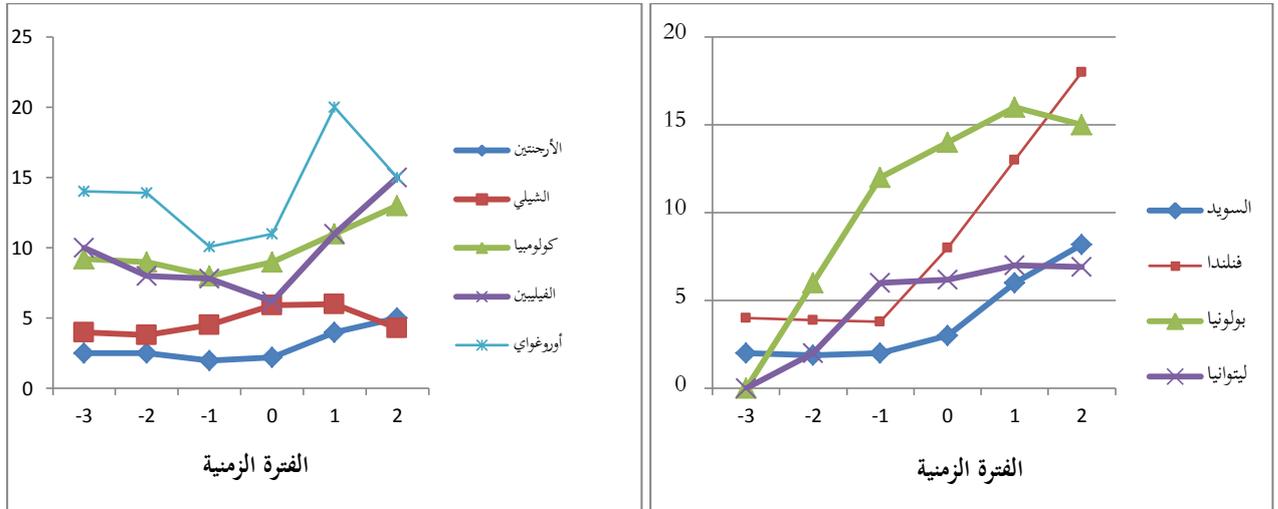
يظهر من خلال الشكل أن البلدان الأكثر إنفتاحا على المبادلات (نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) بعد الأزمة، تسجل معدلات نمو أقوى مقارنة بتلك البلدان التي تعرف نموا أقل في المبادلات وبالتالي فإن النمو القوي للمبادلات يساعد على إسترجاع ودفع وتيرة النشاط الإقتصادي.

الفرع الثالث: دور الأزمات المالية في تعميق حدة البطالة والفقر

تسببت الأزمات المالية في تكاليف ومشاكل إجتماعية ضخمة وخاصة ما يتعلق منها بإرتفاع مستويات البطالة والفقر في حالة إنكماش وتراجع النشاط الاقتصادي وعندها تغلق مختلف المؤسسات أبوابها أو يصبح نشاطها بطيئا يحدث تسريح للعمال وتخفيض في الأجور الحقيقية وعليه فإن الأشخاص العاطلين عن العمل والذين يحصلون على أجور متدنية و عائلاتهم هم الأكثر تضررا وهنا تصبح المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة غير كافية و الحالة الصحية الغذائية و التعليمية متدهورة ونسبة الفقر والبطالة مرتفعة¹.

¹ نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص44.

الشكل رقم(10): الأزمات المالية والبطالة



المصدر: نادية العقون، "العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013، ص 44.

يظهر من خلال الشكل رقم(10) الخاص بمعطيات متعلقة بعينة من تسع دول أن معدل البطالة يتجه إلى الإنخفاض إلى غاية آخر عام قبل الأزمة و حتى العام الأول من الأزمة، لم يرتفع ثانية بشدة أثناء فترة الأزمة، ليعود الإنخفاض بعد ذلك إلا أن مستوى البطالة و في هذه البلدان أعلى من مستوى ما قبل الأزمة. وعموما يترتب عن الأزمات المالية الخطيرة تراجع في حجم الإنتاج العالمي وحجم التجارة الدولية حيث تعاني البلدان النامية في معظم الأحيان من البلدان المتقدمة من آثار الأزمات لأن أسواقها أقل صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

الفرع الرابع: أثر الأزمات المالية على ميزانية الدولة

تؤدي الأزمات المالية إلى تراجع النشاط الاقتصادي، كما أنها تحمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة نتيجة تدخل الدولة في حال حدوث الأزمات وعلى هذا الإطار يمكن التمييز بين أربع أشكال لتدخل الدولة:

- تدخل تنظيمي: من خلال تحديد قواعد قانونية لتوزيع الخسارة، كذلك شروط تطبيق هذه القوانين.
- تدخل نقدي: من طريق ضخ السيولة بقدر معتبر من طرف البنك المركزي بإعتباره مقرض الملاذ الأخير.
- تدخل مالي: من خلال التدخل في الأسواق لدعم أسعار الصرف، البورصة، السندات.
- تدخل ميزاني: من خلال توزيع الخسارة و جعلها جماعية و ذلك بإعادة التوزيع الضريبي.

و لقد أثبتت تجارب بأن التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية لأزمة مالية كإنخفاض الإنتاج و تفاقم البطالة و الفقر، لا يمكن الحد منها إلا عن طريق التنبؤ السريع لإجراءات تصحيحية لهذا تتدخل الدولة من أجل تجنب عدم الإستقرار الدائم و لعل هذا ما يزيد من عجز الميزانية و الدين العمومي و يؤدي إلى تضخيم العبء الضريبي.

فالأزمة المالية من شأنها تعريض الإستقرار النقدي و المالي للخطر و تزيد من عجز الميزانية و ذلك من خلال:

- الزيادة في النفقات العمومية في شكل إعانات موجهة للبطالين أو في شكل مساعدات إجتماعية.
- الإنخفاض في إيرادات الدولة نتيجة لتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات.
- العجز في الميزانية و زيادة الديون العمومية نتيجة قيام الدولة بضخ الأموال في النظام المالي.

و عموماً، تركز الإستراتيجيات التي تتبعها السلطات العمومية في إنقاذ البنوك ضمن مرحلتين:

"مرحلة الحجز" و "مرحلة رد الإعتبار و تغيير البنية الإدراكية و في هذا الإطار يجب رصد كل الإستراتيجيات الممكنة في مرحلة حجز و توقيف الأزمة لأن الهدف الأساسي هو توقيف الذعر بتجديد الثقة من خلال تقليل الخطر المعنوي أكثر من المرحلة اللاحقة التي تهدف إلى توزيع التكاليف و تحقيق الضرر و وضع أسس نظام جديد مستقر يتوافق مع حالة إقتصاد ما بعد الأزمة¹.

المبحث الثاني: عرض لأهم الأزمات المالية

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين عدداً من الأزمات المالية و التي كان لها أثر و وقع كبيرين على إقتصاديات البلدان بهدف التعرف على أهم الأزمات المالية التي زعزعت إقتصاديات الدول، و إرتأينا دراسة بعضها من خلال ثلاث مطالب نتعرف من خلالها على طبيعة هذه الأزمات و أسباب ظهورها و مختلف النتائج المترتبة عنها.

المطلب الأول: الأزمات المالية في إقتصاديات الدول المتقدمة

تعرضت الإقتصاديات المتقدمة و الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص للعديد من الأزمات و الهزات المالية التي إختلفت في تأثيرها وحدثها من أزمة إلى أخرى وأعنفها كانت أزمة الكساد الكبير (1929-1933) التي كانت و لاتزال تشغل الكثير من الباحثين.

الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير (1929)

التي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الإقتصاد العالمي و أقواها أثراً حيث إنطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13% ثم توالى الإنهيارات في أسواق المال على هذا

¹ نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

النحو ثم ما لبث أن إمتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من إنهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي.

أولاً: أسباب الأزمة

يرجع إنهيار البورصات الأمريكية إلى عدة أسباب منها¹:

- الإرتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل خارج عن المألوف و زائد عن الطبيعي.
- المضاربة الوهمية، مما أدى إلى تصاعد الأسعار إلى مستوى لا تقابله أبداً أرباح الشركات.
- تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة.
- إتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف و طلبات الضمان.

بالإضافة إلى هذه الأسباب نجد جملة من الانحرافات في أسواق رؤوس الأموال، زادت حدة الأزمة نذكر منها²:

- نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي، التي كانت تتصف بالضآلة 10%.
- البيع على المكشوف حيث سارع المضاربون إلى بيع أسهم ليست ملكهم بأسعار محددة سلفاً، من أجل شرائها عند إنخفاض سعرها وتسليمها للمشتري بعد جني الأرباح.
- إضافة إلى أسباب أخرى كالبيع الصوري، و الشراء بغرض الاحتكار، وإستغلال ثقة العملاء و إتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية.

ثانياً: نتائج الأزمة

من خلال ما سبق من الأسباب، نتج عن الأزمة ما يلي³:

- تسببت في زعزعة الإستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- إستمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً.
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلاً، إنخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% كما إنخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى

¹ عماد صالح سلام، "الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية و العالمية و التنمية المتواصلة"، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، أبو ظبي، 2002، ص 302.

² منير إبراهيم هندي، "الأوراق المالية و أسواق المال" منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص.ص 74.81.

³ مروان عطون، "الأسواق النقدية و المالية" البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص.ص

منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم.

- الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2.6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5.2% سنة 1929.

في بداية الأزمة كان الإرتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض لكن مع إستمرار الأزمة إنخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

كما نتج عن أزمة 1929 إفلاس الكثير من الشركات وتفشي البطالة وإنخفاض الطلب على السلع و الخدمات وتدني الأسعار وتقلص حجم الاستثمار نتيجة لإحجام المقرضين عن منح الإئتمان كونهم لم يتمكنوا من تحصيل حقوقهم من المدينين الذين عجزوا بدورهم عن الوفاء بما عليهم من مستحقات، كما وجهت البنوك صعوبات في إسترداد مستحقاتها، مما جعلها تعجز عن مجابهة سحب زبائنها لودائعهم مما أدى إلى إغلاق العديد من هذه البنوك¹.

الفرع الثاني: أزمة أكتوبر 1987

عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات إرتبطت أغلبها بالتطورات التي عرفتھا الأنظمة النقدية الدولية، و حالات عدم الإستقرار النقدي و الاقتصادي ومن بين هذه الأزمات أزمة وول ستريت 1987.

أولا: أسباب الأزمة

يمكن إجمال أسباب الأزمة المالية الدولية شهر أكتوبر 1987 إلى النقاط التالية²:

- ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية مع بداية عام 1986.
- إستمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي الذي تجاوز 17 مليار دولار خلال شهر أكتوبر.
- إرتفاع معدلات الفائدة.
- لجوء الكثير من المستثمرين إلى إستبدال أصولهم المالية الطويلة الأجل (الأقل سيولة) بأصول أخرى قصيرة الأجل (الأكثر سيولة) مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة.
- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات (خاصة السندات الحكومية طويلة الأجل) الصادرة من السلطات الحكومية مما زاد في عرض هذه الأسهم ومن ثم إنخفاض أسعارها.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

² مروان عطون مرجع سبق ذكره ص.ص 201.200.

- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، أضعفت إلى حد كبير الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملة.

ثانياً: نتائج الأزمة

من أهم نتائج هذه الأزمة ما يلي¹:

- انخفاض أسعار الأسهم و إهتار مؤشرات داو جونز و نيكايوي و فايننشال تايمز.
 - قيام الشركات بإصدار السندات التي تساعد بالتمويل مع حدوث إنكماش واضح في إستثماراتها و إنتاجها.
 - تعرضت البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك البنوك.
 - زيادة أعداد العاطلين عن العمل خاصتا العاملين في البنوك و المؤسسات المالية.
 - تأثرت البلدان و البنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية.
- كما عرفت الدول المتقدمة مجموعة من الأزمات المالية يمكن أن نذكر منها²:

- ◆ أزمة التسعينات في اليابان بسبب تراخي السلطات الحكومية وسلطات الضبط مما نتج عنه تعاضم في حجم القروض وانخفاض مبالغ في معدل الفائدة ولقد إستمرت هذه الأزمة حوالي خمس عشرة سنة بكل تداعياتها على مستوى البطالة والكساد وإضطرت الحكومة إلى وضع مخططات إنقاذ للقطاع البنكي لكي يسترجع مصداقيته.
- ◆ أما في سنة 1990 إنطلقت فقاعة عقارية في الدول الأوروبية أدت إلى زعزعة عدة بنوك في كل من إسبانيا السويد بريطانيا و فرنسا وهنا كذلك قررت السلطات العمومية وضع هذه البنوك تحت وصايتها ومنح ضمانات للقروض و إحداث بنية تنقية لإزالة أثار الديون.

المطلب الثاني: الأزمات المالية في الإقتصاديات الناشئة

أصبحت الإقتصاديات الناشئة بأعنف الأزمات المالية، إذ أنها وبعد فترة ليست بالطويلة من النجاحات قد تأثرت كل من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية بتداعيات الأزمة على النظام المالي لتمتد إلى النظام الإقتصادي.

الفرع الأول: الأزمة المالية في الدول الآسيوية

¹ وليد أحمد صافي، "الأزمة المالية العالمية 2008، طبيعتها، أسبابها و تأثيراتها المستقبلية على الإقتصاد العالمي والعربي"، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 5-6 ماي، 2009، ص 9.

² فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 90.

إستحقت دول جنوب شرق آسيا لفظ "المعجزة" نتيجة الأداء الاقتصادي المهم الذي حققته، لكن تغاضيها عن معالجة مشاكلها السطحية كلفها التعرض لأعنف أزمة لم تشهدها من قبل.

أولاً: أزمة دول جنوب شرق آسيا

شهدت الأسواق المالية لدول شرق آسيا النور الآسيوية إنهارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث بدأت الأزمة من تايلندا ثم إنتشرت بسرعة فائقة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر Hang sang بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى إنخفاض مؤشرات بقية البورصات¹.

1- أسباب الأزمة

يمكن تلخيص أهم الأسباب و العوامل التي أسهمت في الأزمة المالية الآسيوية بما يلي²:

- المضاربة على العملات الآسيوية.
- نقص التبادل الأجنبي في تايلاند و كوريا الجنوبية و أندونيسيا و دول آسيوية أخرى و قد تسبب هذا النقص في إنخفاض قيمة العملات و الأسهم العادية.
- مشاكل ديون القطاع الخاص و ضعف جودة القروض.
- إرتفاع الالتزامات الخارجية للدول الآسيوية باتجاه مقرضيها.
- الإرتباط الوثيق بين العملة المحلية و الدولار الأمريكي.
- ضعف الأداء الاقتصادي و مشاكل ميزان المدفوعات.
- نقص الثقة في قدرة الحكومات على حل مشاكلها بنجاح.

2- نتائج الأزمة

قد تختلف تأثير الأزمة من دولة إلى أخرى و فيما يلي أهم الآثار و النتائج التي ترتبت عن الأزمة الآسيوية³:

- ◆ تكبدت أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا خسائر لا تقل عن 600 مليار دولار.
- ◆ الإنسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية خاصة و أنها أسهمت في رفع معدلات النمو في السنوات قبل الأزمة.

¹ محمد عبد الوهاب غزاوي، عبد السلام محمد حميص، "الأزمات المالية، قديمها، حيثها، أسبابها، نتائجها و الدروس المستفادة"، مكتبة الجامعة، الشارقة، الأردن، ط1، 2010، ص 239 .

² يوسف مسعداوي، "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد365، جويلية 2009، ص 44.

³ عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 324.

- ◆ حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي بسبب إنخفاض الإستهلاك و الإدخار و الإستثمار و تناقص قيمة الأصول في المنطقة على نطاق واسع.
- ◆ إفلاس و إنحيار العديد من البنوك و الشركات مما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة و التضخم.
- ◆ آثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة، و إرتفاع معدلات الفقر و الخلل الإجتماعي و سوء توزيع الدخول و الثروات.
- ◆ إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي و تباطؤ النمو الاقتصادي و خفض في الإنفاق العام و الخاص و زيادة عجز الحسابات الجارية و موازين المدفوعات و تفاقم في المديونية الخارجية لدول الأزمة.
- ◆ إنخفاض الضرر لكل من سنغافورة و تايوان مقارنة بباقي الدول لقوة المراكز الاقتصادية الكلية و سلامة القطاع المالي لهذين البلدين.
- ◆ لجوء صناديق الإستثمار و المؤسسات المعنية بالإستثمار في الأوراق المالية في تلك الدول إلى تصفية جزء من أوراقها المالية في الأسواق الأخرى لتوفير السيولة اللازمة لعملائها.
- كما شهدت الأسواق العالمية، يوم 23 أكتوبر 1997 إنحيارات متلاحقة بداية من بورصة هونغ كونغ أين انخفض مؤشر الأسهم فيها بنسبة 18% وامتدت إلى بورصات أخرى مثل (بورصة نيويورك و البورصات الأوروبية و طوكيو).

ثانيا: أزمة روسيا

تعرضت روسيا بدورها إلى أزمة مالية لا تقل حدة عن غيرها من الأزمات، حيث خلال النصف الأول من منتصف عام 1998، تعرضت روسيا إلى مجموعة عوامل أدت إلى تخفيض قيمة الروبل و أعلنت الحكومة عن توقفها عن تسديد خدمة الدين الأجنبي مؤقتا شهر أوت من نفس السنة كما أن إنخفاض أسعار البترول بأكثر من 40% في الشهر الأول من نفس السنة بسبب الركود الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا أدى إلى إنحيار الإيرادات العامة للحكومة الروسية.

1- أسباب الأزمة

إن الأزمة الروسية التي حدثت في صيف 1998 ما هي إلا إنتقال أزمة دول جنوب شرق آسيا إلى دول أخرى منها روسيا فقد ظهرت هناك تقلبات في أسواق الصرف الروسية نتيجة للتعرض إلى المضاربات في العملة، رغم أن الحكومة

الروسية شهدت قبل الأزمة إختلالات في الاقتصاد الكلي نتيجة تحول الاقتصاد الذي يقوم على التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق وكذلك إتباع سياسة مالية توسعية في 1994¹.

2- نتائج الأزمة

من نتائج الأزمة الروسية ما يلي²:

حدوث موجة من الصدمات في روابط أسواق المال الناضجة و تكبد كثير من المستثمرين خسائر كبيرة نتيجة إعادة هيكللة الديون الروسية و تخفيض قيمة العملة.

- إختيار أحد أكبر صناديق التحوط العالمية عام 1998 وهو عبارة عن صندوق خاص لإدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل (Itcm) قيام العديد من البنوك الأوروبية و الأمريكية بالإعلان عن خسائرها في السوق الروسية حيث بلغت خسائر البنوك الأمريكية حوالي 8 مليار دولار.

- خسرت روسيا إحتياطيات كبيرة نتيجة دفاع البنك المركزي عن سعر الصرف في الوقت غير المناسب، كذلك قيام البنوك التجارية بتحويل ما لديها من العملة إلى صرف أجنبي للإحتفاظ به في الخارج.

- في نهاية الثلاثي الأول من سنة 1999 فقد الروبل ثلاثة أرباع من قيمته الإسمية مقابل الدولار عما كانت عليه في بداية الأزمة.

ثالثا: أزمة تركيا

دائما في إطار الدول الآسيوية التي تعرضت لأزمات مالية، نجد أن تركيا كذلك أصيبت هي الأخرى بعدوى الأزمات المالية.

نتيجة للتضخم المزمن في منتصف الثمانينات الذي بلغ متوسطه 70% سنويا قامت الحكومة بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1999 بغرض تخفيض معدل التضخم من 64 % إلى 25 % نهاية 2000، كذلك نجد أن أزمة 2000 لم تقتصر على التضخم فقط وفقدان الليرة التركية قيمتها ب 40 % بل رافقه إفلاس الشركات و إقفال المصانع مما أدى إلى تفاقم البطالة التي رافقتها موجة ضرائب عالية³.

¹ عبد الغاني بن علي، "أزمة الرهن العقاري و أثرها في الأزمة المالية العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص "تحليل إقتصادي"، جامعة دالي براهيم، الجزائر، دفعة، 2010، ص 38.

² عبد الغاني بن علي، مرجع نفسه، ص 39.

³ رزق عبد الله، "إقتصاديات ناشئة في العالم نماذج تنموية لافئة"، دار الفرابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 222.

1- أسباب الأزمة

يمكن إيجاز أهم أسباب الأزمة فيما يلي¹:

- تفاقم الديون التي تضخمت فوائدها لتلتهم الجزء الأكبر من واردات الدولة.
- إنضمام تركيا إلى الإتحاد الجمركي الأوروبي مما أدى إلى خسارة الرسوم الجمركية التي كانت ترد إلى الخزينة التركية عن البضائع المستوردة و المصدرة و قد بلغت الرسوم قرابة 4 مليار دولار.
- الإسراف والتبذير الحكومي الذي أدى إلى تبديد أكثر من 195 مليار دولار.
- عمليات نهب البنوك الحكومية عبر الإحتيال و الإقراض غير الأمن وكذلك بالنسبة إلى الإنفاق العسكري الباهظ خسارة بعض الأسواق(العراق).

2- نتائج الأزمة

على الرغم من تحقيق إستقرار في الإحتياطات و أسعار الفائدة فقد بات من الواضح و بصورة متزايدة أن البرنامج يفتقر إلى مقومات الإستمرار فقد ظل معدل التضخم مرتفعا لإنخفاض قيمة العملة مقابل سلة العملات وظلت أسعار الفائدة مرتفعة بلغت 65% عن الصادرات الجديدة من السندات الأذنية، بينما الأصول المقومة بالليرة إعتبرت عالية المخاطر وأخذ الاقتصاد في الإنكماش بالإضافة إلى الخلافات السياسية التي وقعت في فيفري 2007 التي أدت إلى تدفق هائل لرؤوس الأموال إلى الخارج مما أجبر الحكومة التخلي عن قيمة العملة و الإنتقال إلى التعويم وفي غضون بضعة أيام فقدت العملة ثلث قيمتها مقابل الدولار².

الفرع الثاني: الأزمات المالية في دول أمريكا اللاتينية

تعرضت بعض دول أمريكا اللاتينية هي الأخرى إلى أزمات مالية كما أنها عرفت أزمة مالية قبل دول جنوب شرق آسيا تمثلت في أزمة المكسيك وسوف نتطرق إلى الأزمات المالية في أمريكا اللاتينية بدءا بالأزمة المكسيكية و أزمة البرازيل و أزمة الأرجنتين.

¹ رزق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² أوكيل نسيم، "الأزمات المالية و إمكانية التوقي منها و التخفيف من أثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 301.300.

أولاً: الأزمة المكسيكية (1994-1995)

بدأت الأزمة المكسيكية في أعقاب عقد كامل من الركود في النشاط الإقتصادي حيث لجأت المكسيك إلى وضع خطة لتحرير قطاع التجارة إعتباراً من 1985 بهدف تحقيق إستقرار إقتصادي و دعم إقتصاد السوق لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها و ذلك من خلال عاملين¹:

- العامل الأول داخلي: قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لها.
 - العامل الثاني خارجي: إنخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة.
- كما أنها إستفادت من الإصلاح الإقتصادي المطبق في الفترة (1988-1993) خاصة فيما يتعلق بتغيير نظام سعر الصرف إلى نظام تميز بتحرك "البيزو" في نطاق محدد من 01% نوفمبر 1991 إلى 09% في أواخر 1993 بعدما تم تثبيته مقابل الدولار للفترة بين (ديسمبر 1987 و جانفي 1989).

1- أسباب الأزمة

- يرجع سبب وقوع أزمة البيزو المكسيكي إلى أربعة عوامل، هي²:
- إرتفاع نسبة القروض الأجنبية القصيرة الأجل إلى الإحتياطي الأجنبي.
- سعر صرف ثابت مقيم تقييماً مبالغاً فيه.
- عجز في رصيد الحساب الجاري.
- وجود قطاع مالي ضعيف.

2- نتائج الأزمة

- مما سبق يمكننا إستخلاص النتائج التالية³:
- خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى تضاعف البطالة.
- إفلاس 60 ألف شركة بناء.
- تقلص الناتج الإجمالي بما نسبته 10%.
- إرتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الإستهلاك الخاص بحوالي 12%.

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009، ص ص 31.32.

² يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ زهية كواش و آخرون، "النظام المصرفي الإسلامي كبديل للوقاية من الأزمات المالية الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية"، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص 9.

- إنخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي.

- وقد تسببت الأزمة في هبوط أسعار الأسهم بنسبة 28.12 % خلال الفترة من (02 ديسمبر 1994 إلى 21 مارس) 1995 و إنخفضت قيمة العملة المكسيكية بنسبة 98.12 % مقابل الدولار الأمريكي.

ثانيا: أزمة البرازيل

نجحت الحكومة البرازيلية في تطبيق الإستقرار الاقتصادي الذي تبنته عام 1994 خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم المرتفعة والحفاظ على معدلات النمو المتوسطة كذلك ما تعلق بعملية الإصلاح الهيكلي في مجال الخوصصة والقطاع المالي كل ذلك كان للفترة من (1994 - 1998) لكن مع بداية عام 1999 اضطرت البرازيل إلى التخلي عن تثبيت سعر الصرف المغالى فيه بتعويم الريال البرازيلي دون أن يصاحبه سياسة مالية و نقدية ملائمة نتج عنه إختلالات مالية واقتصادية عديدة (تدهور سعر الصرف، إرتفاع تكلفة الدين الخارجي و إنخفاض حاد في الإحتياطات الدولية) و منه حدثت الأزمة¹.

1- أسباب الأزمة

نشأت أزمة البرازيل نتيجة العديد من الأسباب المتداخلة، نذكر منها²:

- إرتفاع عجز الموازنة نظرا لإرتفاع أعباء المديونية و عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها.
- إرتفاع الواردات وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.
- إنخفاض الإحتياطات من النقد الأجنبي بسبب حماية الريال البرازيلي وذلك بالتدخل في سوق النقد.
- إنعدام التوازن في إدارة مالية الحكومة وعدم وجود نظام ضريبي كفاء لتوفير الإيرادات المطلوبة.
- التشكيك في قدرة البرازيل على تحمل أعباء المديونية التي قدرت ب (148) مليار دولار.
- إنخفاض الإنتاجية و إرتفاع نسبة البطالة و هروب المستثمرين المفاجئ من سوق الأسهم البرازيلية.

2- نتائج الأزمة

لا شك أن الأزمة البرازيلية تمثل مشكلة كبيرة للمؤسسات الدولية و للعلم أجمع باعتبارها ثامن أكبر اقتصاد عالمي، لذلك تضافرت الجهود الدولية بقيادة صندوق النقد الدولي في نوفمبر عام 1998 بحزمة إنقاذ بلغت 41.5 مليار دولار

¹ عمرو محي الدين، "أزمة النمر الآسيوية، الجذور والآليات و الدروس المستفادة"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 234.

² عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص 333.

مشروطة بتطبيق عدد من السياسات المالية ضمن برنامج تقشف شديد و قد بدأت البرازيل بتطبيقه، حيث أنه مع بداية الربع الأول من عام 1999 و بداية الربع الثاني بدأت المؤشرات الكلية الأساسية تشير إلى تحسن ملحوظ¹.

ثالثاً: أزمة الأرجنتين

بدأت أزمة البنوك الأرجنتينية بحلول سنة 1995 وكان أول من تأثر بهذه الأزمة هي المؤسسات المالية الكبيرة التي كانت تتعامل بالأسهم والسندات في السوق والمالية وكانت نتيجة أغلب هذه المؤسسات الإفلاس بعد سحب الودائع من مخازنها وعدم القدرة على التعامل في السوق.

1- أهم معالم الأزمة المالية الأرجنتينية عام 1998 إلى ما يلي²:

- العجز الضخم في ميزانية الدولة و تغطيته بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية على نطاق واسع.
- تدهور البنية المالية للمصارف نتيجة الركود الاقتصادي عام 1998.
- ضعف قدرة المقترضين على السداد و تراكم القروض صعبة التحصيل و المعدومة.
- سحب المستثمرين الأجانب استثماراتهم من المصارف المحلية و تهاوي قيمة موجودات المصارف التي تشمل القروض و السندات الحكومية.
- إرتفاع أسعار الفائدة عام 1994 قبيل الأزمة المالية في المكسيك.

2- نتائج الأزمة

من نتائج الأزمة الأرجنتينية ما يلي³:

- هروب رأس المال الأجنبي و تزعزع ثقة المستثمرين نتيجة الإرتفاع في الدين.
- إضمحلال عوائد الخصخصة الواسعة لقيام الأرجنتين بعمليات السحب الواسعة على الودائع.
- تصاعد الدين العام ليبلغ 110 مليارات نهاية 1998 إضافة إلى زيادة الدين الخاص حوالي عشرة أضعاف من 5.3 مليار إلى 35 مليار ليصل مجموعه قرابة 200 مليار نهاية علم 2000.
- تزايد البطالة (تجاوزت 14 مليون من أصل 36 مليون نسمة) وتفشي الفقر (5.3 ملايين في "بيونس ايرس" مما أدى إلى إختيار حتمي عام 2000.

¹ عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 240.

² محمد عبد الوهاب الغزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص ص 230، 231.

المبحث الثالث: تشخيص أزمة الرهن العقاري 2008

تشير معظم الدراسات إلى أن جذور الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2008 تعود بصورة رئيسية إلى تداخل الكثير من الأسباب المالية و التنظيمية، و للوقوف على حقيقة الأزمة المالية العالمية و أبعادها المختلفة يقتضي منا البحث في الإطار الزمني لهذه الأزمة و كيفية نشأتها وظروف تطورها و التعرف على أسبابها و قنوات إنتشارها و أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عنها، وهو ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتطور أزمة الرهن العقاري 2008

إن البوادر الأولى للأزمة المالية العالمية نشأت من مشكلة الائتمان في مجال الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزء المهم في القطاع التمويلي الأمريكي. ثم إنتقلت إلى بقية النظام التمويلي من خلال أدواته المالية المتطورة و المعقدة.

الفرع الأول: جذور و محطات أزمة الرهن العقاري

ظهرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية بداية 2007، بعدما مرت بالعديد من المحطات.

أولاً: جذور أزمة الرهن العقاري

لقد تم تحرير أسواق الرهن العقاري منذ ثمانينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و العديد من الدول الأوروبية كما وضعت قواعد ملزمة لترشيد إستخدام الإئتمان في أسواق الرهن العقاري. كما أنه في عام 1977 صدر بالولايات المتحدة الأمريكية، قانون (community reinvestment act) الذي يقتضي بأن الكل له الحق في إمتلاك منزل، الأمر الذي دفع بالبنوك و صناديق التوفير إلى إقراض الفئات ذات الملائة المالية الضعيفة، فقد تم خفض معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية مع توسع البنوك في منح القروض العقارية نتيجة الوفرة في السيولة التي عرفتها الأسواق بشكل أدى إلى زيادة جدة المنافسة لإجتذاب المقترضين و ذلك بتسهيل إجراءات الحصول على القروض العقارية، كل ذلك أدى إلى ظهور حركة غير مسبوقة في سوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2007 تجسد في إرتفاع أسعار العقارات و ظهور المضاربات المفرطة في الأسواق¹.

و في غضون الإرتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ عام 2004 ليصل إلى 2.4 % عام 2007 ترتب عنه تزايد أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها و سداد أقساطها، حيث تكبدت أكبر

¹ زكريا بله باسي، "الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة من منظور إقتصاد إسلامي"، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية، لبنان، يومي 13،14، ماي، 2008، ص 07.

مؤسستين للرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية وهما: "fannie max – freddie max" خسائر بالغة أدت إلى التدخل الحكومي لإنقاذها مالياً.

وفي ظل ذلك بدأت تظهر أزمة مالية خطيرة عملت على تهديد قطاع العقارات و البنوك والأسواق المالية في العالم أجمع قررت بذلك معظم البنوك الأوروبية و بعض البنوك الآسيوية تجميد صناديقها العاملة في المجال العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

ثانياً: المحطات التاريخية الكبرى لأزمة الرهن العقاري

يمكن تلخيص أهم مراحل الأزمة المالية التي ظهرت في أمريكا بداية 2007 و إنعكست على معظم دول العالم في النقاط التالية²:

الجدول رقم(04): المحطات التاريخية لأزمة الرهن العقاري

المدة	الأعوام
فيفري 2007	عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري -الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد.
أوت 2007.	البورصات تندهور أمام مخاطر إتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
17 فيفري 2008	الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك"
16 مارس 2008	"جي بي مورجان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي/الفدرالي.
24 ابريل 2008	قام مصرف يو بي إس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب (40 مليار دولار) من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، المصنف الثالث أوروبياً والأول عالمياً في مجال إدارة الثروات الخاصة.
7 سبتمبر 2008	وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك وفاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود

¹ غازي الصوري، "الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي"، عن الموقع: تاريخ الاطلاع: 23.03.2015، ص 14.

<http://www.hewar.org/debat/show.art.asp?=%20150264>.

² محمد عبد الحميد عطية، " الأزمة المالية العالمية و آثارها على أسواق المال"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 339.

<p>(200 مليار دولار).</p>	
<p>الإحتياطي الإتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم "إي آي جي"، المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة (85 مليار دولار) مقابل امتلاك (79.9%) من رأسمالها.</p>	<p>16 سبتمبر 2008</p>
<p>البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكتف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.</p>	<p>17 سبتمبر 2008</p>
<p>البنك البريطاني "لويد تي إس بي" يشتري منافسه "إتش بي أو إس" المهتد بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة (700 مليار دولار) لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.</p>	<p>18 سبتمبر 2008</p>
<p>الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.</p>	<p>23 سبتمبر 2008</p>
<p>إنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن "ميوتشال" بمساعدة السلطات الفدرالية.</p>	<p>26 سبتمبر 2008.</p>
<p>خطة الإنقاذ الأمريكية موضع إتفاق في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا، جرى تأمين بنك "برادفورد وبينغلي".</p>	<p>28 سبتمبر 2008.</p>
<p>مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بقوة هي، أعلن بنك سيتي جروب الأمريكي انه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية، وفي البرازيل، تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق (10%)</p>	<p>29 سبتمبر 2008.</p>
<p>مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.</p>	<p>1 أكتوبر 2008.</p>

الفرع الثاني: خصائص و أسباب أزمة الرهن العقاري

إنفردت أزمة الرهن العقاري بخصائص مميزة، كما ساهمت العديد من الأسباب في تشكلها و إنفجارها.

أولاً: خصائص أزمة الرهن العقاري

تركزت أزمة الرهن العقاري بصمة كبيرة في الاقتصاد العالمي و قد تميزت بجملة من الخصائص تمثلت فيما يلي:

- 1- أزمة النظام الرأسمالي: الأزمة المالية العالمية هي السوق الحرة، مع غياب الشفافية و تراجع دور أجهزة الرقابة الحكومية والدولية سيادة منطلق الجشع ومذهب النفعية المفرطة¹.
- 2- أزمة مالية عالمية: يمكن تحليل الأزمة المالية بالإعتماد على عدة عوامل تصب جميعها في محور واحد إلا و هو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأمريكية، و ذلك من خلال²:
 - حجم الإقتصاد الأمريكي الكبير و تشابكه مع معظم إقتصاديات العالم.
 - وجود مستثمرين أفراد و صناديق إستثمارية دولية، أي تستثمر في أكثر من سوق مالية حول العالم.
 - وصول المعلومات بسرعة إلى أنحاء العالم نتيجة الثورة التكنولوجية في الإتصالات و المعلومات و الإنترنت.
 - ربط كثير من الدول أسعار صرف عملاتها بالدولار، إضافة إلى توفر الكوادر و القدرات البشرية و الموارد المالية الضخمة لدى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الأوروبية واليابان.
- 3- أزمة شاملة التهديد: إذ أنها أزمة لم يسلم منها أحد، راحت تهدد الإمبراطورية الأمريكية في عظمتها كما هددت الدول الصناعية في عالم الشمال و الدول النامية في عالم الجنوب، فهي أزمة عالمية بامتياز³.
- 4- أزمة عميقة: ذلك نظرا لحجم الخسائر التي نسبت إليها حيث فاقت الخسائر تريليون دولار في بداية عام 2009، مما تطلب التدخل المباشر للدول لإنقاذ أنظمتها المالية التي كانت على وشك الإنهيار⁴.
- 5- أزمة معقدة: حيث أنها أكثر تعقيدا من الأزمات السابقة لإن الابتكار المالي أدى(عن طريق تقنية التوريق) إلى ظهور أصول مالية غاية في التعقيد و من الصعب تحديد مستوى المخاطرة فيها⁵.

¹ عدنان السيد حسن، "قضايا دولية، الأزمة العالمية"، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر و التوزيع، لبنان، 2010، ص 26.

² عبد العال حماد طارق، "حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 23.

³ عدنان السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁴ حمادو بن نعمان، "طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية و

الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص 02.

⁵ بن نعمان حمادو، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- أزمة فقدان الثقة: لقد سحبت الأزمة كل كبان الثقة في¹:
- الأنظمة التمويلية والمالية الدولية من خلال الشك وعدم اليقين معاملات البنوك حتى بين بعضها البعض .
- حرية المعاملات والتعاملات من خلال القيود على العمليات و المعاملات فضلا عن إعادة تأكيد الثقة المفقودة.
- حرية الأسواق وقدرتها على إستعادة التوازن المفقود نتيجة الأزمة سواء لما تملكه من آليات فعالة لتصحيح أوضاعها، أو لما لديها من فعالية كاملة في تحقيق هذا التوازن.

ثانيا: أسباب أزمة الرهن العقاري

- لقد ساهمت عوامل متعددة في تشكل و إنفجار أزمة الرهن العقاري، يمكن إجمال أهم أسبابها فيما يلي²:
- الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدر عجز ميزانية 2008 ب 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي كما سجل الميزان التجاري الأمريكي عجزا بحوالي 758 مليار دولار عام 2007 و شكلت الديون الحكومية 8.9 تريليون دولار في عام 2007.
- قروض الرهن العقاري ونتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5% مما أدى إلى زيادة غير مسبوقه في أسعار العقارات و إزدهارها مما أدى إلى ضغط الطلب على العقار بسبب وفرة التمويل وشروطه الميسرة.
- توريق الديون العقارية و ذلك بتحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة.
- نقص أو إنعدام الرقابة على المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم إذ إمتنعت عن إقراض بعضها البعض تحسبا لإقبال المودعين على أموالهم وردة فعلهم خاصة بعد انتشار الهلع و الذعر.
- إستخدام المشتقات المالية وقد بلغ حجم عقود المشتقات على إختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر جوان 2006 .
- إنتشار الفساد الأخلاقي مثل: الإستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس.

¹ محسن احمد الخضيري، "الإعصار التمويلي"، أترك للنشر و التوزيع، مصر، 2009، ص 69 .

² عامر يوسف العتوم، "أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية"، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن. عن الموقع:

تاريخ الاطلاع: 04.03.2015.

- نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو إستبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع.
- التوسع في الإنفاق الإستهلاكي.
- التوسع في منح بطاقات الائتمان (crédit carte) بدون رصيد.

المطلب الثاني: عدوى أزمة الرهن العقاري وانتقالها من أزمة عقارية إلى أزمة مالية

ألقت أزمة الرهن العقاري بتوابعها على الإقتصاد العالمي و طالت مختلف القطاعات الإقتصادية، نظرا لمكانة الإقتصاد الأمريكي و تشابك العلاقات بينه وبين غيره من دول العالم الأمر الذي أدى إلى تحولها من أزمة عقارية إلى عالمية، و هذا ما سنوضحه في هذا المطلب .

الفرع الأول: عدوى أزمة الرهن العقاري و قنوات إنتشارها

ألقت أزمة الرهن العقاري الأمريكية بتوابعها على الإقتصاد العالمي، و طالت مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تعدت آثارها جميع أنحاء العالم في وقت قياسي لم يكن أحد يتوقعه.

أولا: عدوى أزمة الرهن العقاري

بلغت الأزمة المالية العالمية ذروتها في سبتمبر/أكتوبر 2008 و لقد إنتقلت العدوى إلى الأسواق المالية و كانت أسهم القطاع المصرفي قاطرة الإنهيار في أسعار الأسهم و قد زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي و البنك المركزي الأوروبي في التخفيف من تراجع المؤشرات فمثلا، تراجعت أسهم سيتي جروب بنسبة 15% و هبطت أسهم "غولدمان ساكس" ب 2% و أسهم "جي بي مورغان تشيس أند كمباني" بنسبة 10%، إما "مورغان ستانلي" فقدت أسهمها بنسبة 14% و تملك الخوف باقي البنوك التي ضيققت الخناق على عمليات الإقراض مهددة المحرك الرئيسي للإقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان¹.

¹ حازم البيلاوي، "الأزمة المالية العالمية الحالية محاولة للفهم"، ص 10 عن الموقع:

تاريخ الاطلاع: 05.03.2015.

إن الأزمات و الإضطرابات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي تتعدى الحدود الأمريكية لتلقي بضلالها على الدول و هو ما تؤكد ماديات إنتشار الأزمة، ذلك نتيجة إلى قوة الاقتصاد الأمريكي فهو يمثل ما يقارب ثلث الناتج العالمي و يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية وارتكازا على عدد من المؤشرات¹:

- معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا، فيما يرتبط منه بالمراكز الرأسمالية.
- معدل الإرتباط المرتفع بين المراكز الرأسمالية و بين القطب الأمريكي من خلال الصادرات و الواردات.
- معدل إرتباط الأطراف (الدول النامية) بصفتها مستودع للخدمات بالإقتصاد الأمريكي.

ثانيا: قنوات انتشار أزمة الرهن العقاري

سرعان ما إنتشرت الأزمة وذلك من خلال قنوات إنتقالها و هي قناة أسواق المال، سعر الصرف، التجارة .

1- قناة أسواق المال

تعتبر قناة أسواق المال الأكثر تأثيرا في إنتقال الأزمات المالية نظرا لأهمية الإستثمار في الإقتصاد الدولي و توجه الكثير من المستثمرين نحوها رغبة في تحقيق الأرباح إستنادا إلى عمليات المضاربة و من بين الآثار الأولية لأزمة الرهن العقاري، تطور أسعار الأسهم فمئذ الذروة التي بلغت ها في منتصف جويلية 2007 ومؤشرات جميع الأسواق المالية إنخفضت بشدة حيث خسر مؤشر داو جونز بنسبة 12% و eurostoxx 20% ومؤشر nikkei بنسبة 26% ومؤشر dax ب 19% و footsie ب 12% ولم يقتصر هذا الإنخفاض فقط على أسعار أسهم الشركات المالية ولكن جميع الأوراق المالية المدرجة في البورصة².

2- قناة سعر الصرف

يمكن قياس سعر الصرف كقناة إنتقال أثر أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية و ذلك من خلال³:

- المخاطر الناجمة عن ضعف قيمة الدولار نظرا لإستمرار إحتياج الولايات المتحدة إلى التمويل الخارجي بكميات كبيرة فإنه يمكن أن يحدث إنخفاض حاد في قيمته حتى مع التنويع في الأصول المقومة بالدولار، خصوصا إستمرار عدم اليقين و الإضطراب في الأسواق المالية.

¹ عقبه عبد اللاوي، نور الدين جوادي، "الأزمات المالية سجل التدويل و أطروحات التعويم الثلاثي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، عمان، 1-2 ديسمبر 2010، ص 07 .

² عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري)"، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2009، ص 330 .

³ صندوق النقد الدولي، "أفاق الاقتصاد العالمي الأزمة و التعافي"، أفريل 2009، ص. ص 20، 21 .

- الإستخدام الدولي لقاعدة الذهب بصفته العملة الدولية الأولى و المهيمن على وظيفتي التبادل و الحساب ونقل المعلومات المتعلقة بالأسعار النسبية.
- أثر الدولار الأمريكي على أسعار السلع الأساسية إذ يمكن أن يؤدي إنخفاض القيمة الفعلية الإسمية للدولار إلى زيادة أسعار السلع الأساسية بالدولار من خلال القنوات التالية:¹
 - قناة القوة الشرائية و التكلفة (معظم السلع الأساسية المسعرة بالدولار و انخفاض قيمته يجعل هذه السلع رخيصة)
 - قناة الأصول أي أن إنخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى تخفيض العائدات بالعملات الأجنبية على الأصول المالية المقومة بالدولار.
 - القنوات الأخرى إذ أن انخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى إرخاء السياسات النقدية في الإقتصاديات الأخرى و خاصة البلدان التي تربط عملتها بالدولار.

ثالثا: قناة التجارة الخارجية

- يمكن إعتبارها من قناة التجارة وذلك لحجم الدولار في فورة التجارة العالمية²:
- 1- الإنفاق إستهلاكي الأمريكي حيث إنخفاض إستهلاك العائلات الأمريكية إنخفاضا ملحوظا منذ بداية الأزمة نتيجة لتشديد معايير الإقراض و إرتفاع معدلات البطالة التي قدرت ب (-0.6%).
 - 2- السلع الأساسية كأصول مالية بديلة نتيجة لهبوط أسعار الفائدة على السندات الحكومية و تصاعد الاستثمار في أسواق السلع الأساسية حيث يسعى المستثمرون إلى إقتناء فئات أصول بديلة.
 - 3- تجارة السلع و الخدمات حيث شهد معدل نمو الإقتصاد العالمي تراجعا طفيفا قدر بنحو 4.9 % عام 2007 مقارنة بمعدل نمو 5% عام 2006، وذلك راجع إلى تراجع نمو مجموعة الدول المتقدمة ب 2.6% عام 2007 مقارنة ب 3% عام 2006.

الفرع الثاني: إنتقال أزمة الرهن العقاري من أزمة عقارية إلى أزمة مالية عالمية

أولا: من أزمة عقارية إلى أزمة مالية

إنتقلت الأزمة إلى كامل النظام المالي بفعل العدوى، التي كانت تقنية التوريق عاملا رئيسا، حيث تتم عملية التوريق على خطوتين، الأولى جمع أصول متشابهة ذات طبيعة غير سائلة بمعرفة الدائن الأصلي في محفظة مرجعية، ثم تنقل حيازتها

¹ صندوق النقد الدولي، "أفاق الإقتصاد العالمي الإسكان و الدورة الاقتصادية"، أبريل، 2008، ص 48 .

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2007، ص 07 .

إلى شركة ذات غرض خاص تتولى في الخطوة الثانية تمويل حيازة هذه الأصول عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول بضمان هذه الأصول والتي يتم بيعها لمستثمرين في سوق المال بعد الحصول على تصنيف إئتماني لها.

إن ما دفع المستثمرين إلى الإقبال على الإكتتاب بشكل كبير في هذه السندات هو الرغبة في تعظيم أداء صناديقهم الإستثمارية نظرا للغلاء المرتفع نسبيا الذي تضمنه المردودية العالية لها لكن الإشكال يكمن في إسراف المؤسسات المالية في توريق الديون و الذي تولد عنه إحتلال ضخم في نسبة المديونية إلى الأصول الحقيقية التي تغطيها وبالتالي زادت إمكانية تجسد المخاطر وعلى رأسها مخاطر السيولة في حالة عجز إحدى المؤسسات المالية أو مقترضها عن السداد. كما أن المستثمرين المكتسبين في سندات الرهن العقاري قاموا بالإقراض لشرائها ثم الإقراض بضمانتها على اعتبار أنها مسندة لأصول حقيقية أي أنهم إستخدموا ديونا للحصول على مزيد من الديون، كما أنهم قاموا بضمان هذه السندات لدى شركات تأمين تعهدت مقابل أقساط تأمينية بدفع قيمتها في حال عجز البنك المصدر عن الوفاء بالتزاماته، وهو الأمر المستبعد حدوثه على نطاق واسع لكن العكس هو ما حدث جارا معه شركات التأمين إلى الهاوية، وفي خطوة أخرى قامت البنوك بإصدار مشتقات مالية للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى وتم تداولها منفصلة عن السندات و بالتالي حملت المنازل بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمتها وإنقطعت الصلة بين حملة السندات و المقرضين بضمان العقارات وهكذا أصبح الجميع يتنازع على ملكية أو الحقوق على المنزل ومن المعروف أن المؤسسات المالية المقدمة للقروض رغم بيعها تعتبر مسؤولة مع شركات التوريق عن متابعة تحصيل الأقساط و الفوائد وتسليمها لحملة السندات ويتوقف المقرضين عن السداد تركوا المنازل التي أصبحت قيمتها أقل بكثير من قيمة القروض للمؤسسات المالية فضلا عن عدم تمكن هذه المؤسسات من بيعها للركود الحاصل في سوق العقارات، والتالي أصبحت هذه القروض رديئة ولا يمكن تحصيلها علما أنها ممولة أصلا من ودائع عملاء آخرين، حيث بدأ العملاء بسبب فقدهم الثقة في البنوك بسحب جماعي لأموالهم عجزت معه المؤسسات المالية عن مواجهته فأعلنت إفلاسها وفي المقابل انخفضت أسهمها فأدى ذلك إلى إنهيار الأسواق المالية¹.

ثانيا: من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية

لم تقتصر الأزمة على الجانب المالي بل تجاوزته لتصيب الجانب الحقيقي للاقتصاد، أي أنها تحولت من كونها أزمة مالية إلى كونها أزمة اقتصادية (الاستثمار، الإنتاج، العمالة..) ما أدى إلى تراجع معدلات النمو بشكل حاد خاصة في الولايات المتحدة، دول الإتحاد الأوربي واليابان. وظهرت أول معالمها على هذا الصعيد في الصعوبات الكبيرة التي تواجه

¹ عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 342.

شركات صناعة السيارات وهذا مؤشر واضح من ضمن مؤشرات عديدة على أن الاقتصاد العالمي يدخل إلى ركود حاد أكثر حتى من ركود عقد الثلاثينات من القرن الماضي.

المطلب الثالث: تداعيات أزمة الرهن العقاري على الاقتصاديات العالمية

في إطار أن الأزمة المالية العالمية هي زلزال القرن الواحد والعشرين فقد أحدثت العديد من الآثار على مستوى مختلف الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة والنامية، حيث أخذت تلوح بدخول الاقتصاد العالمي إلى شبح الكساد الذي حدث في 1929.

الفرع الأول: على مستوى الاقتصاديات المتقدمة

إنعكست أزمة الرهن العقاري في بداية الأمر على الاقتصاد الأمريكي، ثم على الاقتصاد العالمي و ذلك من خلال قنوات الانتقال خاصة قناة رأس المال لتشمل الأسواق الأخرى، فقد إتسع نطاق الضغوط المالية دورة الرفع المالي نتيجة تناوب حلقة الآثار المرتدة الضارة على الاقتصاد الحقيقي ومع إنكماش الناتج أدت إلى زيادة احتمالات عدم السداد في قطاعي الشركات و الأسر المعيشية إلى إتساع فروق العائد و الخسائر المرتبطة بالإئتمان في الميزانيات العمومية للبنوك وفي الربع الرابع من 2008 شهدت الاقتصاديات المتقدمة إنخفاضاً غير مسبوق في الناتج بلغ 70% (محسوباً على أساس المعدل السنوي)¹.

و في الولايات المتحدة الأمريكية تسببت الأزمة في دفع البلاد إلى هاوية الركود العميق حيث تكشفت الضائقة الإئتمانية وواصلت أسعار الأصول هبوطها و كانت مشاعر عدم اليقين الزائدة و خسائر الثروة الضخمة ، فضلاً عن إنخفاض الإيرادات إلى أدنى مستوياتها رافقها انخفاض معدلات الإدخار و الإستهلاك و تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تزيد عن 6% في الربع الرابع من 2008 إلى 5.7% في الربع الأول من 2009 وارتفعت نسبة البطالة إلى 8.5%².

إضافة إلى إنتقال آثار الأزمة المالية العالمية بسرعة لعدد من دول العالم، خاصة قطاع البنوك :

ففي بريطانيا: أعلن "RBS (Royal Bank of Scotland)" عن خسائر قياسية بلغت قيمتها 24.1 مليار جنيه إسترليني خلال عام 2008 التي تعتبر من أكبر الخسائر في تاريخ المؤسسات في بريطانيا كما أن البنك سيشتط ما يصل إلى 20 ألف وظيفة من القوة العاملة لديه حول العالم التي تبلغ 220 ألف موظف.

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير سنوي 2009، ص، ص 17. 18 .

² صندوق النقد الدولي، مرجع نفسه، ص 18.

أعلن بنك (HSBC) البريطاني في مارس 2009 أن أرباحه قبل حساب الضرائب بلغت 6.5 مليار جنيه إسترليني عام 2008 بإنخفاض نسبته 62% مقارنة بأرباح عام 2007 .

هذا وقد أعلنت مجموعة لويديز المصرفية تكبدها خسائر بلغت 11 مليار جنيه إسترليني عام 2008 بسبب إندهاجها الذي أبدته الحكومة مع بنك "هاليفاكس أوف اسكتلندا" اتش بي لو اس في او جي".

ويذكر أن سويسرا أكبر مركز للتعاملات المصرفية الخارجية في العالم تعرضت لضغوط تخفيض قواعد سرية البنك بسبب تحقيق أمريكي عن إحتيال ضريبي إستهدف بنك "بوبي أس" أكبر بنوك سويسرا، أما فيما يخص سوق السيارات فقد إنخفضت مبيعات العالم خاصة الأسواق الأوروبية والأمريكية¹.

و في أوروبا تعرضت النظم المالية لصدمة شديدة وطويلة وكانت السياسات الإقتصادية الكلية عموماً أبطأ من أن تتفاعل معها كما تدهورت الثقة في ظل تراجع نشاط قطاعي الأسر و الشركات و أدى التعرض لمخاطر الأصول الأمريكية إلى عواقب جسيمة في النظام المصرفي الأوروبي نظراً لشدة الإرتباط فيما بين كبرى المؤسسات المالية في أوروبا و إرتفاع درجة التمويل بالديون فيها و بالتالي تعرضت إقتصاديات معظم البلدان المتقدمة إلى نوبات إنكماش في السنة المالية 2009 .

و في آسيا وقع الضرر الأكبر على الإقتصاديات المتقدمة نتيجة زيادة تعرضها لمخاطر إنخفاض الطلب الخارجي لا سيما بالنسبة للسلع الإستهلاكية و قد سجل الإقتصاد الياباني إنكماشاً بواقع 14% محسوباً على أساس المعدل السنوي في الربع الرابع من 2008 في ظل قوة الين الياباني وزيادة تقييد الائتمان نسبياً بالإضافة إلى المشاكل التي طرأت في قطاع التصدير غير أن بوادر الإنتعاش بدأت تظهر في بعض أنحاء المنطقة في 2009².

الفرع الثاني: على مستوى الإقتصاديات الناشئة

لقد كثر الإهتمام بالإقتصاديات الناشئة و بالأخص البرازيل روسيا و الهند والصين، إذ تعتبر محرك النمو الاقتصادي العالمي إلا أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية نتيجة للضغط المالي من خلال الروابط التجارية كرد فعل إزاء تراجع الصادرات إلى الإقتصاديات المتقدمة وقت الأزمة تعبيراً عن تباطؤ الطلب الراهن على مدى العشرين عاماً الماضية حيث إرتفعت الصادرات إلى الإقتصاديات المتقدمة إلى اقل من 10% إلى ما يقارب من 20% من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاديات الناشئة و يأتي حوالي نصف هذه الصادرات في الوقت الراهن من آسيا الصاعدة خاصة الصين، وتنتقل هذه الآثار من

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 329.

² صندوق النقد الدولي، تقرير سنوي 2009، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

خلال انتشار التداعيات من الاقتصاديات الناشئة المتأثرة بالأزمة و عودتها إلى الاقتصاديات المتقدمة و من خلال الآثار الإستشارية ضمن مجموعة الإقتصاديات الناشئة¹.

كما شهدت بلدان الكومنولث (الدول المستقلة) أكبر هبوط في النشاط الإقتصادي حيث تعرضت إقتصادياتها إلى ثلاث صدمات كبرى فقد توقعت عمليات التمويل الخارجي تماما و هبطت مستويات الطلب في أسواق الصادرات بالمنطقة و شهدت أسعار السلع الأولية هبوطا حادا لاسيما أسعار الطاقة و توقع إنكماش الناتج بأكثر من 5% عام 2009 و تراجع التضخم بنفس القدر في الأسواق الصاعدة الأخرى بسبب إنتقال آثار الانخفاض في أسعار العملة، و تعرضت دول أمريكا اللاتينية لذات الصدمات الثلاث التي تعرضت لها دول الكومنولث و لكن الأثر الكلي كان أقل حدة مقارنة بأوروبا نظرا لقوة الميزانيات العمومية في القطاعين العام والخاص نسبيا لان النظم المالية كانت أقل إنكشافا من حيث الخوصم للأجهزة المصرفية في البلدان المتقدمة حيث استخدمت الاقتصاديات المتقدمة سعر الصرف لمواجهة الصدمات ومع ذلك أسفرت الأزمة المالية عن بيع مكثف في أسواق الأسهم في أواخر 2008 وحدوث إرتفاع حاد في تكاليف التمويل و زيادة مفاجئة في فروق العائد على ديون الشركات و الديون السيادية كذلك تناقصت التدفقات الرأسمالية في البلدان التي تعتمد على نظم الصرف المرنة و إنخفاض قيمة عملتها المحلية وما أعقبه من تباطؤ في نمو الائتمان و هبوط معدلات الإنتاج الصناعي و التصدير².

الفرع الثالث: على مستوى الإقتصاديات النامية

تميزت الاقتصاديات النامية أن أسواقها المالية ليست متطورة بالقدر الكافي من حيث المنتجات المتداولة فيها و من حيث مرونة أسواقها للتغيرات الاقتصادية إلا أن ذلك لم يمنع الدول النامية من التأثر بالأزمة على النحو التالي³:

- تضرر الإقتصاديات النامية المعتمدة في نموها على الإستثمار الأجنبي المباشر صعوبات نتيجة سحب أو تراجع حجم الإستثمارات فيها و قد لاحظ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 أن عمليات الاندماج و الشراء تراجعت في النصف الأول من السنة إذ كانت قيمة هذه الصفقات أقل بما نسبته 29% عن مستواها المسجل في النصف الثاني من عام 2007 و يقدر أن تبلغ تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2008 إنخفاض نسبة 10% مقارنة بنسبة 2007.

¹ صندوق النقد الدولي، "أفاق الاقتصاد العالمي الأزمة و التعافي"، مرجع سبق ذكره، ص 145 .

² صندوق النقد الدولي، تقرير سنوي 2009، مرجع سبق ذكره، ص. ص 19 - 20 .

³ قدي عبد المجيد، "الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس و الأربعون، ربيع 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص، ص 20. 21 .

- تراجع تحويلات العاملين إلى الدول النامية، ذلك أن هذه التحويلات أصبحت أحد مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية، حيث تشير بعض التقارير إلى أن إجمالي تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول النامية إنتقل من 6.5 مليار دولار سنة 2001 إلى 188.5 مليار دولار في 2008 بسبب التطور الحاصل في عدد العمالة المهاجرة حول العالم.
- خسائر الصناديق السيادية التابعة للدول النامية و العاملة على مستوى الأسواق المالية للدول الصناعية المعنية بالأزمة.
- إمكانية تراجع الدول الصناعية عن تعهداتها بخصوص زيادة المعونات إلى البلدان النامية المتضررة من آثار الأزمة بفعل تراجع النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية.
- أدى تباطؤ معدلات النمو العالمي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يعتبر أهم مكون لصادرات بعض الدول النامية (العربية منها)، مما أدى إلى إنخفاض أسعاره حيث أن هذه الدول تقوم بإعداد ميزانيتها و تقدير برامجها على أساس أسعار مرجعية للنفط و إنخفاضه سوف يؤدي إلى توقف البرامج و المشاريع و إتباع سياسات تقشفية لأولويات الإنفاق.

تتضمن الأزمات المالية توليفة متنوعة من المشاكل النقدية و المصرفية و مشاكل الديون، و على هذا الأساس تعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها و أشكالها فقد عرف الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية التي رافقت مختلف مراحل تطور نظام النقد الدولي إلى حين تبني نظام نقد جديد قائم على أسعار صرف معومة والذي نتج عنه وقوع أزمات مالية حادة تشابكت جملة من الأسباب و الظروف لإحداثها كالإفراط في منح الإئتمان و في معدلات الصرف و غياب الشفافية وضعف الرقابة على المؤسسات المالية وهو ما جعلها موضع الإثارة للجدل و النقاش الأمر الذي يفسر إختلاف التوجهات و المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسيرها، فالأزمة المالية ليس لها آثار خطيرة على الدول المعنية فحسب بل تمتد لتشمل دول أخرى متقدمة و نامية خاصة إذا تعلق الأمر بمؤشرات الإقتصاد الكلي مثل مستويات النمو الإقتصادي و توازن الميزانية و تعميق حدة البطالة في المجتمعات، إذ يعتبرها البعض نقطة تحول و فرصة لتحديد نقاط الضعف في النظام المعني وهو ما أظهرته الأزمة المالية الراهنة التي تميزت بسرعة الإنتشار كنتيجة لكثافة الترابط و الإعتماد المتبادل بين الأسواق المالية الدولية في إطار العولمة.

تمهيد

يعاني الاقتصاد العالمي منذ شهر سبتمبر 2008 أزمة مالية غير مسبوقه، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية مركزها الرئيسي، ونتيجة للوضع الاقتصادي الذي مر به الاقتصاد الأمريكي من زيادة العجز الثلاثي في الموازنة العامة و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، تفاقمت الأزمة و إمتدت آثارها إلى الاقتصاد العالمي، بفعل الترابط الكبير بين الأسواق المالية العالمية.

فلم تكن الدول النامية بمنى عن تداعياتها حيث عرفت معدلات الناتج المحلي تراجعاً كبير نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة و التضخم و تفاقم العجز في الموازنة العامة و بالتالي زيادة حجم مديونيتها الداخلية و الخارجية.

حيث واجهت هذه الاقتصادات الأزمة المالية العالمية بسياسات نقدية ومالية، فالبنوك المركزية إنتهجت سياسة نقدية توسعية، حيث أن تخفيضات أسعار الفائدة لامست الصفر ودعمت السيولة من خلال تخفيض نسب الإحتياطيات المطلوبة، و سياسة مالية بزيادة تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام و تخفيض الضرائب و منح الإعانات.

و سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مقارنة المؤشرات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

المبحث الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة للدول النامية و المتقدمة بالأزمة المالية العالمية الراهنة.

المبحث الثالث: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

المبحث الأول: مقارنة المؤشرات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية

واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فبدأت بوادرها سنة 2007 وبرزت أكثر عام 2008، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، حيث كشفت هذه الأزمة عن هشاشة النظام الأمريكي كما تفاوتت أثرها بين الدول على حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مقارنة المؤشرات الاقتصادية بين الدول المتقدمة و النامية قبل و أثناء و بعد الأزمة.

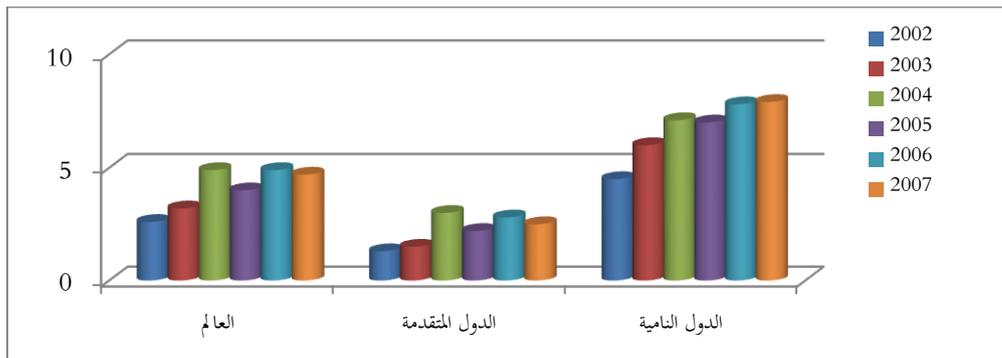
المطلب الأول: التطورات الاقتصادية العالمية قبل الأزمة (2002 – 2007)

بدأ التوسع في الاقتصاد العالمي عام 2007، يفقد وتيرته السريعة في النمو متأثراً بأكبر الأزمات المالية منذ الحرب العالمية الثانية، وتحول أداء الاقتصاد العالمي من فترة نمو في الأعوام القليلة الماضية (2002، 2007) إلى ركود خلال عام 2008، وقد صاحبه إرتفاع معدلات التضخم وإنخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي مما أدى إلى إنخفاض نمو حجم التجارة العالمية.

الفرع الأول: نمو الاقتصاد العالمي

تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2003، حيث بلغ معدل نموه 3.9%، و 3.0% في عام 2002، و 2.4% في عام 2001، كما حقق إرتفاعاً خلال عام 2004 بحدود 5.3% ليعرف تباطؤاً في النمو في عام 2005 الذي شمل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإستقر على تلك الحالة إلى غاية 2007 مسجلاً إنخفاضاً طفيفاً ب 4.7% إلى 5% في عام 2006¹. والشكل (11) يوضح ذلك.

الشكل (11): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة و الدول النامية (2002 – 2007)



المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الإقتصاد العالمي"، أبريل 2008، ص 02.

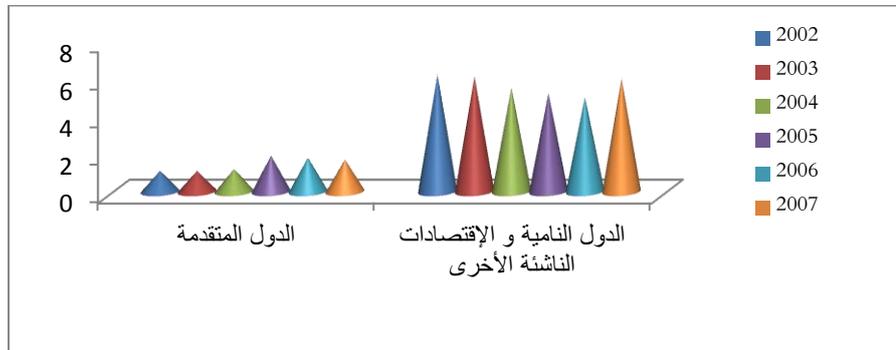
¹ التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 02.

من خلال الشكل أعلاه، يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية و المتقدمة شهدت تحسنا ملحوظا للفترة ما بين 2002 و 2004، لكن و بحلول 2005 عرف الأداء الإقتصادي العالمي تباطؤ في النمو، حيث شهدت الدول المتقدمة تراجعا متباينا في المجموعة (تراجع الطلب المحلي و إرتفاع أسعار النفط العالمية و أسعار الصرف في ما يخص الولايات و منطقة اليورو، بينما شهدت اليابان إرتفاعا في النمو بسبب زيادة الطلب المحلي المدعوم بقوة سوق العمل) من 3.2% إلى 2.6% و 2.2% للأعوام 2005 2006 2007 على التوالي، بينما تراجعت معدلات النمو في الدول النامية كمجموعة بصورة طفيفة بلغت 7.4% في عام 2005 (بسبب إرتفاع أسعار النفط و إنتاجه و النمو القوي لصادرات الصين و الهند)، ليعود النمو بشكل جيد من 7.8% إلى 7.9% في عامي 2006 و 2007 على الترتيب.

الفرع الثاني: التضخم و البطالة

فيما يتعلق بالتضخم، فقد عرف تذبذبات كثيرة في معدلات نموه في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى الناتج عن التغيرات في أداء الاقتصاد العالمي طيلة فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، والشكل (12) يوضح ذلك:

الشكل(12): معدلات التضخم في الدول المتقدمة و النامية(2002.2007)



المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، 2008، ص06.

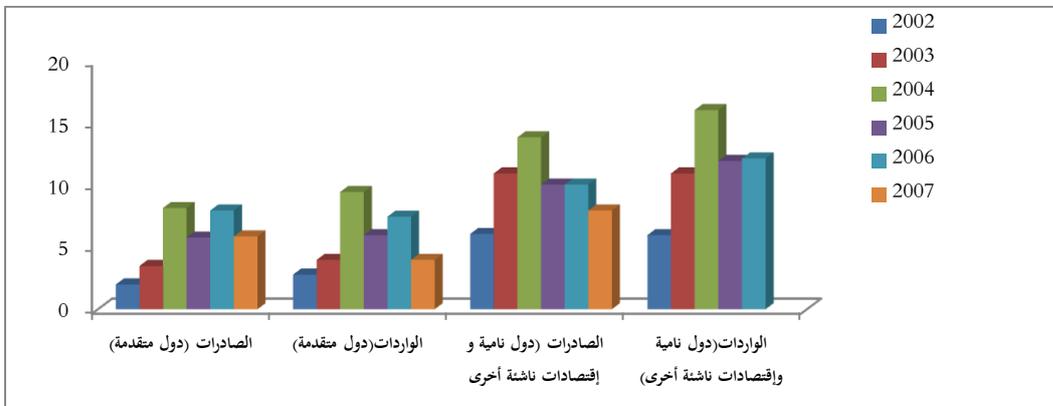
من خلال الشكل (12)، يتضح لنا أن كل من الدول المتقدمة و الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى عرفت إرتفاعا طفيفا في معدلات التضخم بسبب التحسن في معدلات النمو للفترة (2002 - 2003 - 2004) حيث بلغت في الدول المتقدمة (1.5%، 1.8%، 2%) على الترتيب، أما الدول النامية و الاقتصادات الناشئة

الأخرى بلغت معدلات التضخم فيها (6%، 6.1%، 5.6%) لنفس الأعوام، لكن ومع تباطؤ النمو خلال 2005 و ارتفاع مستويات الأسعار العالمية بنسب بسيطة شهدت الدول المتقدمة تراجع في معدلات التضخم من 2.3% في عام 2005 إلى 2.4% في عام 2006 و 2.2% في عام 2007، بينما إرتفعت معدلات التضخم في الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى لتبلغ 5.3% في عام 2005 و 5.4% في عام 2006 و 6.4% في عام 2007 . بالنسبة للبطالة: فقد تراجعت معدلاتها في معظم الدول المتقدمة من 6.5% في عام 2004 إلى 6.1% في عام 2005 و 5.7%، 5.4% في عامي 2006 و 2007، كذلك الدول النامية و إقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد إنخفضت معدلات البطالة في معظم الدول النامية الآسيوية و رابطة الدول المستقلة و دول وسط وشرق أوروبا و نصف الكرة الغربي، و معظم دول الشرق الأوسط و إفريقيا، وبشكل خاص الدول العربية¹.

الفرع الثالث: التجارة وميزان المدفوعات

إرتفع معدل نمو التجارة العالمية من السلع و الخدمات خلال 2003 ليصل إلى 4.5% مقابل 3.1% في عام 2002 نتيجة لإنتعاش الاقتصاد العالمي، ليحقق إنخفاضاً بنسبة 7.4% في عام 2005 مقابل 10.5% في عام 2004، محدثاً تراجعاً في نمو حجم التجارة الدول المتقدمة و النامية وأسواق الناشئة الأخرى²، خلال عامي 2006 و 2007 بنسبتي 9.2% و 6.8% على التوالي. و الشكل (13) يبين ذلك:

الشكل (13): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة و النامية (2002 – 2007)



المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي، فرييل 2008، ص 08.

¹ United Nation, World Economic Situation and Prospects 2008, January 2008, p 149.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص 05.

من خلال الشكل (13)، يتضح لنا أن معدل نمو حجم التجارة الدول النامية تعادل ما يصل إلى ثلاث أضعاف تلك المعدلات في الدول المتقدمة، فقد إرتفع معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة من 1.9% في عام 2002 إلى 2.7% في عام 2003 و إرتفعت وارداتها بمعدل 2.3% مقابل 3.5% لنفس الأعوام، بينما الدول النامية إرتفع معدل صادراتها من 6.5% إلى 8.7% و معدل نمو وارداتها من 6.2% إلى 8.9%، و في عام 2005 عرف حجم التجارة إنخفاضاً ملحوظاً بالنسبة للدول المتقدمة و النامية و الاقتصادات الناشئة حيث سجلت الصادرات إنخفاضاً من 8.8% في عام 2004 إلى 5.5% في عام 2005 إلى 8.2% في عام 2006 و 5.8% في عام 2007، أما الواردات قد تراجعت من 9.1% إلى 6% ثم 7.4% إلى 4.2% عام 2007، كذلك حصل إنخفاض في الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى فالصادرات إنخفضت من 14.6% إلى 11.8% و 10.8% في عام 2006 و 8.7% في عام 2007، أما الواردات فقد إنخفضت من 16.4% عام 2004 و 11.9% عام 2005، لترتفع عامي 2006 و 2007 من 12.5% و 12.3% على الترتيب.

و فيما يخص شروط التبادل التجاري: حققت كل من الدول النامية و المتقدمة و إقتصادات السوق الناشئة الأخرى تحسناً نسبياً خلال عام 2003 و إن كان التحسن بدرجة كبيرة في الدول المتقدمة التي شهد تدهوراً في عام 2005 عكس الدول النامية و اقتصادات الناشئة الأخرى بسبب إرتفاع صادراتها النفطية و كذلك أسعار السلع الأولية، لتشهد تحسناً ملحوظاً في عام 2007 لكل من الدول المتقدمة و الدول النامية و الاقتصادات الأخرى.

الجدول(05): شروط التبادل التجاري(2002 – 2007)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدول المتقدمة	0.9%	0.7%	-0.2%	1.3%	-1.1%	0.4%
الدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى	0.7%	0.2%	2.7%	4.5%	4.7%	1.2%

المصدر: "صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2008، ص 09.

و بالنسبة للمدفوعات: فقد عرف ميزان المدفوعات لمجموعة الدول المتقدمة إرتفاع العجز في الحساب الجاري طيلة الفترة (2002-2007) متأثراً العجز في الحسابات الجارية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و المنطقة اليورو واليابان، فيحين سجلت مجموعة الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى إرتفاع الفائض في الحساب الجاري لها طيلة الفترة من (2002-2007) نتيجة إرتفاع فائض الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الدول النامية الآسيوية و دول منطقة الشرق الأوسط، و الجدول(06) يوضح ذلك.

الجدول(06): أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات الدول المتقدمة و النامية (2002-2007)

(مليار دولار أمريكي)

الدول	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدول المتقدمة	-208.8	-207	-224.2	-438.7	-825.3	-436.3
الولايات المتحدة	-459.6	-522.1	-640.2	-754.9	-811.5	-738.6
منطقة اليورو	50.1	45.2	108.2	23.6	-6.4	-30.3
اليابان	112.6	136.2	172.1	165.7	170.4	212.8
دول متقدمة أخرى	88.1	133.6	135.7	126.9	122.2	42.6
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	54.6	97.2	80.6	73.5	82.7	102.3
الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة الأخرى	76.6	144.3	213.6	439.5	646.7	639.9
إفريقيا	8.6-	-3.9	2.0	15.8	29.6	1.6
وسط وشرق أوروبا	24-	-37.2	-59.3	-61.3	-90.3	-121.5
رابطة الدول المستقلة	30.2	36.0	63.8	88.3	97.8	76.1
الدول النامية الآسيوية	64.8	82.6	89.2	161.4	277.5	383.5
الشرق الأوسط	30.3	59.1	97.1	200.3	247.3	274.6
نصف الكرة الغربي	16.0-	7.7	20.8	35.0	45.4	16.4

المصدر: "صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2008، ص 11.

الفرع الرابع: الإحتياطات الدولية الرسمية

تمتلك الدول المتقدمة إحتياطات كبيرة من الذهب النقدي و الإحتياطي لدى الصندوق و حقوق السحب الخاصة إذ بلغت عام 2002 (83%، 80%، 81%) على التوالي، مع إنخفاض طفيف مقارنة ب 2007 (79%)، 65%، 65%) أما الدول النامية فإنها غالبا ما تحتفظ بإحتياطات الصرف الأجنبي و خاصة الدولار الأمريكي 63%

الفصل الثالث علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة العالمية سنة 2008 و العلاجات المختلفة لها

في عام 2002 مقابل 76% في عام 2007، مع انخفاض الذهب لديها و انخفاض حصتها في الصندوق الذي تستحوذ عليه الدول المتقدمة¹، و الجدول(07) يوضح ذلك.

الجدول(07): الإحتياطيات الدولية الرسمية للدول النامية و المتقدمة (2002-2007)

(نسب مئوية)

المجموع	مجموع الاحتياطيات		المركز الاحتياطي لدى الصندوق.		حقوق السحب الخاصة		الذهب		الصرف الأجنبي		البيان الأعوام
	النامية	المتقدمة	النامية	المتقدمة	النامية	المتقدمة	النامية	المتقدمة	النامية	المتقدمة	
100	60	40	19	81	20	80	17	83	63	37	2002
100	61	39	21	79	23	77	17	83	63	37	2003
100	63	37	22	78	25	75	17	83	65	35	2004
100	68	32	26	74	38	62	18	82	69	31	2005
100	71	29	32	68	36	64	18	82	72	28	2006
100	76	24	35	65	35	65	21	79	76	24	2007

المصدر: IMF, IFS year, book.washington ,DC.2007.2008.2010.p42.39.26.

الفرع الخامس: أسعار الصرف

شهد الدولار الأمريكي تراجعاً ملحوظاً أمام العملات الرئيسية، إثر حالة القلق التي سادت بشأن حجم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي وإحتمالية استمراره مستقبلاً، إلا أنه و بحلول عام 2005 شهد سعر صرف الدولار تحسناً أمام العملات الأخرى بصورة طفيفة نتيجة لضعف اقتصادات منطقة اليورو و اليابان من جهة و إرتفاع

¹ عبد الكريم شنجار العيسوي، عبد المهدي رحيم العويدي، "السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 26.

أسعار النفط من جهة أخرى، ليشهد تراجعاً في عام 2007 في ظل أزمة الرهن العقاري الأمريكية و تأثيرها السلبي على معدلات النمو و معدلات العوائد في أسواق السندات¹، كما يظهره الجدول (08).

الجدول(08): أسعار الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة 2002-2007)

(دولار مقابل وحدة عملة وطنية)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2.002	1.843	1.820	1.832	1.634	1.501	الجنيه الإسترليني
0.0085	0.0086	0.0091	0.0092	0.0086	0.0080	الين الياباني
1.371	1.256	1.246	1.243	1.131	0.944	اليورو

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص13.

تطور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (اليورو و الجنيه الإسترليني و الين)، إذ بلغ (0.944)، (1.501)، (0.0080) على التوالي في عام 2002، ثم إنخفض سعر صرفه (ارتفعت قيمته) أمام هذه العملات عدا الين عام 2004 إذ سجل (1.243)، (1.832)، (0.0092) على التوالي، كما حقق الدولار إرتفاعاً أمام اليورو ب (2.002)، وإنخفاضاً أمام الين الياباني ب(0.0085) دولار للين الواحد².

المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية أثناء الأزمة (2008-2010)

استمرت الأزمة في التفاقم في عام 2008، وتحولت إلى أزمة مالية عالمية تمخضت عن دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، بتراجع النشاط الاقتصادي و تأثيراتها على مؤشرات الاقتصاد الكلية و هو ما سنتطرق إليه.

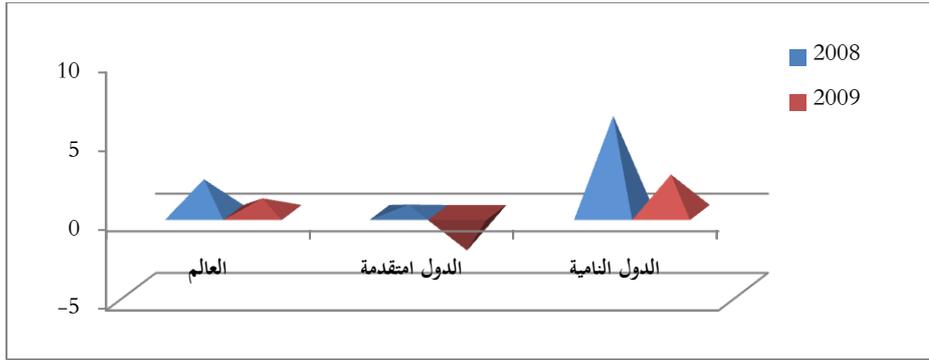
الفرع الأول: نمو الاقتصاد العالمي

تراجع أداء الاقتصاد العالمي في عام 2008، مسجلاً إنخفاضات حادة تركزت أثارها في القطاع المالي ممتدة إلى القطاع الحقيقي (العني)، فقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 3% في عام 2008 ليبلغ نسبة 0.6% في عام 2009 و قد جاء هذا كمحصلة لتراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء و الشكل(4) يوضح ذلك:

الشكل(14): معدلات النمو الحقيقي في العالم للدول المتقدمة و النامية(2008.2009)

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص13.

² عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص30.



المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، افريل 2010. ص 2.

يتضح لنا من خلال الشكل (14)، أن العالم عرف إنكماش إقتصادي حاد في عام 2009 مقارنة ب 2008 وكانت مجموعة الدول المتقدمة المتضرر الأكبر من الأزمة، فقد تحول معدل النمو من 0.5% في عام 2008 إلى إنكماش بلغ معدله (-2.4%) في عام 2009 إذ نجد، زيادة الإنكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية من 0.4% إلى 2.4%، و تحول معدل النمو في منطقة اليورو من 0.6% في عام 2008 إلى إنكماش بلغ 4.1% في عام 2009، أما اليابان تحول معدل الإنكماش فيها من 1.2% في عام 2008 إلى 5.2% في عام 2009 بينما سجلت مجموعة الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة الأخرى إنخفاضا من 6.1% في عام 2008 إلى 2.4% في عام 2009 بسبب تراجع الطلب العالمي على الصادرات النفطية و المواد الأولية الأخرى¹.

الفرع الثاني: معدلات التضخم و البطالة

تراجعت معدلات التضخم في العالم في ضوء تقلص الائتمان العالمي و إنخفاض قيم الأصول العقارية و تراجع النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2009، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط و إنخفاض أسعاره و أسعار السلع الأولية كما ساهم تراجع النشاط الاقتصادي العالمي في إحتواء زيادات الأجور، حيث إنخفض معدل التضخم في مختلف دول العالم، فقد بلغت في الدول المتقدمة 2% في عام 2008 مقارنة ب 0.8% في عام 2009 كما إنخفض معدل التضخم في الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى من 9.3% إلى 5.7% لنفس الأعوام على التوالي إلا أنه ظل مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة لإنخفاض سعر صرفها و إرتفاع العجز في موازنات تلك الدول جراء إنخفاض صادراتها من النفط و المواد الأولية.

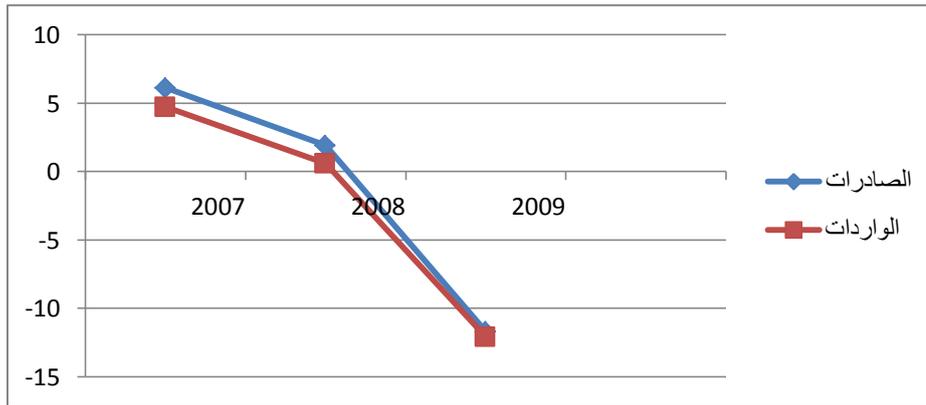
¹صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، افريل 2010. ص 02.

وبالنسبة للبطالة: التي إرتفعت معدلاتها إلى أعلى مستوياتها خاصة في الدول المتقدمة التي بلغت 5.8% في عام 2008 لتصل 8.1% في عام 2009 و منه إنخفاض مستوى التشغيل، أما فيما يتعلق بالدول النامية إرتفع فيها هي الأخرى و إن كان بنسب أقل من الدول المتقدمة¹.

الفرع الثالث: التجارة و المدفوعات

إنعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على أداء التجارة العالمية، حيث أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى تراجع طلبها على السلع الأولية و منها النفط مما أثر على أسعاره، حيث تراجع حجم التجارة العالمية في السلع و الخدمات من 2.8% في عام 2008 إلى 10.7% في عام 2009، و إنعكس تراجع حجم التجارة في الدول المتقدمة على حجم تجارة الدول النامية، و الشكلان (15) و (16) يوضحان ذلك:

الشكل (15): حجم التجارة في الدول المتقدمة

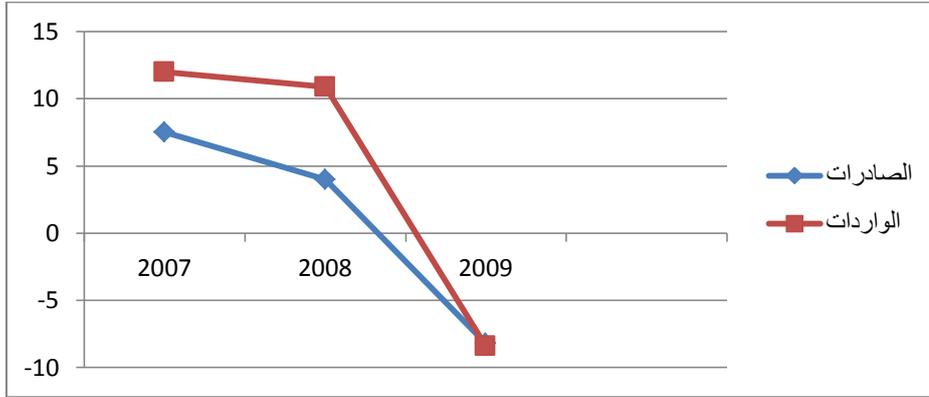


المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، افريل 2010. ص 08.

¹ المرجع نفسه، ص 05.

على مستوى الدول المتقدمة فقد إنخفض حجم صادراتها من معدل نمو بلغ 1.9% في عام 2008 إلى إنكماش بلغ معدله 11.7% في عام 2009، كما تحول نمو حجم وارداتها من 0.6% إلى إنكماش وصلت نسبته إلى 12.1% في عام 2009.

الشكل(16): حجم التجارة في الدول النامية



المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أفريل 2010، ص 09.

أما الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة، فقد تحول نمو حجم صادراتها من معدل 4% في 2008 إلى إنكماش بمعدل 8.2% في 2009 و سجلت وارداتها أيضا إنكماشاً بلغ معدله 8.4% في عام 2009 مقارنة بمعدل نمو بلغ 10.9% في عام 2008.

و فيما يخص شروط التبادل التجاري: تحسنت شروط التبادل التجاري بشكل كبير خاصة في الدول المتقدمة لتبلغ 2.7% في عام 2009 للإخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية و النفط التي تمثل جل وارداتها، و في المقابل حققت الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى تدهوراً في شروط التبادل التجاري بلغ معدله 5.1% في عام 2009 مقارنة بتحسّن بلغ 3.7% في عام 2008 لنفس الأسباب السابقة¹.

وبالنسبة لميزان المدفوعات: فقد كان أثر الأزمة المالية العالمية واضحاً على الحساب الجاري لموازين مدفوعات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، فقد إنخفض العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 529 مليار دولار في عام 2008 إلى 147 مليار دولار في عام 2009 في ظل الركود الذي سجلته اقتصادياتها، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أي فائض في حسابها الجاري طوال المدة (2001-2009) مواصلاً إرتفاعه إلى 378.4 في عام 2008 لينخفض إلى 95.5 في عام 2009 كما عرفت الموازنة الفدرالية عجزاً بلغ أعلى مستوى

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 08.

عام 2008 (485.5) مليار دولار و في عام 2009 وصل إلى (1.4) تريليون دولار، أما منطقة اليورو حققت عجزا كبيرا (216.84) مليار دولار عام 2008 لينخفض إلى 73.16 مليار دولار في عام 2009، و اليابان التي لم تمنعها الأزمة من تحقيق الفوائض إذ إنخفض في عام 2009 من (156.63) إلى (156.63) في عام 2008 .

و بالنسبة للدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد إنخفض فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 709 مليار دولار في عام 2008 إلى 322 مليار دولار في عام 2009 وذلك راجع إلى التراجع الحاد من فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من 348 مليار دولار في عام 2008 إلى 35 مليار دولار في عام 2009 إضافة إلى رابطة الدول المستقلة و الدول النامية الآسيوية¹.

الفرع الرابع: الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة و الخارجة للفترة (2009-2008)

تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة المالية العالمية، طبقا للجدول رقم (09) فإن حجم الإستثمارات الأجنبية الداخلة على مستوى العالم إنخفض من نحو (1771) مليار دولار عام 2008 إلى (1114) مليار دولار عام 2009، فيما إنخفضت الإستثمارات الخارجة من (2268) تريليون دولار إلى (1101) للأعوام (2007)، (2008)، (2009) و تراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الدول المتقدمة من (1018) تريليون دولار عام 2008 إلى (566) مليار دولار عام 2009 و الخارجة من (1572) تريليون دولار إلى (821) مليار دولار، كما تراجعت الإستثمارات الداخلة للدول النامية من (630) مليار دولار إلى (478) مليار دولار، و الخارجة من نحو (296) مليار دولار إلى (229) مليار دولار للمدة نفسها².

الجدول رقم (09): الإستثمارات المباشرة الداخلة و الخارجة للمدة (2009-2008)

(مليار دولار)

الأعوام		الإستثمارات الداخلة.		الإستثمارات الخارجة.	
البيان		2008	2009	2008	2009
الدول المتقدمة		1018	566	1572	821
الدول النامية		630	478	296	229

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 09 .

² تقرير الاستثمار العالمي عرض عام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (اونكتاد)، الأمم المتحدة، 2010، ص 19.

المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية بعد الأزمة (2011-2014)

بالرغم من إنتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2010 إلا أنه عاد ليعرف مرحلة جديدة من الإنكماش و الركود الاقتصادي تعددت و تشابكت أسبابها، والتي نتج عنها تباطؤ سريع في النمو مع بداية عام 2011 لتتزامن و أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وهو ما جعل دول العالم خاصة المتقدمة تعاني من بقايا أزمة الرهن العقاري و الخوف من وقوع الاقتصاد الأمريكي في الهاوية المالية و إستمرار السياسات التقشفية الأمر الذي أدى إلى تباطؤ الطلب العالمي ما أثر سلبا على أداء الاقتصادات النامية و الأسواق الناشئة هي الأخرى.

الفرع الأول: نمو الاقتصاد العالمي

كمحصلة للتطورات السابق، إنخفض نمو الناتج العالمي إلى 3.2 % في عام 2012 و 3.5% في عام 2013 مقارنة ب 3.9 % عام 2011 نتيجة تراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة و الركود الاقتصادي في منطقة اليورو و المملكة المتحدة كما تراجع النمو في اقتصادات الدول الناشئة و النامية وكذلك تراجعت اقتصادات دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي و دول إفريقيا جنوب الصحراء¹.

الجدول (10): معدلات النمو T اقتصاد العالمي (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	البيان
				الاعوام

¹ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، جانفي، 2013، ص 11.

الناتج العالمي	3.9%	3.2%	3.5%	4.1%
الاقتصادات المتقدمة	1.6%	1.3%	1.4%	2.2%
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8%	2.3%	2%	3%
منطقة اليورو	1.4%	-0.4%	-0.2%	1%
اليابان	-0.6%	2%	1.2%	0.7%
الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع	4%	1.8%	3.2%	3.9%
الاقتصادات الناشئة و النامية	6.3%	5.1%	5.5%	5.9%
الاقتصادات الآسيوية النامية	8.1%	6.6%	7.1%	7.5%
الصين	9.3%	7.8%	8.2%	8.5%
الهند	7.9%	4.5%	5.9%	6.4%
دول إفريقيا جنوب الصحراء	5.3%	4.8%	5.8%	5.7%

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يناير، 2013، ص 11.

ويعكس الجدول التالي تراجع نمو اقتصادات المناطق والدول الواردة فيه في عام 2012 و 2013 مقارنة بعام 2011 بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت إرتفاعاً طفيفاً في ناتجها من 1.8% إلى 2.3% بسبب إستمرار السياسات المالية التقشفية، وبالنسبة لاقتصاد اليابان فقد خرج من حالة الركود في عام 2012 حيث بلغ معدل النمو فيه 2% أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصاعد معدل النمو فيها من 3.5% إلى 5.2% خلال نفس الفترة.

بينما عانت منطقة اليورو بشكل عام من الركود الاقتصادي في عام 2012 وذلك بسبب السياسات المالية الإنكماشية وضعف الأوضاع المالية الناجمة من أزمة الديون السيادي محققة عجز ب(0.4%) وتراجع النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة والنامية في عام 2012 مقارنة بعام 2011 خاصة في الدول الآسيوية النامية بسبب إنخفاض الصادرات والتحديات الهيكلية التي تواجه النمو الاقتصادي في الهند والصين.

و يتوقع أن ينمو الناتج العالمي إلى 4.1% في عام 2014 وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى الركود الاقتصادي في منطقة اليورو يمكن الخروج منه بحلول عام 2014، ويأتي النمو الاقتصادي العالمي بشكل أساسي من النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية خاصة الصين والهند وكذلك الولايات المتحدة في عام 2013 و 2014 غير أن

الأداء الاقتصادي للاقتصادات الناشئة والنامية سوف يتأثر بضعف أداء الاقتصادات المتقدمة من خلال آلية الطلب الخارجي وشروط التبادل التجاري لمصدري السلع.

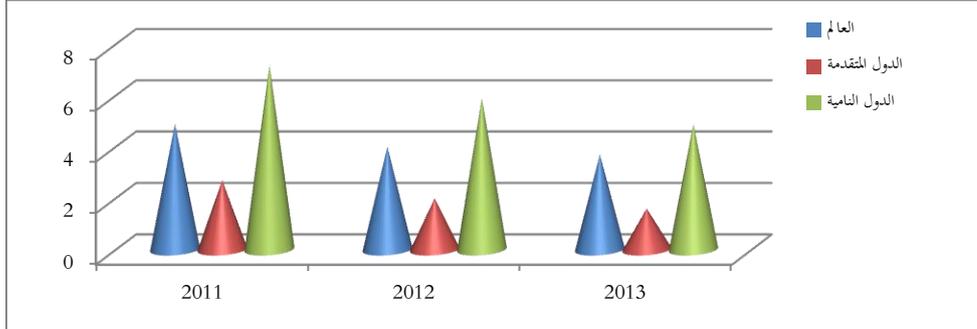
الفرع الثاني: معدلات التضخم و البطالة و التوظيف

إنعكست حالة الترقب و القلق التي سادت بشأن تطورات أزمة الديون السيادية الأوروبية على معدل التضخم بمختلف المجموعات الدخول في مرحلة الركود الاقتصادي(خاصة أوروبا) و ما تبع ذلك من سياسة التقشف المالي مما أدى إلى إرتفاع مستويات البطالة بالإضافة إلى الضغوط السلبية على الأجور و تراجع الطلب الكلي.

أولاً: معدل التضخم

إنجتهت معدلات التضخم العالمي نحو الإنخفاض في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية وإقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى على حد سواء خلال عام 2012 وذلك في ضوء تراجع النشاط الاقتصادي في عدد كبير من تلك الدول¹ و الشكل أدناه يوضح ذلك:

شكل (17): معدلات التضخم للدول المتقدمة و النامية



المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر، 2012، ص 12.

شهدت الدول المتقدمة كمجموعة إنخفاض معدل التضخم من 2.7% خلال عام 2011 إلى 2.0% عام 2012 و 1.6% عام 2013، كما شهدت مجموعة الدول النامية و الاقتصادات الناشئة الأخرى تراجع معدلات التضخم من 7.2% عام 2011 إلى 5.9% خلال 2012 و 4.9% عام 2013 عدا دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا التي شهدت إرتفاع معدل التضخم نتيجة إرتفاع كلفة الواردات النفطية و زيادة مستويات الإنفاق المالي في هذه الدول.

¹صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر، 2012، ص 12.

ثانيا: معدلات البطالة و التوظيف

يمثل إرتفاع معدل البطالة التحدي الرئيسي الذي يواجه تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة العالمية و يترتب عليه عدم نمو الأجور و تدني طلب المستهلكين وضعف الطلب الكلي و إهتزاز ثقة الأعمال و زيادة نسبة تعثر سداد الديون. إذ إستمرت معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة مستوياتها المرتفعة خاصة في منطقة اليورو و الولايات المتحدة الأمريكية بلغ معدلها نحو 8% في المتوسط، ورغم الجهود هذه الدول إذ قامت بتقديم حزم مالية لخلق فرص عمل جديدة لكن العكس ما حصل إثر أزمة الديون السيادية حيث قامت الدول بتقليص عدد العاملين في الدوائر الحكومية لضبط الإنفاق العام (أي تفاقم البطالة) إضافة إلى أن معدل نمو الوظائف لم يتجاوز نسبة 0.6 عام 2012، و إتصفت عملية إنتعاش التوظيف لدى الدول النامية بأنها أكثر قوة من الاقتصادات المتقدمة و يتضح ذلك بمقارنة حجم العجز في الوظائف بمعدل الوظائف قبل الأزمة في عام 2007¹ كما هو وارد أدناه في الجداول (11) و الشكل (18).

الجدول رقم (11): معدلات البطالة

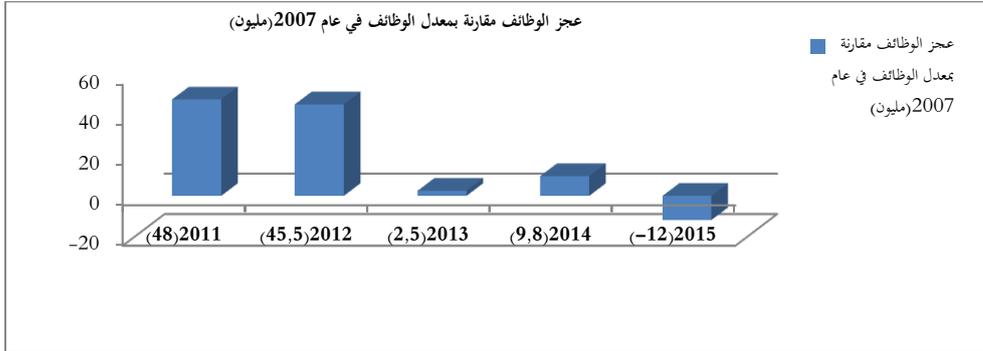
التوقعات					
2014	2013	2012	2011	الأعوام	البيان
%7.8	%8.1	%8.0	%7.9		الإقتصادات المتقدمة
%7.3	%7.5	%7.4	%7.7		الإقتصادات المتقدمة الرئيسية
%11.2	%11.5	%11.2	%10.2		منطقة اليورو

المصدر: صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر، 2012، ص 20.

إرتفع معدل البطالة في دول الاقتصادات المتقدمة من 7.9% في عام 2011 إلى 8.0% في عام 2012 و إنخفض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من 8.95% إلى 8.23% و في منطقة اليورو إرتفع المعدل من 10.2% إلى 11.2% في عام 2012 و في اليابان، إنخفض المعدل من 4.6% إلى 4.5%، بينما يتوقع إرتفاع المعدل في دول الاقتصادات المتقدمة و دول الاقتصادات المتقدمة الرئيسية وكذلك في دول منطقة اليورو في عام 2013 و 2014 بنسب طفيفة عن عام 2012.

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره ص 12.

الشكل (18): عجز الوظائف مقارنة بمعدل الوظائف في عام 2007

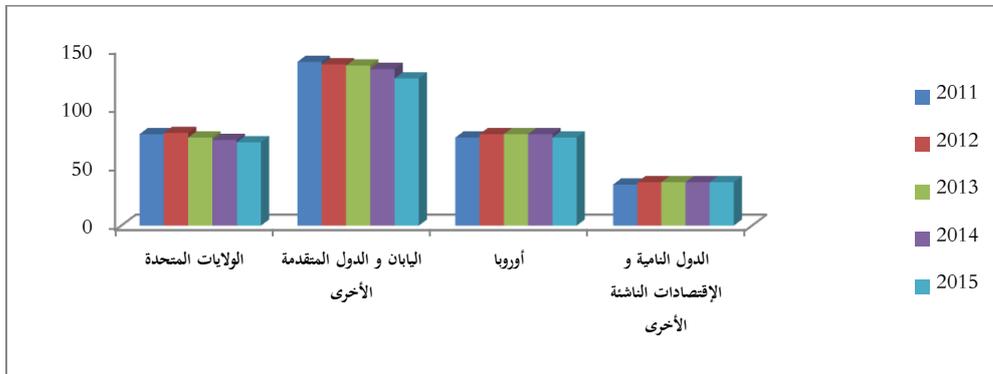


المصدر: تقرير الأمم المتحدة، "حالة الاقتصاد العالمي و آفاق تطوره"، 2012، ص.05.

الفرع الثالث: الدين الحكومي

من التحديات الهامة التي تواجه نمو الاقتصاد العالمي أيضاً مشكلة المديونية وقد إرتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من مناطق العالم المتقدمة منها و النامية. ويتوقع أن تواصل إرتفاعها وقد تراوحت ما بين 73% إلى 77% في المتوسط في منطقة اليورو والولايات المتحدة على التوالي في عامي 2011 و 2012 كما شهدت الدول النامية الآسيوية إرتفاعاً أكثر حدة ضمن مجموعة الدول النامية¹. و الشكل أدناه يبين ذلك.

شكل رقم (19): نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي (2011-2015)



المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي، دائرة التنمية الإقتصادية، عجمان، 2013، ص.06.

تطورت مشكلة الديون السيادية في إطار برامج الإنقاذ المالي للبنوك إثر إنفجار أزمة العقارات مما أدى إلى تحول الديون الخاصة إلى ديون سيادية وترجع أسباب مشكلة الديون إلى عدة عوامل تتضمن عوامة التمويل وتيسير شروطه

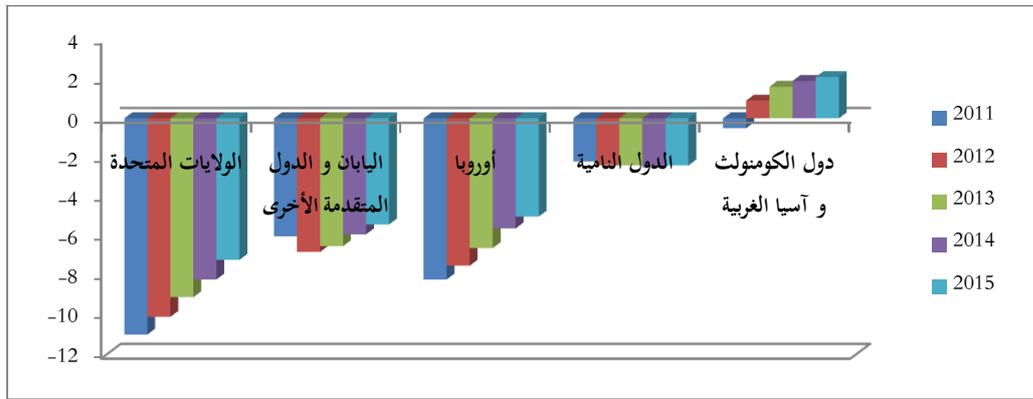
¹ التقرير الإقتصادي السنوي، دائرة التنمية الإقتصادية، عجمان، 2013، ص.06.

والأزمة المالية العالمية وأزمة العقارات والسياسات المالية المتبعة وقد تفاقمت مشكلة الديون السيادية في منطقة اليورو إثر عجز العديد من دول المنطقة عن السداد .

الفرع الرابع: عجز الموازنة العامة (2011-2015)

تواجه معظم الدول المؤثرة في تطور الاقتصاد العالمي إختلالات مالية تتمثل في عجز الموازنة وإرتفاع نسبهته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية ويتوقع أن يستمر ذلك حتى عام 2015 خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو كما يتضح ذلك في الشكل أدناه .

الشكل رقم(20): عجز الموازنة العامة(2011-2015)



المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي، دائرة التنمية الإقتصادية، عجمان، 2013، ص 07.

جدول رقم(12): عجز الموازنة العامة(2011-2015)

الأعوام	الدول	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان و الدول المتقدمة الأخرى	أوروبا	الدول النامية	دول الكومنولث و آسيا الغربية
2011		-11%	-8.2%	-6%	-2.2%	-0.5%
2012		-10.1%	-7.5%	-6.8%	-2.4%	0.9%
2013		-9.1%	-6.6%	-6.5%	-2.4%	1.6%
2014		-8.2%	-5.6%	-5.9%	-2.5%	1.9%
2015		-7.2%	-5%	-5.4%	-2.4%	2.1%

المصدر: التقرير الإقتصادي السنوي، دائرة التنمية الإقتصادية، عجمان، 2013، ص 07.

إتبعته الولايات المتحدة الأمريكية سياسات مالية إنكماشية لمواجهة عجز الموازنة ولكنها تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى خفض الطلب الكلي ورفع معدلات البطالة وخفض ثقة الأعمال والمستهلكين وتؤثر على القطاع العقاري بزيادة حالات حبس الرهن بما ينعكس سلباً على القطاع المصرفي إضافة إلى التحديات سابقة الذكر التي تواجه الاقتصادات المتقدمة فإن، الاقتصادات النامية خاصة الصين تعاني من مشاكل داخلية تتمثل في ضعف الطلب على الاستثمار ونقص التمويل في بعض القطاعات الاقتصادية وفائض في الطاقة الإنتاجية في قطاعات أخرى وتمثل المخاطر في احتمال حدوث تباطؤ حاد في الاقتصادات النامية التي قادت النمو العالمي خاصة في الصين.

الفرع الخامس: التجارة و المدفوعات

تراجعت معدلات نمو التجارة العالمية خلال عام 2012 بصورة كبيرة وقد جاء هذا التراجع إنعكاساً لحالة الركود الاقتصادي وتباطؤ النمو التي ألمت بالعديد من اقتصادات الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، فضلاً عن تأثر التجارة بالدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى سلباً بحالة الركود في هذه المجموعة بإعتبارها الشريك التجاري الأكثر أهمية للبلدان النامية و بدأت الأسعار في الإنخفاض (أسعار السلع الأولية و أسعار المستهلكين) بصورة طفيفة بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال النصف الأول من العام 2011¹، الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(13): حجم التجارة للدول المتقدمة و النامية (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
5.5%	3.8%	2.8%	5.9%	حجم التجارة في العالم
				الواردات
4.2%	2.2%	1.2%	4.6%	الاقتصادات المتقدمة
7.8%	6.5%	6.1%	8.4%	اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية
				الصادرات
4.5%	2.8%	2.1%	5.6%	الاقتصادات المتقدمة
6.9%	5.5%	3.6%	6.6%	اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية
				أسعار السلع الأولية

¹ صندوق النقد الدولي، "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، جانفي، 2013، ص 14.

النفط	31.6%	1.0%	-5.1%	-2.9%
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)	17.8%	-9.8%	-3.0%	-3.0%
اسعار المستهلكين	2.7%	2.0%	1.6%	1.8%
اقتصاديات متقدمة	7.2%	6.1%	6.1%	5.5%
اقتصادات السوق الصاعدة والنامية .				

المصدر: صندوق النقد الدولي، "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، جانفي، 2013، ص 14.

على مستوى الدول المتقدمة كمجموعة، إنخفض معدل نمو صادراتها ليلعب نحو 2.1% عام 2012 و 2.8% عام 2013 مقابل 5.6% عام 2011، كما إنخفض معدل نمو وارداتها ليلعب 1.2% عام 2012 و 2.2% عام 2013 مقابل 4.6% عام 2011 ونظرا لأن أسواق الدول المتقدمة هي المستقبل الرئيسي لصادرات الدول النامية فقد أثر معدل نمو اقتصادات وتجارة الدول المتقدمة على تجارة الدول النامية، حيث إنخفض معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليلعب نحو 3.6% عام 2012 و 5.5% عام 2013 مقابل 6.6% عام 2011، كما تراجع معدل نمو وارداتها من 8.4% خلال عام 2011 ليقصر على نحو 6.1% عام 2012 و 6.5% عام 2013.

بالنسبة لموازن المدفوعات: فقد إنخفض العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة وقد تباينت التغيرات في الحساب الجاري لدول هذه المجموعة، ففي الوقت الذي شهد فيه العجز ثبات نسبي له في الولايات المتحدة، فقد تراجع الفائض المحقق في اليابان أما في منطقة اليورو فقد ساهمت الإجراءات التقشفية في إرتفاع فائض الحساب الجاري، و بالنسبة لمجموعة الدول النامية فقد إنخفض فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة إثر الإنخفاض في الأسعار العالمية لبعض المواد الأولية والمعادن، وأسعار الغذاء، إضافة إلى أثر تراجع صادرات هذه الدول إلى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو وكانت أكثر الدول المتأثرة بهذه التطورات مجموعة رابطة الدول المستقلة ومجموعة الدول النامية الآسيوية ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹. و الجدول الآتي يوضح ذلك:

¹ صندوق النقد الدولي، "آفاق الإقتصاد الدولي"، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الجدول رقم(14): الحساب الجاري لدول العالم (2011- 2015)

(نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي)

التوقعات					
2014	2013	2012	2011	الأعوام	الدول
%2.3	%1.5	%1.3	%1.6	الاقتصادات المتقدمة	
%1.4	%1.3	%1.1	%0.4	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
%0.27-	%0.29-	%0.4-	%0.2-	منطقة اليورو	
%1.4	%1.1	%0.9	%1.6	الاقتصادات الآسيوية النامية	

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2012، ص 09.

إنخفض الفائض في الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في موازين مدفوعات دول الاقتصادات المتقدمة من 1.6% في عام 2011 إلى 1.3% في عام 2012، و 1.5% في عام 2013. حيث إنخفض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.0% في عام 2011 إلى 3.1% في عام 2012 و 2013، وفي منطقة اليورو سجل الحساب الجاري عجزًا مقداره 0.4% ليصل إلى 0.3% في عام 2013، وفي اليابان إنخفض الفائض من 1.6% في عام 2012، ليرتفع الفائض إلى 2.3% في عام 2013، وفي دول الاقتصادات الآسيوية النامية، إنخفض الفائض من 1.6% في عام 2011 إلى 0.9% في عام 2012، ويتوقع أن يبلغ الفائض 1.1% في عام 2013 .

المبحث الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة للدول المتقدمة و النامية بالأزمة المالية العالمية الراهنة

يعتبر العجز في الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأسباب الهيكلية التي عجلت في إنفجار الأزمة المالية العالمية والتي ألقّت بتداعياتها على باقي دول العالم حيث لم تكن الموازنة العامة للدول النامية بعيدة عن هذه التداعيات وهذا ما سوف نتعرض إليه في هذا المبحث من خلال تبين علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة المالية العالمية في الدول المتقدمة و النامية.

المطلب الأول: علاقة الأزمة المالية بالعجز في الموازنة العامة

قبل التطرق إلى أبعاد العلاقة بين الأزمة المالية العالمية و عجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة والنامية، علينا أن نوضح الفرق بين الإقتصاد العيني و الإقتصاد المالي، فالإقتصاد الحقيقي هو كل ما يتعلق بالأصول العينية مثل الأراضي و

المصانع، ولكن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي، إذ لابد أن يكون بجانبه الاقتصاد المالي بأدواته و أصوله المالية المتنوعة مثل السندات و الأسهم و الأوراق و التي جميعها تسهل التعامل و التداول في الاقتصاد العيني و ترفع القيمة الاقتصادية للموارد، وعندما يقوم القطاع المالي بالتوسع في إصدار أنواع متعددة من الأصول المالية و بشكل مستقل و بعيدا عما يحدث في الاقتصاد العيني فإن ذلك يؤدي إلى وقوع الأزمات المالية التي تلقي بآثارها و تداعياتها على الاقتصاد العيني مثل إنخفاض الإنتاج و الصادرات وارتفاع معدلات البطالة مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة و بالتالي تفاقم المديونية للدولة.

وهذا ما حدث في الأزمة المالية العالمية حيث إعتبرت أزمة مالية بالدرجة الأولى و لكنها ولدت و تفاقت نتيجة تدهور الاقتصاد الحقيقي و التوسع الكبير في الأصول المالية و باستقلالية كبيرة عما يحدث في الاقتصاد العيني¹.

المطلب الثاني: علاقة أزمة الرهن العقاري بعجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة

يحاول هذا المطلب إبراز أبعاد العلاقة بين العجز في الموازنة العامة و أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية و منطقة اليورو.

الفرع الأول: علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة المالية الراهنة في أمريكا

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة مبعثها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعتبر تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة و المتمثلة أساسا في عجز الموازنة العامة و ارتفاع معدلات البطالة و التضخم و إنخفاض النمو الاقتصادي و تزايد حجم المديونية من الأسباب الرئيسية التي عجلت بإنفجار الأزمة المالية العالمية.

و عموما يمكن القول أن هناك جملة من العوامل أيضا تقف وراء هذه الأزمة، وأن هذه العوامل تتعلق بأساسيات السوق، وترتبط أساسيات السوق بالعجز الثلاثي، (أي العجز في الحساب الجاري و الميزان التجاري و الموازنة العامة) التي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية وما ينطوي عليه من التباطؤ و تدهور الأوضاع الاقتصادية و إنخفاض أرباح الشركات و لجوء الحكومات الأمريكية إلى إتباع سياسات نقدية متعثرة.

حيث أن العجز الثلاثي الأمريكي قد تسبب في وجود ركاب من المديونية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الولايات المتحدة مما جعلها أكبر دولة مدينة في العالم، حيث تعود هذه العجزات لأسباب كثيرة منها ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي

¹ محي محمد مسعد، "دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2010 ص 206.

لدى المجتمع و الحكومة الأمريكية و إنخفاض معدلات الإدخار، وكذلك الإنخفاض في القدرة التنافسية التجارية للسلع الأمريكية لاسيما مع اليابان و الصين¹.
و سوف نوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(15): العجز الثلاثي في الاقتصاد الأمريكي للمدة (2001-2009)

(مليار دولار)

الأعوام العجوزات	الحساب الجاري (-)	الميزان التجاري (-)	الموازنة العامة (-)
2001	397.1	364.3	128.2
2002	520.6	420.5	157.7
2003	630.4	494.1	377.5
2004	747.5	609.3	412.7
2005	802.6	714.1	318.3
2006	718.0	759.2	248.1
2007	668.8	702.0	160.7
2008	784.3	698.5	458.5
2009	95.5	374.908	1421.7

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، "السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية و المالية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 99.

يبين الجدول رقم(15)، العجز الثلاثي للولايات المتحدة الأمريكية حيث يتضح أنها لم تحقق أي فائض في حسابها الجاري طوال المدة (2001 2009) إذ كان العجز في الحساب الجاري (-397.1) مليار دولار عام 2001 ثم إرتفع إلى (802.6) مليار دولار عام 2005 لينخفض بعد ذلك إلى (-95.5) مليار دولار عام 2004 ثم إلى (-802.6) مليار دولار عام (2005) لينخفض بعد ذلك إلى (-95.5) مليار دولار عام 2009، أما الميزان التجاري فقد حقق عجز بلغ (-714.1) مليار دولار عام 2005 ولكنه إنخفض إلى (-374.9) مليار دولار عام 2009 أما أكبر عجز سجله فكان عام 2006 إذ وصل إلى (-759.2).

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

وقد حققت الموازنة الفدرالية عجزا بلغ (-128.2) مليار دولار عام 2001 بعدها إستمرت الموازنة تحقيق عجز مستمر بلغ (157.7) مليار دولار عام 2002 ووصل إلى أعلى مستوى له عام 2008 إذ بلغ (458.5) مليار دولار وفي عام 2009 وصل العجز إلى (1.4) تريليون دولار.

أما أبعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الأزمة المالية العالمية يمكن تبينها في النقاط التالية:

أولاً: علاقة الدين الفدرالي بالعجز في الموازنة العامة و أزمة الرهن العقاري

هناك علاقة طردية بين العجز في الموازنة الحكومية و الدين العام إذ يزداد الدين العام مع زيادة العجز في الموازنة العامة فهما يعتبران من الأسباب الرئيسية التي فاقمت أزمة الرهن العقاري، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تمويل العجز في موازنتها العامة من خلال إصدار سندات الخزنة وهذا يحتم عليها أن تدفع فائدة على سندات الدين للذين يحملونها من أفراد و شركات الدول، فمع العجز الكبير في الموازنة الحكومية الأمريكية ازدادت مبالغ الديون الحكومية، وهذا ما أدى إلى تراكم سندات الخزينة مما شكل توقعاً بارتفاع التضخم، وقد إرتفع معدل العائد على سندات الخزينة لمدة (10) إلى نحو (50) نقطة من 32.5% إلى 37.5% وهذه ليست زيادة في التكاليف الافتراض الحكومية المقبلة بل ساهمت حتى في تكاليف إنتعاش قطاعات الإسكان و غيرها من القطاعات على أساس حساسية أسعار الفائدة. وتعتبر تكاليف الحرب التي تقودها أمريكا من أهم أسباب إرتفاع المديونية الخارجية و الداخلية للولايات المتحدة في العالم ، إذ أخذت تزداد بشكل كبير في الأعوام الأخيرة و خاصة فيما يتعلق بحربي أفغانستان 2001 و العراق عام 2003¹.

ثانياً: البطالة و التضخم

تعتبر البطالة و التضخم من أهم المشاكل التي يعاني منها أي إقتصاد في العالم سواء كان متقدماً أم نامياً، فالبطالة و التضخم تزيد من أعباء الموازنة العامة للدولة من خلال إلزام الدولة بتوفير الأموال اللازمة للحد من البطالة أي التأمين ضد البطالة، وإستخدام السياسة الاقتصادية لمعالجة التضخم، فهذا الأخير يعبر عن زيادة الأسعار بشكل مستمر مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية أي إنخفاض الطلب على السلع المحلية وبتالي إنخفاض الطلب على الصادرات، و زيادة الواردات ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم البطالة والتضخم في الأعوام الأخيرة هي الأزمة المالية العالمية و التي

¹ عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص 255.

تسببت في ركود اقتصادي نتج عنه قيام المؤسسات الإنتاجية بتسريح العاملين لديها مما فاقم مشكلة البطالة وهو ما يلزم الدولة التدخل وتعويض العاملين الذين تم تسريحهم ما يزيد من أعباء الدولة، إذ إرتفعت تخصيصات التأمين ضد البطالة في الولايات المتحدة من (33.2) مليار دولار عام 2007 إلى (51.7) مليار دولار عام 2008 ثم إرتفعت إلى (139.8) مليار دولار عام 2009¹.

الفرع الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة في منطقة اليورو

إن الشراكة الأولى للأزمة المالية العالمية إنطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، إلا أن هذه الشراكة سرعان ما إمتدت إلى دول العالم الأخرى بشكل تدريجي فكانت منطقة اليورو الأكثر تضررا من الدول الأخرى بحكم قوة الترابط و التشابك بين المعاملات الاقتصادية بينهما، فنجد أن الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية يشكلا أضخم شريكين تجاريين في العالم حيث تشكل نسبة التجارة بينهما 40% من التجارة العالمية ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من بليون دولار في اليوم كما يبلغ حجم الإستثمار بين الجانبين 1.8 ترليون دولار سنويا. ومما سبق نتج عن الأزمة العالمية ركود في الإتحاد الأوروبي ترتب عليه ضخ سيولة لتحفيز الإستدانة الخارجية و هو ما نتج عنه تباطؤ في معدل النمو و بالتالي إزداد العجز في الموازنة العامة، إذ عجزت دول منطقة اليورو عن سداد ديونها السيادية، و عليه يمكن تبين العجز المسجل في كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي سنة 2010² من خلال الجدول الرقم (16).

جدول رقم(16): نسبة العجز في الموازنة العامة في دول منطقة اليورو لسنة 2010

الدولة	نسبة العجز في الميزانية	الدولة	نسبة العجز في الميزانية
ارلندا	14.7%	بلجيكا	5.8%
اليونان	12.2%	قبرص	5.7%
إسبانيا	10.1%	النمسا	5.5%
فرنسا	8.2%	إيطاليا	5.3%
البرتغال	8.0%	ألمانيا	5.0%

¹ عبد الكريم الشنجر العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع بق ذكره، ص 105.

² أميمة خالد، " أزمة الديون الياضية الأوروبية و إنعكاساتها على موازين المدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2001، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، دفعة 2012، ص 47.

سلوفينيا	-7.0%	فنلندا	-4.5%
نيوزلندا	-6.1%	مالطا	-4.5%
تشيكوسلويفيا	-6.0%	لوكسمبورج	-4.2%

المصدر: أحميمة خالد، " أزمة الديون السيادية الأوروبية و إنعكاساتها على موازين المدفوعات دول المغرب العربي" (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005.2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، دفعة 2012، ص 47.

نلاحظ من هذا الجدول أن المعدلات المرتفعة لنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تتعلق بإيرلندا، اليونان و البرتغال و إسبانيا حيث تقدر على التوالي ب 31.3%، 10.6%، 9.8%، 9.3%. فنجد أن هذه الدول تعاني من مشاكل مزدوجة من جهة ديون عمومية مرتفعة تستدعي تسديد الأقساط و الخدمات سنويا، ما يزيد في تعميق العجز في الموازنة العامة، بما فيها ديون خارجية مهمة ذات مدى زمني طويل الأجل، فضلا عن تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد التي تجعل الإيرادات في مستويات دنيا و تؤثر هذه الدول بأزمة الرهن العقاري و التي تعد من أهم الأسباب التي فاقمت في عجز الموازنة العامة لمنطقة اليورو مما أدى إلى تراكم و تفشي أزمة الديون السيادية في هذه الدول.

وتكمن مظاهر العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الأزمة المالية العالمية في منطقة اليورو في النقاط التالية¹:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

حققت دول اليورو معدلات معتدلة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعد ولادة اليورو فمنذ أن تم إطلاق هذه العملة عام 1999 بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي نحو (2.1%) ثم إرتفع إلى 3.8% عام 2000 و إنخفض إلى 0.9% و 0.8% عامي 2002، 2003 على التوالي ليرتفع بعد ذلك إلى 3.0% عام 2008 ولكنه إنخفض بنسبة 4.1% عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية التي كان لها الأثر البالغ على إنخفاض الطلب العالمي على السلع الصناعية و الزراعية.

ثانيا: البطالة

¹ عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

تعد البطالة من أهم التحديات التي تواجهها منطقة اليورو، فعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها دول هذه المنطقة، وخاصة ولادة اليورو كعملة موحدة لها ثقلها على المستوى النظام النقدي الدولي، إلا أن معدلات البطالة كانت مرتفعة نتيجة للأزمة المالية العالمية، حيث أن معدلات البطالة المرتفعة يترتب عليها العديد من المشاكل الإجتماعية إذ يقع على عاتق دول منطقة اليورو إتباع برامج التأمين ضد البطالة مما يجعل موازنتها العامة تعاني المزيد من العجز.

ثالثا: الديون الخارجية لمنطقة اليورو

أخذت الديون الخارجية لدول العالم ترتفع بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، ويعود السبب في زيادة الديون الخارجية في منطقة اليورو إلى إرتفاع الديون الخارجية لمعظم الدول في المجموعة، وبفعل الأزمة المالية العالمية إرتفع الدين الحكومي العام في منطقة اليورو ككل إلى (8.3%) للمدة الممتدة (2006، 2009) أي ما يعادل نسبة (21.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقد سجل الدين الحكومي ما نسبته 60% من الدين الخارجي بالنسبة لليونان عام 2004 إذ أن عضوية هذه الدول في منطقة اليورو عزز من ثقة المستثمرين فأرتفع الطلب الحكومي على الديون الخارجية بشكل عالي جدا.

جدول رقم (17): الدين الاجمالي و الصافي الحكومي الخارجي لمنطقة اليورو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

المدة	الدين الخارجي	الدين الخارجي الصافي	الدين الحكومي
2005	94.4%	7.7%	14.1%
2006	101.8%	6.4%	13.0%
2007	110.8%	6.6%	13.8%
2008	118.6%	14.6%	18.3%
2009	116.6%	12.6%	21.4%

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، "السيولة الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية و المالية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 127.

ويوضح الجدول رقم (17) الدين الخارجي الإجمالي و الصافي و الدين الحكومي الخارجي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول اليورو، إذ إرتفع إجمالي الدين الخارجي لمجموع دول اليورو، إلى ما نسبته (101.5 110.8 118.6%) للأعوام من 2006 2007 2008 على التوالي، ثم إنخفض إلى (116.6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009، أما الدين الخارجي الصافي فقد بلغ (7.7%) عام (2005) لينخفض بعدها إلى (6.4%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 ثم إرتفع إلى (6.6%) و (14.6%) لعامي 2007 و 2008 على التوالي ثم إنخفض إلى (12.6%) عام 2009.

المطلب الثالث: علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة المالية الراهنة في الدول النامية و الناشئة

لقد حاولنا في هذا المطلب التعرض الى قنوات إنتقال الأزمة المالية العالمية الى الدول النامية وكيف أثرت على الموازنة العامة لها.

الفرع الأول: قنوات انتقال أزمة الرهن العقاري إلى الدول النامية و الناشئة

بالرغم من أن الدول النامية لم تكن سبب في الأزمة المالية بل تم تصديرها إليها من دول المراكز العالية وخاصة الاقتصاد الأمريكي وهو المسبب الأساسي للأزمة المالية الأخيرة وبقية الاقتصادات الرئيسية، عبر عدة قنوات كإنخفاض الطلب على السلع الأولية في هذه الدول بالتزامن مع إنخفاض تحويلات العاملين و المساعدات المقدمة للدول النامية، ومن أهم الدول التي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية هي الدول التي تعاني من عجز كبير في موازنتها الحكومية و الدول ذات العجزات في موازين حساباتها الجارية مع إرتفاع الضغط على عملاتها و معدلات التضخم وأيضا الدول الأكثر اعتمادا في صادراتها على الدول المتأثرة بالأزمة المالية العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر¹.

وقد تعددت القنوات التي إنتقلت من خلالها الاضطرابات الناجمة عن الأزمات المالية العالمية إلى الدول النامية من أهم هذه القنوات ما يلي²:

¹ abdelkader beltas « la crise de sub-prime » et le déclenchement de la crise financière internationale, édition légende, Algerie, 2009. p.66.

² عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص 78.

القناة الأولى: من خلال صافي تدفقات الاستثمار الخاص مثل الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى الحصول على حصة دائمة في موجودات الشركات في الدول النامية، وكذلك تدفقات حوافظ الأسهم.

القناة الثانية: صافي تدفقات الديون الخاصة القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل.

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدول النامية و الناشئة

لم تكن الموازنة العامة للدول النامية و الناشئة بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية كونها تعتمد بشكل كبير على الدول المتقدمة في تعاملاتها الخارجية من خلال إنخفاض صادراتها من حيث الكمية و الأسعار نتيجة الركود العالمي في الدول الصناعية، كما أن إنخفاض الإستثمارات المباشرة و حركة الأموال عبر العالم كالإستثمارات غير المباشرة خاصة في البورصات المختلفة وتوقعات إنخفاض حركة الإقراض العالمية بصورة ملحوظة مع أزمات السيولة المتصاعدة للمؤسسات المالية و البنوك و المصارف ووصولها إلى الدول و عائداتها من النقد الأجنبي وفي مقدمتها المصدرة للمواد الأولية من إنخفاض الطلب و أسعار هذه المواد الأولية، أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة و نقص فرص التشغيل و ما تعانیه من إتساع نطاق الفقر.

وهذا بدوره أدى إلى إرتفاع عجز الموازنات العامة للدول النامية وذلك من خلال إنخفاض موارد النقد الأجنبي و متغيرات سعر الصرف للعملة المحلية بما تعانیه هذه التغيرات من إرتفاع تكلفة الواردات، و يضاعف من كل ذلك أزمة الائتمان الدولي و تراجع الثقة في المعاملات بين بنوك العالم و ما يمكن أن يلحق بالإحتياطات الرسمية للدول النامية من متغيرات سلبية تؤثر على رصيدها من النقد الأجنبي وجميع هذه المتغيرات تصب في النهاية في خانة إنخفاض معدلات النمو¹.

حيث إنعكست آثار الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدول النامية و الناشئة من خلال الآتي²:

أولاً: تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008، فالدول النامية هي إحدى حلقات النظام الاقتصادي العالمي و الذي يمثل محور هذا النظام هو الاقتصاد الأمريكي، حيث لم يقتصر أثرها على القطاع المالي بل تعدته إلى الإقتصاد الحقيقي، من خلال أن الركود الاقتصادي الذي أفرزته الأزمة المذكورة قلل من مستوى الطلب على صادرات الدول النامية، و بما أن الصادرات هي التي تقود إرتفاع معدلات النمو في

¹ محي محمد معد، مرجع سبق ذكره، ص 206.

² عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 258.259.

هذه الدول فإن تراجعها ينعكس في تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، وهذا بدوره يؤثر على الموازنة العامة من خلال انخفاض الإيرادات العامة و بالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة.

ثانياً: تقلبات أسعار السلع الأساسية

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى إنخفاض في أسعار السلع الأولية و مصادر الطاقة دون شك كان أثر عكسياً على الدول النامية المصدر لها، إذ تعتمد بعض هذه الدول بشكل كبير على صادراتها إلى الدول المتقدمة من أجل خدمة ديونها الخارجية و سداد قائمة استيراداتها، ومن ثم فإن أي تراجع في أسعار صادراتها يثبط قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، كما أن تراجع أسعار مصادر الطاقة و خاصة النفط الخام كان لها الأثر البالغ على الدول المصدر له كالعراق و دول الخليج و غيرها كونها تعتمد بشكل شبه تام على إيرادات النفط الخام في وضع الموازنة العامة، و مما سبق نجد أن نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية إزدادات معدلات العجز في الموازنة العامة للدول النامية.

ثالثاً: التمويل الرسمي للدول النامية

إرتفاع حجم التمويل الرسمي الخارجي للدول النامية في ظل تداعيات الأزمة المالية في جميع بنوده و التي تشمل القروض الثنائية و متعددة الأطراف (كقروض صندوق النقد الدولي و مؤسسات البنك الدولي و المنح و المساعدات الإنمائية الرسمية)، فقد تسارع التدفق الصافي للقروض متوسطة وطويلة الأجل من قبل صندوق النقد الدولي و مصارف التنمية متعددة الأطراف وهو ما يعكس القرار الذي اتخذته مجموعة العشرين في لندن في 2009 لتوالي هذه المؤسسات دوراً مركزياً في الإستجابة للأزمات في الدول النامية.

جدول رقم(18): صافي التمويل الرسمي للدول النامية من (2007-2009) (مليار دولار)

الأعوام	البيان	2007	2008	2009
المنح الرسمية		76.1	86.4	95.0
المساعدات الائتمانية الرسمية		1.9	2.1	2.5
القروض		(0.1)	27.8	76.4
الثنائية		(11.4)	(2.5)	5.6

70.8	30.3	11.4	متعددة الأطراف
11.3	2.7	0.3	البنك الدولي
5.6	4.6	5.5	المؤسسة الدولية للتنمية
26.3	9.9	(5.2)	صندوق النقد الدولي
171.4	114.2	76.1	المجموع

(الأرقام بين الأقواس تمثل نموا سالبا)

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، "السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص129.

يعكس الجدول رقم (18) إرتفاع عمليات التمويل الدولي لجميع مؤسسات التمويل الرسمي خلال الأزمة المالية العالمية فازداد المجموع الكلي للتمويل الرسمي إلى الدول النامية نحو(76.1)، (114.2)، (171.4) مليار دولار للأعوام (2007 2008 2009) على التوالي، وتعود هذه الزيادة إلى إرتفاع حجم المنح الرسمية بمقدار (76.1) (86.4)، (95.0) مليار دولار و القروض (0.1)، (27.8)، (76.4)، مليار دولار والقروض متعددة الأطراف بنحو (11.4)، (30.3)، (70.8) مليار دولار للأعوام المذكورة.

رابعا: تحويلات المهاجرين

تعد تحويلات العاملين التحسيد الحقيقي لفوائد هجرة الأيدي العاملة من دولة ما إذ تساهم في الحصول على العملة الأجنبية لدول المنشأ مما يساعد على تصحيح أرصدة الحساب الجاري لها، ففي بعض الدول تساهم التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرين بنسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على المضاعف، فهي تؤثر في جانب الطلب مما يحفز النشاط الاقتصادي، وعلى مستوى الأسرة يمكن أن تساهم التحويلات المالية في الحد من الفقر و تنمية رأس المال البشري عن طريق الإنفاق على التعليم و الرعاية الصحية بالنسبة للمستفيدين منها. حيث تؤثر تحويلات العاملين على دول المنشأة من خلال التأثير على توزيع الدخل فهي تساهم في زيادة دخول العائلات الفقيرة، كما أنها تحقق و فرات إضافية للتنمية الاقتصادية، وأيضا تترك أثارا إيجابية على ميزان المدفوعات عن طريق توفير النقد الأجنبي مما يساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة من العملة الصعبة.

وقد أثرت الأزمة المالية العالمية سلبا على مستوى تحويلات المهاجرين، إذ سجلت معدلات تشغيل العاملين الأجانب خسارة كبيرة في مختلف أنحاء العالم خاصة في القطاعات الأكثر حساسية للدورات الاقتصادية مثل (قطاعات البناء و التشييد و الصناعة، و الخدمات المالية، و تجارة التجزئة، و السياحة و السفر) إذ ارتفعت معدلات البطالة للعمالة المهاجرة في كثير من الدول المتقدمة وعلى رأسها المملكة المتحدة و الولايات المتحدة كونها وضعت سياسات العمل المشجعة لإستبدال العمالة الأجنبية بال محلية، مما ساهم في تراجع تحويلات المهاجرين الأمر الذي أثر على وضع ميزان المدفوعات و الموازنة العامة، من خلال إنخفاض تدفق النقد الاجنبي.

الجدول رقم(19): تدفقات تحويلات العاملين إلى الدول النامية

نسبة مئوية		مليار دولار			البيان	
2009	2008	2007	2009	2008		2007
0.8	20.3	23.7	86	85	71	شرق آسيا و المحيط الهادئ
(22.7)	16.5	38.6	35	46	39	أوروبا ووسط آسيا
(12.3)	2.3	7.1	57	64	63	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
(6.8)	12.0	21.5	34	36	32	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
4.8	32.6	27.1	75	72	54	جنوب آسيا
(3.8)	16.0	47.1	21	22	19	إفريقيا جنوب الصحراء
3.3	32.5	27.9	23	22	17	الدول منخفضة الدخل

(6.0)	15.8	22.6	285	303	262	الدول متوسطة الدخل
(5.4)	16.8	22.9	308	325	278	جميع الدول النامية
(5.9)	15.3	21.1	417	444	385	العالم

(الأرقام بين الأقواس تمثل نمو سالبا).

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، "السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص130.

ويظهر الجدول رقم (19) أن حجم تحويلات العاملين لمجموعة الدول النامية ارتفع من (278) مليار دولار و بمعدل نمو (22.9%) عام 2007 إلى نحو (325) مليار دولار عام 2008 وبمعدل نمو بلغ (16.1%) لكنها تراجعت بنحو (5.4%) عام 2009 لتسجل (308) مليار دولار، كما سجلت تحويلات العاملين في مناطق شرق آسيا و المحيط الهادئ و جنوب آسيا و الدول منخفضة الدخل معدل نمو سنوي موجب بلغ (0.8%)، (4.8%) (3.3%)، على التوالي عام 2009، وعلى النقيض من ذلك تراجعت معدلات نمو التحويلات المالية إلى المناطق الأخرى لتحقيق نمو سالبا عام 2009 إذ سجلت منطقة أوروبا ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية و الكاريبي، والشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، و الدول متوسطة الدخل نحو (22.7%)، (12.3%)، (6.8%)، (3.8%)، (6.0%) على التوالي.

يتضح من كل ما سبق أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلبيا على الموازنة العامة للدول النامية سواء ذات الدخل المنخفض أم المتوسط وحتى الدول النفطية التي إرتفعت فوائضها التجارية قبيل الأزمة المالية العالمية بعد سيادة حالات الإنكماش في الدول المتقدمة وإنخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وإنخفاض التحويلات الخارجية بالإضافة إلى تراجع مصادر التمويل، مما ترتب عليه تدهور في معدلات التبادل التجاري الذي يؤدي بدوره إلى عجز في الموازنة العامة و الميزان التجاري مع تراجع قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها الخارجية نتيجة تراجع قيم الصادرات بل إرتفعت الديون الخارجية الثنائية و متعددة الأطراف مما سيضيف إلى هذه الدول أعباء أكبر، ولذلك يستوجب عليها القيام بأقصى الجهود لمعالجة مشاكلها و بالطرق المناسبة لا بالإعتماد على الدول المتقدمة بعدما تأكد عدم الإهتمام من قبل الاخيرة بمصالح و حقوق الدول النامية¹.

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد الجزائري

¹ IPID, ABDELKADER, P, 51

أما عن تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري هو بنسب أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى ويرجع ذلك للأسباب التالية¹:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر .
- عدم وجود إرتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- إنغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير بإستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
- إعتتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي إنعكاسات في حالة إنخفاض أسعار البترول.

وبصفة عامة فإن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية يتوقف على درجة وكيفية إندماجها في الاقتصاد العالمي.

أما في الحالة الراهنة فقد إنتقلت تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة إليها من خلال قنوات عدة، أهمها:

- أشكال توظيف وإستثمار احتياطيّات الصرف الوطنية، وتقلب كل من قيمة عملات احتياطيّات الصرف وسعر برمبل النفط ومعدلات الفائدة على الذمم والديون الخارجية وأسعار السلع والخدمات المستوردة.

أولا: إنعكاسات الأزمة المالية على ميزانية الدولة الجزائرية

يرتبط جانب الإيرادات من الميزانية العمومية بشكل مباشر بالاقتصاد العالمي، من خلال قطاع المحروقات فتبعية الاقتصاد الوطني لسعر برمبل النفط هي بمثابة حبل الصرة بين الجنين وأمه، وأن درجة التبعية هذه تشتد أكثر فأكثر بالنسبة لميزانية الدولة، حيث تشكل الإيرادات الجباية البترولية نسبة عالية من إيرادات الميزانية وذلك لحوالي ثلاثة عقود من الزمن، علما أن إيرادات الميزانية خارج الجباية النفطية لا تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 40%، إن الوضع بالنسبة لميزانية التجهيزات ليس بأحسن حال من حيث تبعيتها للجباية النفطية، من خلال تحليل علمي لمكونات ميزانية الدولة الجزائرية نخلص بكل تأكيد إلى أن الجزائر بدون عائدات نفطية تكون معرضة لندرة حادة في الموارد المالية ذات تداعيات خطيرة².

¹ فضيل رابح، "الأزمة المالية العالمية الأسباب، الإنعكاسات و الحلول"، مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص 27.

² مجيد ملاذ فائق، حميد ماجد طيبة، "أزمة الرهن العقاري الأمريكي و إنعكاساتها على العالم العربي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السابع و الثلاثون، 2013، ص 56.

المبحث الثالث: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

إنطلاقاً مما أحدثته الأزمة من آثار عميقة في اقتصاديات دول العالم، تم إتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة الآثار السلبية للأزمة سميت ببرامج الإنقاذ المالي، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية و بقية الدول المتضررة في إطار برامج الإنقاذ بتطبيق سياسات حكومية في مجال المالية العامة و الإئتمان، عملت على خفض الفائدة بهدف تسهيل الإقتراض و تشجيع الإستثمار، و إقرار مجموعة من الحوافز المالية و الضريبية لتنشيط الاقتصاد و تجنب الشركات و البنوك خطر الإفلاس، كما قامت بضخ كميات كبيرة من الأموال في أسواقها لدعم البنوك و المؤسسات المالية لإنقاذها و إسترجاع الثقة فيما بينها.

المطلب الأول: الخطط لمعتمدة من طرف الدول المتقدمة و النامية لمعالجة الأزمة الرهن العقاري

لقد إعتمدت حكومات الدول المتقدمة و النامية برامج حفز اقتصادي ووضعت سياسات إقتصادية لمعالجة هذه الأزمة ويمكن تلخيصها في ما يلي¹:

● **السياسة المالية:** و تتمثل في إنشاء صناديق للإستقرار المالي، و تخفيض الضرائب، إضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي و دعم أسواق المال، محاولات لوقف هذه الأزمة المتزايدة ولكنها كلها عمليات تسكين مؤقتة و في إطار التسكين أعلنت عشرة مصارف دولية أمريكية وأوروبية كبيرة تأسيس صندوق يحتوي سبعين مليار دولار تستطيع الإستعانة به إذا ما واجهت خطر الحاجة إلى سيولة.

● **السياسات النقدية:** التي تم طرحها لمعالجة هذه الأزمة و تتمثل في خفض أسعار الفائدة و تقليص حجم الإحتياطيات الإلجارية التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك التجارية بهدف تحفيز الإقتراض، وضخ مليارات من العملات لتوفير سيولة مالية في الأسواق وذلك لدعم البنوك و المؤسسات المالية المتعثرة و المنهارة و الإجراء الأول والأهم الذي تلجأ إليه الحكومات و البنوك المركزية هو ضخ الأموال على نطاق واسع للتغلب على مشكلة نقص السيولة وهو ما يعرف بإسم "برنامج الإنقاذ المالي".

¹ إبراهيم نجيب الكروان السعدي، "الأزمة المالية المعاصرة"، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، 2009، ص 182.

الفصل الثالث علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة العالمية سنة 2008 و العلاجات المختلفة لها

الفرع الأول: أهم الخطط المتبعة في الدول المتقدمة لمعالجة أزمة الرهن العقاري

تدخلت جميع الدول المتقدمة دون إستثناء من أجل إنقاذ اقتصاداتها من الإنهيار من خلال عمليات التأميم و الدعم و ضخ السيولة في الاقتصاد من أجل تفادي الكارثة و يمكن توضيح أهم الإجراءات التي قامت بها هذه الدول على نحو مختصر من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين أهم الخطط التي إتبعتها دول الاقتصاديات الرئيسية في العالم و كالآتي:

جدول رقم (20): إدارة الدول الصناعية للأزمة المالية العالمية

الدولة	إدارة الأزمة	الإجراءات التفصيلية
الولايات المتحدة الأمريكية	دعم الاقتصاد من خلال مرحلتين بمبلغ 1.51 ترليون دولار (قرار مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 4 تشرين الثاني 2008)	- ضخ سيولة بقيمة 250 مليار دولار في القطاع المصرفي ووضع 55 مليار دولار تحت تصرف الخزينة العامة - رفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات من 100 ألف دولار الى 250 ألف دول - مد العمل بالإعفاءات الضريبية

<p>- شراء الضمانات المرتبطة بقروض الإسكان المملوكة و شراء الرهون العقارية</p> <p>- برنامج فدرالي لدعم الحسابات المصرفية الفردية</p> <p>- تملك حصص البنوك</p> <p>- الضمان المؤقت للديون الجديدة</p>	
<p>- خفض اسعار الفائدة</p> <p>- تخفيض القيود على منح الائتمان</p> <p>- شراء عدد من السندات طويلة الأمد</p> <p>- دعم المؤسسات المالية</p> <p>- حقن رؤوس الأموال في النظام المصرفي في شكل رأس مال حكومي مقدم</p> <p>- برنامج دعم البنوك و مؤسسات الإقراض للتخفيف من تأثير الديون العقارية</p> <p>- تأسيس صناديق استثمار لشراء الديون العقارية</p>	<p>مشروع قانون التحفيز الاقتصادي بقيمة 819 مليار دولار لمجلس النواب الأمريكي بتاريخ 28 يناير 2009.</p>
<p>المرحلة الأولى في 2008 وشملت خطة حكومية لدعم القطاع البنكي بقيمة 50 مليار جنيه مقابل حصول الحكومية على أسهم ممتازة</p> <p>المرحلة الثانية سنة 2009 ضخ سيولة بقيمة 250 مليار جنيه لدعم المصارف و تأمين بعضها الآخر</p>	<p>بريطانيا</p> <p>خطة استقرار بقيمة اجمالية بلغت ترليون جنيه استرليني.</p>
<p>المرحلة الأولى في تشرين الأول 2008 لدعم القطاع المصرفي بقيمة 80 مليار يورو و احتياطي لضمان القروض بقيمة 400 مليار يورو</p>	<p>ألمانيا</p> <p>خطة إنقاذ شاملة لاحتياطي ضمان القروض</p>
<p>المرحلة الأولى سنة 2008 لدعم الاقتصاد و تحفيز النمو بقيمة 107 مليار دولار.</p> <p>المرحلة الثانية خطة تحفيزية قياسية لدعم الاقتصاد. بلغت قيمتها 150 مليار دولار أي نسبة 3% من الناتج المحلي لليابان</p>	<p>اليابان</p> <p>خطة اقتصادية بلغت 356 مليار دولار تمت على ثلاث مراحل</p>
<p>خطة انعاش بقيمة 300 مليار يورو كضمانات للقروض المشتركة بين البنوك و الأخيرة بقيمة 40 مليار يورو للحصول على حصص في الشركات و المؤسسات المالية المتعثرة</p>	<p>فرنسا</p> <p>خطة إنعاش اقتصادي</p>

المصدر: أحمد فواز الدليمي، أحمد يوسف دودين، "إدارة الأزمات الدولية"، دار الجليس، الزمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 54.

الفرع الثاني: الخطط المتبعة في الدول النامية لمعالجة أزمة الرهن العقاري

يمكن تلخيص الإجراءات المالية المتخذة من طرف الدول النامية و الناشئة ضمن الجدول التالي¹:

الجدول رقم (21): الخطط المتبعة في الدول النامية لمعالجة الأزمة

¹ فيصل محمد أحمد الكندري، "الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على قطاعات الاستثمار"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص 149.

الدولة	الإجراءات المتخذة
الصين	<ul style="list-style-type: none"> - ألغت الحكومة الضرائب على شراء الأسهم - قامت الدولة بشراء أسهم من الأسواق لمؤسسات مالية تابعة لها - أعلن البنك المركزي الصيني خطة قوامها 4 تريليون 586 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الصيني - جمدت شركات صينية خططاً مدرجة لجمع أموال تتجاوز قيمتها مليارات دولار
دول مجلس التعاون	الإجراءات المتبعة
الكويت	<ul style="list-style-type: none"> - ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق - عرض البنك المركزي أموالاً لليلة واحدة، ولأسبوع ولشهر بقصد توفير السيولة للبنوك خاصة بعد هبوط أسعار البورصة - تخفيض نسبة الفائدة 1.5%
الإمارات	<ul style="list-style-type: none"> - منح البنك المركزي قروض قصيرة الأجل بقيمة 50 مليار درهم أي ما يعادل 13.61 مليار دولار - إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقى من مدتها 14 يوم - خصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض
قطر	<ul style="list-style-type: none"> - قررت هيئة الاستثمار شراء ما بين 10-20% من رأس المال البنوك المدرجة لتعزيز ثقة الجمهور في الملاة المالية للبنوك - شراء أسهم محلية لدعم الأسعار في البورصة
السعودية	<ul style="list-style-type: none"> - قامت السلطات بتقديم عشرات مليارات ريال للبنك السعودي - قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5% - خفض معدلات الاحتياطي الإجباري الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من 10-5%

المصدر: فيصل محمد أحمد الكندري، "الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على قطاعات الاستثمار"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص 149.

المطلب الثاني: التحرك الدولي المنسق لمواجهة أزمة الرهن العقاري

بعد تحرك الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوربية و الدول النامية كل على حدى تحركت كل الاقتصاديات بالتنسيق الدولي مع بعضها البعض لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

الفرع الأول: القمة الأوروبية الآسيوية

اجتمعت القمة الأوروبية الآسيوية بمشاركة 44 دولة، 27 دولة أوروبية و 16 دولة آسيوية، في يوم 2008 /10/15 تحت مبدأ التعاون والثقة بين القارتين العملاقتين، فخرجت القمة إلى ضرورة المطالبة بإجراء إصلاحات شاملة في النظام المالي العالمي وكذلك في النظام الاقتصادي العالمي بمؤسساته ومنظّماته وإعادة هيكلة تلك المنظمات وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد أبدت الصين إستعدادها للمساهمة في الخروج من الأزمة العالمية وخاصة أنها تملك ورقة رابحة تتمثل في أن السوق الصيني من خلال إدخال مئات الملايين من المستهلكين الجدد إلى السوق العالمية بحيث يتولى إنعاش الاقتصاد العالمي بشروط معينة من أهمها:

- أن تكف الدول الأوروبية والأمريكية عن أن الصين لا تراعي حقوق الإنسان.
- أن تكف تلك الدول عن الحديث الدائم والمستمر عن عمالة الأطفال والمساجين في الصين.
- وألا تتخذ الولايات المتحدة ما يسمى بالإجراءات الرمادية التي تحد وتقيّد الصادرات الصينية إلى السوق الأمريكية.
- أن تعود تايوان إلى الصين الأم بدون معارضة من أوروبا أو الولايات المتحدة وغيرها من الشروط الأخرى.

وقد إتفقت القمة في كل الأحوال على ما يمكن تسميته بالمسؤولية التضامنية بين كل الأطراف في مواجهة وعلاج الأزمة العالمية، وإعادة توزيع الأدوار لا بد من أن تحسم ويتم الإتفاق عليها، وذلك بعد ظهور اقتصاديات أقوى مثل الاتحاد الأوروبي والهند والصين¹.

الفرع الثاني: خطة دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7

إتفق وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان على "خطة تحرك" تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم تتألف من النقاط التالية²:

- إتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى (أي التي يؤدي إفلاسها إلى حالات إفلاس أخرى) والحول دون إفلاسها، بتملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية مثلاً.
- إتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورؤوس الأموال.

¹ عكموش نورة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² سميح مسعود، "الأزمة المالية العالمية"، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010، ص 60.

- إستعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات "قوية ومتماسكة" من قبل السلطات العامة لإستعادة ثقة المودعين في سلامة وداائعهم وتمكين المصارف من جمع رؤوس الأموال "الكافية" من القطاعين العام والخاص على حد سواء لتتمكن من "مواصلة إقراض العائلات والشركات".
- القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سببا للأزمة المالية الحالية.
- مواصلة التحرك معا من أجل إحلال الإستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

الفرع الثالث: قمة مجموعة العشرين 20

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرا على توجهات قمة " بريتون وودز"، فإن قمة " واشنطن " قد شهدت ثلاث قوى يمكن تبيينها في مايلي¹:

القوة الأولى: دول الاتحاد الأوروبي

لقد كان القاسم المشترك بينها هو الدخول إلى الإجتماع على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية نشأة الأزمة المالية في أمريكا بسبب سياسات مالية تخصها هي وتبتعد عن تشديد الرقابة على هذه المؤسسات لذلك تمثلت رؤيتهم في تعديل هيكل النظام المالي العالمي، وتشديد الرقابة على عمل صناديق التحوط والبنوك الاستثمارية، وزيادة الاحتياطات النقدية الإلزامية للمؤسسات المالية، ووضع قواعد محاسبية أكثر تشددا وشفافية، والحد من الرواتب المرتفعة للمسؤولين الإداريين في المؤسسات المالية.

القوة الثانية: الولايات المتحدة الأمريكية

لقد دخلت إجتماع قمة العشرين وفي عقيدتها إجهاض كل المحاولات الأوروبية لوضع قواعد قانونية جديدة للاقتصاد العالمي، وترك البنوك والمؤسسات المالية تدير أعمالها، على خلفية تأثرها باقتصاد السوق الحر، الذي يخدم مصالحها في المقام الأول بطبيعة الحال، مع التركيز- في نفس الوقت - على إثناء الصين - إن أمكن - عن إبقاء عملتها (اليوان) ضمن أسعار صرف منخفضة، وقد سبق لنا بيان دور هذه السياسة في تفاقم الأزمة المالية العالمية، على الأقل في يقين الولايات المتحدة الأمريكية.

القوة الثالثة: دول الاقتصاديات الناشئة

¹ فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، ص 183.

في مقدمتها الصين وروسيا والبرازيل والمملكة العربية السعودية، ومطالبة هذه الدول بدور أكبر على صعيد صنع القرار الاقتصادي العالمي، من خلال المساهمة في إدارة مؤسساته المالية، وهذا يعني أن المواقف بين دول مجموعة العشرين كانت متباينة قبل إنعقاد قممتها.

ثانياً: أهم نتائج قمة مجموعة العشرين

توصلت الدول العشرون التي تمثل كبرى الاقتصاديات في العالم إلى خطة عمل لتنظيم أسواق المال العالمية، بشكل أفضل وإتخاذ خطوات لوقف التراجع الاقتصادي العالمي وإنقاذ الاقتصاد العالمي من الركود، وأكدت القمة على ضرورة إصلاح نظام السوق المالي العالمي وضرورة الإلتزام بمعايير "المحاسبة العالمية التنظيمية" حيث تم الإتفاق فيما بين دول القمة على إرضاء القوى الأساسية التي تم تمثيلها في مجموعة العشرين.

تبنى معظم الإقتراحات لجميع هذه القوى سواء الولايات المتحدة الأمريكية، أو دول الإتحاد الأوروبي، أو الدول التي تمثل الاقتصاديات الناشئة مثل أهمية تنظيم أفضل لأسواق المال العالمية، وإتخاذ خطوات لوقف التراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية، من خلال إدخال إصطلاحات أساسية في النظام المالي العالمي، تسمح بالإشراف الملائم على كافة الأسواق والمنتجات المالية، وضرورة وضع قواعد صارمة للشفافية ومحاسبة المقصرين، ووضع حد للمكافآت المغالى فيها، لمنع مخاطرة المديرين بالمؤسسات المالية التي يدورونها، ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة مثل الصين والهند في أي قمة عالية لإصلاح النظام المالي، وإنشاء "نظام إنذار مبكر" تكون مهمته التنبيه بنقاط الضعف في النظام العالمي، قبل أن تتحول إلى أزمة مالية.

وبهذا يتضح أن مجموعة العشرين قد اتفقت فيما بينها على ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، وعلى أهمية تحديث نظمها المالية لمنع الأزمة الاقتصادية من التدهور، إلا أنها لم تلتزم بتنسيق موحد لتخفيض أسعار الفائدة الأساسية، أو إلزام بعض الدول برفع أسعار الصرف لعمليتها كالصين -أو الإنفاق على المشروعات العامة، لمواجهة ما يمكن أن يصبح ركوداً اقتصادياً عالياً عميقاً، وفضلت القمة ترك هذه الأمور لتحركات كل دولة على حدة.

وهكذا، يمكن القول بأن الدول الحاكمة للنظام المالي العالمي قد اتفقت فيما بينها على ضرورة إعادة تشكيل المؤسسات المالية العالمية القائمة بما يجعلها قادرة على ضبط النظام المالي العالمي، حيث إتفق القادة على أن تتم هذه الإجراءات لتحسين الأسواق المالية وضبطها قبل يوم 31 من مارس من عام 2008، وأن تعقد قمة أخرى لبحث ما تم إنجازه من خطة العمل في 30 أبريل 2009 أي بعد تولي الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما مهام منصبه، ورغم تصريحات رؤساء الدول المشاركين بالقمة على نجاحها وعلى أهمية القمة باعتبارها خطوة هامة نحو حل الأزمة المالية العالمية إلا أن

كثيرا من المحللين يرون أن نتائج القمة الاقتصادية جاءت مخيبة للآمال، ولم تأت بمجديد وخالية من خطوات وإستراتيجيات معينة لإنقاذ الاقتصاد العالمي¹.

الفرع الرابع: لقاء لندن لمجموعة العشرين في 2009/04/02

يمكن تلخيص نص التصريح العام الذي وصل إليه لقاء مجموعة العشرين أبريل 2009 في المحاور التالية²:

الإهتمام بالمقاربة التحفيزية: عن طريق توظيف قدرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية وتمكينها من موارد جديدة قدرت بنحو 1100 مليار دولار، وتعلق الأمر بالأساس برفع موارد صندوق النقد الدولي من 250 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، والسماح له بإصدار حقوق السحب الخاصة في حدود 250 مليار دولار، وبيع جزء من مخزونات من الذهب 6 مليار دولار لمصاحبة البلدان الفقيرة في مواجهاتها لتداعيات الأزمة، ولقد أكد البلاغ أن مجموعة الإعتمادات المخصصة للتحفيز والإنعاش ستصل في نهاية 2010 إلى حدود 5000 مليار دولار وهو أكبر قدر مخصص في هذا الاتجاه عبر التاريخ، ولقد أكد البلاغ على أن جزء مهما من هذه الإعتمادات سيوجه لدعم الاقتصاد الأخضر.

دعم المبادلات التجارية: حيث تقرر تخصيص 250 مليار دولار لتمويل التجارة الدولية عن طريق الوكالات المتخصصة في مساعدة الصادرات والإستثمار وكذلك مختلف بنوك التنمية عالميا وجهويا.

مناهضة الحمائية: طبقا لتوجيهات منظمة التجارة العالمية التي تتكفل بفضح كل الإجراءات الحمائية التي قد تتخذها بعض الأقطاب كما إلتمز اللقاء بالدفع إلى جولات جديدة لمفاوضات الدوحة من أجل متابعة المد التحريري للمبادلات التجارية.

إقرار أدوات الضبط والمراقبة المالية: وذلك لإحداث مؤسسة جديدة" مجلس التثبيت المالي "ليحل مكان " مرصد التثبيت المالي"، ويتكلف هذا المجلس بقيام بالإشارات المسبقة عن إحتمال حصول أزمات مالية بتعاون مع صندوق النقد الدولي، وسيكون عليه كذلك تعزيز أدوات المتابعة والمراقبة لتطبق على كل المنتوجات المالية، وتغيير الضوابط القانونية المتعلقة برؤوس الأموال الذاتية للبنوك ومحاربة الجنان الضريبية، وستكفل هذه الآلية الجديدة بمراقبة البنوك المتعددة الجنسيات.

¹ عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 171.. 167

² فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، 185.183.

تقنين صناديق المضاربة: والتي تدير حاليا حوالي 12 تريليون دولار في إطار توسيع مجال المتابعة والمراقبة على كل المؤسسات التمويلية.

إقرار ضوابط حسابية معيارية: وذات مصداقية بتعاون بين المكلفين بالمراقبة والضبط من أجل تحسين أدوات تقييم الأصول، مما يفرض في مراحل الرخاء فرض الزيادة في مستوى إحتياطيات البنوك لإستعمالها في حقب الأزمات. تحديد مداخيل الوسطاء: لقد وصل لقاء لندن إلى ضرورة تحديد مداخيل الوسطاء في المؤسسات المالية، وخاصة ما يهم التعويضات والعمولات، بإعتبار أن المبالغة في رفع هذه المداخيل ساهم في الدفع بالمضاربة وزاد من حدة المخاطر، وسيكون على البنوك المركزية على مستوى كل قطر أن تتابع المؤسسات التمويلية التي تسعى إلى الغلو في الزيادة في مداخيل العاملين فيها.

محرارية الجنان الضريبي: على أساس " نهاية عهد السرية البنكية" ولقد إعتمدت مجموعة العشرين على لائحة هذه المواقع والتزمت هذه الأخيرة بالخضوع لضوابط الشفافية والتخلي عن الإستثناءات الضريبية.

لكن لا بد أن نشير إلى غياب مجموعة بقية العالم أو مجموعة 172 ، التي تمثل 10 % من الإنتاج العالمي كل البلدان النامية والبلدان الفقيرة، قد يقال أن البلاغ الصادر في لندن قد أشار إلى أن تحقيق النمو المستديم يفرض التوزيع العادل وأنه كلف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمساندة بلدان العالم الثالث في مواجهتها لمخلفات الأزمة، وأنه أكد ضرورة إحترام التزامات الألفية المتعلقة بمحرارية الفقر وخاصة في إفريقيا.

الفرع الخامس: تدخل المؤسسات المالية الدولية في علاج أزمة الرهن العقاري

يتمثل تدخل المؤسسات المالية الدولية فيما يلي¹:

أولا: تدخل صندوق النقد الدولي

دفعت أزمة الرهن العقاري صندوق النقد الدولي إلى التدخل بقوة بمستويات غير معهودة محاولا التصدي للتحديات التي أثارها على مستوى السياسات المتضررة و غيرها من البلدان المعرضة للخطر، وقد تدخل الصندوق للحد من تكاليف الأزمة حرصا على تشجيع إتخاذ إجراءات عاجلة و الحرص على إقامة الحوار فيما بين الدول الأعضاء و تقديم التمويل و المشورة على الصعيد السياسات.

¹ عكموش نورة، " دور المؤشرات البورصوية في التنبؤ بأزمة الرهن العقاري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلباتنا نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص، إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أوكلتي محمد أولحاج، البويرة، دفعة 2014، ص 85.

و تعهد صندوق النقد الدولي بمستويات غير مسبوقة من التزامات الإقراض خلال سنة 2009، فوافق على قروض بلغت قيمتها 65.8 مليار من حقوق السحب الخاصة الى 15 بلد عضو، كما وافق الصندوق على تقديم قروض او على زيادات في الموارد المتاحة لإتفاقيات قائمة مع 26 بلد بلغت في مجموعها 1.1 مليار دولار حقوق سحب خاصة من تسهيلات للإقراض و التي تقدم التمويل للبلدان منخفضة الدخل بسعر فائدة مدعم، و بناء على هذه المعطيات فإنه لم يسبق له الموافقة على مثل هذه المبالغ في فترة الزمنية القصيرة.

ثانيا: تدخل البنك الدولي.

بلغت مساعدات البنك الدولي مستويات قياسية خلال هذه الأزمة، حيث ركزت هذه المساعدات على الحفاظ على الاستثمارات في البنية الأساسية على المدى الطويل، و على إمكانية إستمرار تحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل التي يصدرها القطاع الخاص، فخلال الفترة الممتدة بين جويلية 2008 و جانفي 2010، قدم البنك الدولي 89 مليار دولار أمريكي دعما للبلدان النامية و للبلدان متوسطة الدخل و شمل ذلك:

- مبلغ 56.1 مليار دولار مقدمة من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير كموارد مالية ومساعدات الى البلدان متوسطة الدخل التي يعيش فيها 70% من فقراء العالم.
- مبلغ 18.3 مليار دولار على شكل إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية التي تقدم قروضا بدون فوائدو منحاً لأشد بلدان العالم فقرا عددها 79 بلدا.
- مبلغ 15.15 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولي المعنية بتنمية القطاع الخاص، كما أطلقت مجموعة من المبادرات للتصدي لهذه الأزمة، منها الصندوق بمبلغ 3 مليار دولار لدعم البنوك و برامج توفير السيولة للتجارة العالمية بمبلغ 5 مليار دولار ، وبرنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية الأساسية بمبلغ 2.4 مليار دولار.

المطلب الثالث: التحول من السياسة التوسعية إلى السياسة الإنكماشية لمعالجة أزمة الرهن العقاري

بعد مرور عدت سنوات من إندلاع الأزمة المالية العالمية، لا يزال الاقتصاد العالمي في حالة فوضى، ولم تفلح السياسات النقدية التوسعية المبتهجة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في زيادة توفير الإئتمانات وتقوية الطلب الكلي، وما يزيد الصورة قتامةً تدابير التقشف المالي وتقليص الأجور في العديد من البلدان المتقدمة لا على المدى القصير فحسب، بل على المدى المتوسط أيضاً، ولا تزال بلدان العجز تتحمل عبء تصحيح الإختلالات العالمية التي أسهمت في إندلاع الأزمة المالية، الأمر الذي يزيد من حدة القوى الإنكماشية في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة أزمة الرهن العقاري

من خلال ما سبق ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية و بقية الدول المتضررة، قد بدأت في إطار برامج الإنقاذ تطبيق سياسات حكومية في مجال السياسة النقدية حيث عملت على خفض الفائدة بهدف تسهيل الإقتراض و تشجيع الاستثمار، و إقرار حزم من الحوافز المالية و بهذا تمكنت من شراء أسهم الكثير من المؤسسات المالية و المصرفية المتعثرة، و ضخ السيولة النقدية فيها، لإنقاذها و استرجاع الثقة ما بينها و بين المؤسسات الاقتصادية، و إعادة استمرار الإقتراض ما بين المصارف من جديد، لكن ذلك دون جدوى كما يبدو الى حد الآن.

لأن ذلك يعني شيئاً واحد هو أن السياسة النقدية في هذه البلدان فقدت الكثير من فعاليتها، إذ أن تأثيراتها لا تصل إلى الأنشطة الاقتصادية الحقيقية و ذلك ليس فقط بسبب احتباس جزئي للإقتراض بل و بسبب نفاذ الطاقة على الإقتراض للكثير من العائلات، حيث تبلغ ديون الأعوان الإقتصاديين، خاصة ديون العائلات مستويات حرجة أي أن المزيد من الإقتراض يعني بكل بساطة عدم القدرة عن التسديد، و عليه و لنفس الأسباب المذكورة فإن السياسة النقدية تفتقد إلى الفعالية اللازمة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، أي بعث النمو الاقتصادي من جديد و إن ضعف فعالية السياسة النقدية على مستوى إقتصاديات الدول المذكورة يعني أن عملية تصحيح الإختلالات التي تسببت فيها الأزمة سيطول أمدها و بالتالي فإن تداعياتها قد تكون أخطر مقارنة بأزمة 1929¹.

الفرع الثاني: مدى فعالية السياسة المالية في معالجة أزمة الرهن العقاري

تتوقف فعالية السياسات المالية على مدى قدرة الإنفاق العمومي على تعزيز الطلب الكلي و من ثم بعث النمو الاقتصادي، حيث إذا تناولنا حالة إقتصادات الصناعية على الإنفاق العمومي، نجد أن عجز الميزانية العمومية كبيرة و مزمن و أية زيادة فيه تعني تفاقم المديونية العمومية أكثر فأكثر لتبلغ مستويات قياسية بحيث تصبح الإقتصادات غير قادر على تحملها مستقبلاً.

أما على مستوى نجاعة النفقات العمومية فهناك إشكالات تعاني منها الدول حالياً بسبب العجزات المزممة و الديون الثقيلة و المستوى السالب للإدخار العائلي، حيث أن أهم إشكالات الإنفاق العمومي تكمن في :
أن تخفيض الضرائب على العائلات الضعيفة من شأنه أن يزيد من الاستهلاك و من ثم التأثير إيجابياً على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية لكن هذا التأثير غير مضمون إذ أنه سيتوقف على طلب العائلات على السلع الإستهلاكية المحلية،

¹ مسعود مجيطه، " الأزمة المالية العالمية الراهنة إنعكاساتها على الإقتصاد العالمي و كيفية مواجهتها - مع الإشارة إلى حالة الإقتصاد الجزائري -"، مجلة المدرسة العليا الحديثة، العدد الثاني، جوان، جامعة الجزائر، 2009، ص 07.

وهو في إعتقادنا ضعيف نظرا لدرجة إنفتاح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة و المنافسة الأجنبية الشرسة التي تواجهها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

و تخفيض الضرائب على العائلات الغنية لن يؤثر إطلاقا على الطلب الكلي لأن الميل الحدي للإستهلاك عندها كبير جدا¹.

الفرع الثالث: السياسة التقشفية في الدول المتقدمة

إن هذه الدول كانت تعاني مديونية مرتفعة زادت كثيراً على ضوء هذا الضخ المالي الذي فاقم العجز المالي والآن وعندما شعروا بوطأة وثقل الديون المترتبة على تلك "الحقبة التنشيطية"، تحولوا فجأة نحو سياسات إنكماشية ذات مفعول معاكس تماماً لمفعول سياسة التوسع، حيث كان لا بد أن تفرض السياسة التقشف نفسها بديلاً لسياسة التوسع الإنفاقي العجز (أي الممول عجزياً)، وتهدف هذه السياسة المالية المتمثلة في تدابير تقشفية مختلفة إلى خفض العجزات في الموازنات وتوفير مزيد من الأموال لسداد الديون السيادية. فقد وصلت مديونية الولايات المتحدة إلى ما يقارب 13 تريليون دولار، أي ما يوازي مجمل الدخل القومي. ومديونية اليابان بلغت 180% قياساً على دخلها القومي. وكل الدول الأوروبية تعاني المشكلة ذاتها وبالتالي، أصبحت الدول الرأسمالية مثقلة بمديونية لا تسمح لها بأن تزيد الإنفاق. على العكس من ذلك، باتت بحاجة إلى كبح الإنفاق والضغط على الأجور وزيادة الضرائب، وهي السياسة التي تعاكس حاجات الاقتصاد الحقيقي من أجل تجاوز الكساد.

فقد أصبحت مواجهة المديونية، وخصوصاً خدمة الدين العام، تفترض سياسة اقتصادية قومية تهدف إلى توفير الأموال اللازمة لسداد خدمة الدين العام التي باتت ضخمة كثيراً، وهو ما فرض إمتصاص الفائض المجتمعي بتقليص الأجور ووقف التوظيف وزيادة الضرائب زيادة لافتة، ورفع أسعار الخدمات، الأمر الذي يفضي إلى تقلص القدرة الشرائية كثيراً، وبالتالي تراجع المبيعات تراجعاً هائلاً.

فالكونجرس الأمريكي يقر قانوناً لخفض النفقات في الميزانية الفدرالية، وبريطانيا تقرر خفض نفقاتها بحوالي 8 مليارات دولار في الشهور العشرة الأولى من ولاية التحالف الجديد الحاكم، ويقرر مجلس وزرائها في أول إجتماع له منذ إعلان التشكيلة الحكومية الجديدة خفض مرتبات الوزراء بنسبة 5%.

– أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتخذ من باريس مقراً لها والتي تضم الدول الرأسمالية المتقدمة تصدر سنوياً تقريرين رئيسيين لتقييم أداء الدول الأعضاء وآفاقها الاقتصادية، وقد جاء في تقريرها الأخير أن على ألمانيا أن تخفض

¹ مسعود مجبطه، مرجع سبق ذكره، ص 08.

عجز موازنتها المتوقع أن يبلغ نحو 5% من إجمالي ناتجها المحلي أواخر هذا العام بسبب التخفيضات الضريبية التي منحتها المستشار الألمانية (أنجيلا ميركل) مطلع العام الجاري للشركات، ويمكن إعتبار شهر ماي 2010 شهر النقشف في أوروبا كلها.

الفرع الرابع: السياسة التقشفية في الدول النامية

تعتمد الدول النامية بشكل كبير في مبادلاتها الخارجية على الدول المتقدمة الأمر الذي جعل موازنتها العامة عرضة للإختلالات المالية العالمية.

وإن ما أحدثته الأزمة المالية العالمية من تراجع الطلب العالمي على السلع و الخدمات نتيجة الركود الاقتصادي في إقتصاديات الدول المتقدمة إنعكس سلبا على الدول النامية التي تعتمد في وضع موازنتها العامة على إيراداتها من السلع الأولية و مصادر الطاقة .

ومن ثم فإن تراجع أسعار صادراتها جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية (خدمة الديون الخارجية و سداد قائمة إستراتاداتها) حيث أن هذا التراجع في أسعار النفط خاصة كان له الأثر البالغ على الدول المصدرة له كالجائر و دول الخليج، مما ترتب عليه تفاقم في عجز الموازنة العامة، الأمر الذي دفع هذه الدول الى إتباع سياسات مالية منها ما هو متعلق بخفض النفقات العامة و أخرى متعلقة بزيادة الموارد المالية للدولة.

و تتمثل أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام في:

- إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي، خاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التنموية الضرورية.

- خفض الأجور و وضع حد أقصى لها أو تجميدها.

- تغيير سياسة الدولة إتجاه قضية التوظيف.

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع الخاص .

- ضغط الإنفاق على التعليم و الصحة، و تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في هذه المجالات.

أما فيما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد العامة تكمن في:

- زيادة رسوم الخدمات العامة.
- زيادة الضرائب الغير مباشرة .
- إستحداث ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

خلاصة

نستخلص مما سبق أن تدهور الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل أساسا في تراجع فائض الموازنة العامة للدولة و إرتفاع معدلات البطالة و التضخم و إنخفاض النمو الاقتصادي و تزايد عجز الميزان التجاري و تزايد حجم المديونية أدى إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية، ونتيجة لترايط الأسواق المالية العالمية ألفت هذه الأزمة بتداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية بدرجات متفاوتة لذلك فقد واجهت كل دولة من هذه الاقتصاديات تحديات الأزمة المالية و تداعياتها بحزمة من السياسات الاقتصادية كوسيلة لمواجهة آثارها، خاصة فيما يتعلق بحركة الأسواق المالية العالمية و آثارها السلبية على هيكلية الموازنة العامة لهذه الاقتصاديات.

الخاتمة

وفي ختام دراستنا لهذا الموضوع نجد أن جميع الإقتصاديات تقريبا (متقدمة أو نامية) و إن كانت بدرجات متفاوتة تعاني من وجود عجز في ميزانيتها العامة، فنجد الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز منذ فترة طويلة ناجم عن تعاضم الإنفاق العسكري و الإعانات المقدمة للدول النامية أما في الدول النامية فيرجع هذا العجز إلى نمو النفقات العامة بمعدلات تفوق الإيرادات العامة.

ومما سبق نجد أن العجز في الموازنة العامة يعتبر من الأسباب الإقتصادية التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية و التي ألفت بتداعياتها على إقتصاديات العالم حيث لم تكن الموازنة العامة للدول النامية و الناشئة بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية كونها تعتمد بشكل كبير على الدول المتقدمة في تعاملاتها الخارجية من خلال إنخفاض صادراتها من حيث الكمية ومن حيث الأسعار نتيجة الركود العالمي في الدول الصناعية لذلك فقد واجهت كل دولة من هذه الدول تحديات الأزمة المالية وتداعياتها بحزمة من السياسات الإقتصادية سميت ببرامج الإنقاذ المالي في إطار تطبيق سياسات حكومية في مجال المالية العامة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب و دعم الأسواق المال ونتيجة لذلك أدى هذا التوسع المبالغ فيه في الإنفاق الحكومي إلى تراكم العجز في الموازنة العامة للدول مما أضطرها إلى التحول من السياسة التوسعية إلى السياسة تقشفية تهدف إلى خفض العجزات في الموازنة العامة و توفير المزيد من الأموال لسداد الديون السيادية.

إختبار الفرضيات:

فيما يخص إختبار الفرضيات ومن خلال دراستنا للموضوع نجد أن:

الفرضية الأولى: تكمن أسباب عجز الموازنة العامة بالنسبة للدول المتقدمة في الإعتماد على السياسة المالية و التي تتجلى في الموازنة العامة لمعالجة المشكلات الدورية الإقتصادية، أما الدول النامية تكمن أسباب عجز موازنتها إلى نمو الإنفاق العام الناتج عن لجوء هذه الإقتصاديات إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، و هذا ما يثبت خطأ الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: شهد الإقتصاد العالمي عديد من الأزمات المالية، كان معظمها بسبب المضاربات بدءاً بأزمة زهرة توليب عام 1637 التي تعتبر أو حالة مسجلة للفقاعات السعيرية، مروراً بإهيار البورصة الأمريكية عام 1929 و التي تبعتها سلسلة من الأزمات المالية في إقتصاديات الأسواق الناشئة، وكانت آخر أزمة عام 2008 و التي تعتبر أحد أقوى الأزمات من حيث عمقها و مدى إنتشارها العالمي حيث إختلفت هذه الأزمات من حيث أسبابها و إنعكاساتها نظراً

لإختلاف طبيعة هذه الإقتصاديات و لكن إشتكت في كونها أزمة مالية ناتجة عن النظام الرأسمالي، وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: هناك روابط عديدة بين الأزمة المالية و عجز الموازنة العامة في الدول المتقدمة و النامية حيث أن تدهور الوضع الإقتصادي لأمريكا جراء الإرتفاع في معدلات البطالة و التضخم و المديونية و عجز الموازنة العامة أدى الى تفاقم الأزمة المالية العالمية، و العكس بالنسبة للدول النامية حيث أثرت الأزمة المالية العالمية على الميزانية العامة لهذه الإقتصاديات من خلال إنخفاض الطلب على المنتجات و المواد الأولية، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة و نقص فرص التشغيل وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي و منه تفاقم العجز في الموازنة العامة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: إعتمدت الدول المتقدمة على المالية العامة كأداة لمعالجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، و تبعتها الدول النامية في ذلك من خلال الخطط و القمم العالمية و الإعتماد على سياسات نقدية ومالية، فالبنوك المركزية إنتهجت سياسة نقدية توسعية حيث خفضت أسعار الفائدة بحيث لامست الصفر ودعمت السيولة من خلال تخفيض نسب الإحتياطات المطلوبة، و سياسة مالية بزيادة تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام و تخفيض الضرائب و منح الإعانات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

نتائج الدراسة:

- تعاني معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء من عجز في الموازنة العامة.
- تكمن أسباب العجز في الموازنة العامة لدول المتقدمة في علاج مشكلات الدورة الإقتصادية (مشكلات الكساد و الرخاء الدورية) أما الدول النامية فتكمن في نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات الإيرادات العامة.
- لا يمكن حصر و تحديد أسباب الأزمات المالية كلها فهي تختلف بالإختلاف أنواعها ومكان حدوثها و حتى مدتها.
- إن أزمة الرهن العقاري هي ليست بجديدة على النظام المالي العالمي و لكنها تعد الأصبعب و الأقوى من بين هذه الأزمات فهي أزمة مركبة جاءت إمتداد لظاهرة العولة المالية.
- إن حدة و إنعكاسات الأزمة المالية العالمية الراهنة تختلف من دولة إلى أخرى حسب أوضاع كل دولة و درجة الإندماج في الأسواق المالية العالمية.
- تكمن العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الأزمة المالية الراهنة بالنسبة للدول المتقدمة في أنها علاقة سببية أي أن تدهور الإقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة والمتمثل أساسا في تراجع فائض الموازنة العامة للدولة و إرتفاع معدلات التضخم

و إنخفاض النمو الإقتصادي و إرتفاع معدلات البطالة و تزايد حجم المديونية الخارجية أدى إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية.

- أما علاقة عجز الموازنة العامة بالأزمة المالية العالمية بالنسبة للدول النامية تكمن في كونها علاقة تأثيرية حيث لم تكن الموازنة العامة للدول النامية و الناشئة بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية كونها تعتمد بشكل كبير على الدول المتقدمة في تعاملاتها الخارجية و ذلك من خلال إنخفاض موارد النقد الأجنبي و متغيرات سعر الصرف للعملة المحلية بما تعنيه هذه التغيرات من إرتفاع تكلفة الواردات وبالتالي إنخفاض الطلب و أسعار هذه الموارد الأولية مما أدى إلى تفاقم العجز.

- إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على خطتين، خطة إنقاذ و التي ركزت فيها على جانب كبير من أدوات السياسة النقدية كضخ السيولة وخفض أسعار الفائدة، و ذلك لإنقاذ العائلات و المؤسسات المالية من الإفلاس، و خطة إنعاش للإقتصاد و التي ركزت فيها جانب كبير من أدوات السياسة المالية.

- أثبتت الأزمة المالية العالمية أن النظام الإقتصادي القائم على إقتصاد السوق لم يعد قادر على إحتواء التغيرات التي طرأت على الإقتصاد العالمي و أن الإجراءات التي إتبعها الدول المتقدمة ماهي إلا مسكنات مؤقتة لا تقضي على جذور الأزمة و التي تعود في جوهرها إلى أسس و آليات عمل نظام التمويل التقليدي و الإحتلالات الكامنة فيه.

- لقد أدت خطة الإنقاذ إلى مشكلة لا تقل خطرا عن خطر الركود الإقتصادي وهي تفاقم عجز الموازنة العامة و مشكلة الديون السيادية نتيجة لضخ المالي مما جعل هذه الدول المتضررة التحول نحو سياسة إنكماشية تهدف إلى خفض العجزات في الموازنة العامة و توفير المزيد من الأموال لسداد الديون السيادية.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتيجة من الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات المتمثلة في:

- إيجاد منهج متكامل لعلاج عجز الموازنة العامة بدل اللجوء إلى الوصفات التي تقدمها الهيئات و المنظمات الدولية و التي تؤدي في معظم الأحيان إلى تفاقمه بدل علاجه.

- ضرورة التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لضمان تحقيق الإستقرار و لتجنب الأزمات.

- إن التعرض للنظام النقدي الدولي للأزمات مالية و فشل الخطط المالية و الإقتصادية لإحتوائها، يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي و إعادة النظر في مؤسساته، إذ من التهور ترك النظام المالي الدولي المعولم

اقتصاديا و ماليا دون أن تصاحبه معايير ضبط دولية و هنا تظهر حاجة ملحة إلى معيار مالي جديد أكثر إنضباط و عدالة يراعي مصالح البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء.

- ضرورة تقوية الأنظمة المصرفية في البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء و التحكم في الإئتمان المصرفي و توجيهه إلى الإستثمارات الحقيقية، و الحد من القروض غير المنتجة كالقروض الإستهلاكية و العقارية، و الحد من منتج الضمانات خاصة منها الحكومية، إلى جانب ضرورة رفع إحتياطيات البنوك في مراحل الإستقرار و الرخاء تحسبا لأي أزمة.

آفاق الدراسة

ومع كل ما تقدم فإننا لا نعتقد أنه تم الإلمام بكل جوانب الموضوع، بإضافة إلى أن هناك العديد من الأسئلة لازالت عالقة و التي تحتاج إلى إجابات متعمقة يمكن إعتبارها كمجالات لأبحاث مستقبلية و يمكن أن نسوق بعضها فيما يلي:

- فعالية السياسات النقدية و المالية في علاج أزمة الرهن العقاري.
- إنعكاسات الأزمات المالية على النظامين النقدي و المالي الدوليين.
- دراسة أبعاد العلاقة بين أزمة الرهن العقاري و أزمة الديون السيادية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب

- 1- أرنولد دانييل، "تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم"، تعريب عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1992.
- 2- الأشقر أحمد، "الإقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر، عمان، 2000.
- 3- البطريق يونس أحمد، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 4- البواب سيد، "عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الإقتصادية ومناهج العلاج"، بدون دار نشر، 2000.
- 5- الخضير محسن أحمد، "إدارة الأزمات"، مكتب مديولي، الإسكندرية، سنة غير مذكورة.
- 6- الخضير محسن احمد، "الإعصار التمويلي"، أترك للنشر و التوزيع، مصر، 2009.
- 7- الخطيب خالد شحادة، أحمد زهير الشامية، "أسس المتالية العامة"، دار وائل، عجمان، ط2، 2005.
- 8- الرويلي صالح، "إقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 1992.
- 9- ألسريتي السيد محمد، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- 1- ألسعدي إبراهيم نجيب الكروان، "الأزمة المالية المعاصرة"، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، 2009
- 2- السيد حجازي مرسي، "مبادئ الإقتصاد العام، الموازنة العامة، الإيرادات العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
- 3- السيد حسن عدنان، "قضايا دولية، الأزمة العالمية"، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر و التوزيع، لبنان، 2010.
- 4- الشحات احمد يوسف، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع الإشارة إلى أزمة جنوب شرق آسيا"، دار النيل للطباعة و النشر، مصر، 2001.
- 5- الشراوي عبد الحكيم مصطفى، "العملة المالية وإمكانية التحكم في عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

- 6- العلي عادل فليح، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 7- العيساوي عبد الكريم شنجار ، عبد المهدي رحيم العويدي، "السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
- 8- الغزوي محمد عبد الوهاب ، حميص عبد السلام محمد ، "الأزمات المالية، قديمها، حينها، أسبابها، نتائجها و الدروس المستفادة"، مكتبة الجامعة، الشارقة، الأردن، ط1، 2010.
- 9- الكندري فيصل محمد أحمد ، " الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على قطاعات الاستثمار"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.
- 10- المغربي إبراهيم متولي حسن، "الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي و الإقتصاد الوضعي"، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 11- الموسوي ضياء مجيد، " النظرية الاقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 12- النجار إبراهيم عبد العزيز ، "الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.
- 13- أيوب إبراهيم سميرة، "صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي-دراسة تقييمية-"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- 14- بعلي محمد الصغير، يسرى أبو العلاء، "المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2003.
- 15- حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية"، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 16- حميدات محمد ، "النظريات و السياسات النقدية"، دار الملكية للطباعة و النشر، الجزائر، 1996.
- 17- خلف فليح حسن ، "العملة الاقتصادية"، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2010.
- 18- دراز حامد عبد المجيد ، " مبادئ الإقتصاد العام"، مركز الإسكندرية للكتاب، 2001.
- 19- دراز حامد عبد المجيد، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية، 2003.
- 20- دويدار محمد ، "مبادئ الإقتصاد الجزئي، الإقتصاد النقدي"، الجزء 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

- 21- رزق عبد الله ، "الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.
- 22- زكي رمزي، "الصراع الفكري و الإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"، دار سيناء للنشر، القاهرة، 1992.
- 23- زكي رمزي، "إنفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى و المنهج التنموي"، دار الهدى للثقافة و النشر، سوريا، 2000.
- 24- سلام عماد صالح، "الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية و العالمية و التنمية المتواصلة"، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، أبو ظبي، 2002.
- 25- صخري عمر، "تحليل الإقتصاد الكلي"، ديوان المطبوعات، بن عكنون، الجزائر، 1994.
- 26- صفوت عبد السلام عوض الله، "الوحدة النقدية الأوروبية و آثارها على الإقتصاد المصري"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 27- صقر عطية عبد الحليم، "مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامى"، القاهرة، 1996.
- 28- طاقة محمد، "إقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للطباعة و النشر، عمان، 2007.
- 29- عباس محرز محمد، "إقتصاديات المالية العامة"، ديولن المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 30- عبد الرحمن يسرى أحمد، "تطور الفكر الإقتصادي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 31- عبد الرزاق الفارس، "الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام"، دراسة ظاهرة عجز الموازنة العامة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
- 32- عبد الله إبراهيم علي، أنور العجارمة، "المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة و النشر، عمان، 2009.
- 33- عبد الله رزق، "إقتصاديات ناشئة في العالم نماذج تنمية لافتة"، دار الفراحي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- 34- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطنى"، مجموعة النيل العربية، 2003.
- 35- عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)"، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2009.

- 36- عبد المطلب عبد المجيد، "إقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، عمان، الأردن، 2007
- 37- عثمان سعيد عبد العزيز، "النظم الضريبية"، دار... للنشر، بيروت، 1985.
- 38- عدلي سوزي ناشد، "أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان، الأردن، 2008.
- 39- عطون مروان، "الأسواق النقدية و المالية" البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 40- عطية محمد عبد الحميد، "الأزمة المالية العالمية و آثارها على أسواق المال"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 41- عمرو محي الدين، "أزمة النمر الآسيوية، الجذور والآليات و الدروس المستفادة"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000
- 42- عوضة حسين، "المالية العامة، الموازنة العامة، الضرائب و الرسوم مقارنة"، دار الخلود، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1995.
- 43- عوض الله زينب حسين، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1998.
- 44- قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 45- قطب محمد إبراهيم، "الموازنة العامة للدولة"، الهبة المصرية للكتاب، مصر، 1999.
- 46- لعمارة جمال، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، دار الفجر، القاهرة، ط01، دون سنة نشر.
- 47- مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الخبائي، "إدارة الموازنة العامة"، دار زهران، عمان، 1999
- 48- محرز محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة" النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- 49- محي محمد مسعد، "دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2010
- 50- مسعود سميح، "الأزمة المالية العالمية"، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010

51- مشهور عبد اللطيف ،"اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضع"، القاهرة، مطبعة العمرانية،1988.

52- منصور ميلاد يونس، " مبادئ المالية العامة"، منشورات الجامعة المفتوحة، ط01، طرابلس، 1991.

53- مهنا محمد نصر ،"إدارة الأزمات "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

54- هندي منير إبراهيم ،"الأوراق المالية و أسواق المال"، منشأة المعارف، الإسكندرية،2006.

55- و لعلو، فتح الله ،"نحن و الأزمة الاقتصادية العالمية"،الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،.2009

2- الأطروحات و الرسائل

1- أحمد محمد عبد اللطيف لبنى ،" العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر "، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة القاهرة، 1990.

2- أحمد محمد عبد اللطيف لبنى ،" العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر "، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة القاهرة، 1990.

3- العقون نادية ،"العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية:الوقاية والعلاج،دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، دفعة 2013

4- أوكيل نسيم،"الأزمات المالية و إمكانية التوقي منها و التخفيف من أثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.

5- كردودي صبرينة ،"تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

3- التقارير و المنشريات

1- التقرير الإقتصادي السنوي،دائرة التنمية الإقتصادية،عجمان، 2013.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008.

5- الحمش منير ،"أوراق في الاقتصاد السياسي لازمة الاقتصادية الراهنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999.

6- تقرير الاستثمار العالمي عرض عام، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(اونكتاد)، الأمم المتحدة،2010.

7- تقرير الأمم المتحدة، "حالة الاقتصاد العالمي و آفاق تطوره"، 2012.

4- المجالات

1- التوبني ناجي، "الأزمات المالية"، مجلة جسر التنمية، "سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"،

المعهد العربية للتخطيط، الكويت السنة الثالثة، العدد 29، 2004.

2- فائق مجيد ملاذ، حميد ماجد طيبة، "أزمة الرهن العقاري الأمريكي و إنعكاساتها على العالم العربي"، مجلة

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع و الثلاثون، 2013

3- فضيل رابح، "الأزمة المالية العالمية الأسباب ، الإنعكاسات و الحلول"، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية،

العدد الثامن، ديسمبر 2010

4- قادي عبد المجيد، "الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد

السادس و الأربعون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة، 2009.

5- محيطه مسعود، "الأزمة المالية العالمية الراهنة إنعكاساتها على الإقتصاد العالمي و كيفية مواجهتها- مع

الإشارة إلى حالة الإقتصاد الجزائري_"، مجلة المدرسة العليا الحديثة، العدد الثاني، جوان، جامعة الجزائر، 2009،

5- الملتقيات و المؤتمرات

1- باسي زكريا بله، "الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة و الدروس المستفادة من

منظور إقتصاد إسلامي"، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية، لبنان، يومي 14، 13 ماي، 2008.

2- بن ثابت علال، "الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات و مظاهر التجديد"، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003

3- بن علي عبد الغاني، "أزمة الرهن العقاري و أثرها في الأزمة المالية العالمية"، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص "تحليل إقتصادي"، جامعة

دالي ابراهيم، الجزائر، دفعة، 2010.

4- بن نعمان حمادو، "طبيعة الإصلاحات المالية و المصرفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008"، الملتقى

العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-

21 أكتوبر، 2009.

5- حمادي محمد، "التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي الرابع، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، السياسات و الاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009.

6- صافي وليد احمد، "الأزمة المالية العالمية 2008، طبيعتها، أسبابها و تأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي"، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، جامعة خميس مليانة، يومي 5-6 ماي، 2009.

7- عبد اللاوي عقبة، نور الدين جواد، "الأزمات المالية سجل التدويل و أطروحات التعويم الثلاثي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، عمان، 1-2 ديسمبر 2010.

8- عواودة وحيدة و آخرون، "إشكالية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي - التجربة السودانية نموذجاً" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مؤسسات مالية، قلمة، دفعة 2014.

9- كواش زهية و آخرون، النظام المصرفي الإسلامي كبديل للوقاية من الأزمات المالية الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية ، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.

10- كورتل فريد ، كمال رزق، "الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية"، المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على اقتصاد الدول، التحديات و الأفق المستقبلية، جامعة الإسراء بالاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الأردن.

11- مراد ناصر، "الأزمة المالية العالمية: الأسباب، الآثار و سياسات مواجهتها، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، السياسات و الاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر.

6- المنشورات الإلكترونية

1- العتوم عامر يوسف ، "أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية"، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن. عن الموقع:

<http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276>

تاريخ الاطلاع: 04.03.2015

-2 البيلاوي حازم، "الأزمة المالية العالمية الحالية محاولة للفهم"، عن الموقع:

<http://www.siiroblne.org/alabweb/monawat28>

تاريخ الاطلاع: 05.03.2015.

-3 غازي الصوراني، "الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي"، عن الموقع:

<http://wwwahewar.org/debat/show.art.asp?=%20150264>.

الاطلاع: 23.03.2015

4 - صباح جاسم، "الأزمة المالية، ذعر و هلع و أسواق تساقطت مثل الدومينو انخيار يؤدي إلى انكماش اقتصاد

عالمي طويل المدى"، عن الموقع:

<http://annabaa.org/nbanews/72047.htm>

تاريخ الإطلاع: 25.04.2015

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Livre ouvrege

- 1- abdelkader beltas « la crise de sub-prime »et le déclenchement de la crise financière internationale, edition légende, Algerie, 2009
- 2- United Nation, World Economic Situation and Prospects 2008, January 2008.

يناقش هذا البحث أبعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الأزمة المالية العالمية للدول المتقدمة و النامية، من خلال تسليط الضوء على ماهية عجز الموازنة العامة و الأزمة المالية وأهم الأسباب المساهمة فيهما سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وكان التركيز على أزمة الرهن العقاري خلال عام 2008 التي تعد من أقوى الأزمات من حيث عمقها و مدى إنتشارها العالمي وشمولها جميع إقتصادات العالم، كل حسب درجة إرتباطه بالسوق العالمي، حيث لم تقتصر تأثيراتها على البنوك أو النظام المالي فقط بل تعدته إلى الإقتصاد الحقيقي، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن هناك علاقة إرتباط سببية بين عجز الموازنة العامة و أزمة الرهن العقاري بالنسبة للدول المتقدمة حيث أن تفاقم العجز الثلاثي في الموازنة العامة و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات أدى إلى تفاقم هذه الأزمة، وفي كونها علاقة إرتباط تأثيرية في الدول النامية والناشئة منها حيث لم تكن الموازنة العامة لديها بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية كونها تعتمد بشكل كبير على الإقتصادات المتقدمة في تعاملاتها الخارجية، وفي ظل الترابط الوثيق بين الإقتصاديات العالمية، ومع إستفحال آثار هذه الأزمة لجأت الكثير من الإقتصاديات المتقدمة و النامية إلى الإسراع لإيجاد حلول مستعجلة لهذه الظاهرة، من خلال جملة من الخطط المالية سعياً للتقليل من المخاطر الناجمة عنها وتحقيق الإستقرار المالي و الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الموازنة العامة ، الأزمات المالية ، الإقتصادات النامية ، الدول المتقدمة ، العجز المالي ، السياسة المالية ، سياسة التقشف ، التوازنات المالية ، المالية العامة ، الدين العام.

Resumé

Ce document traite la relation entre le déficit budgétaire et la crise financière mondiale, les pays développés et les dimensions de développement, en mettant en lumière la nature du déficit budgétaire et de la crise financière et la contribution la plus importante des deux raisons, que ce soit dans les pays développés ou en développement, l'accent a été mis sur la crise des prêts hypothécaires en 2008 qui est l'une des crises les plus puissantes en termes de profondeur et l'ampleur de sa portée mondiale et la couverture de toutes les économies du monde, chacun selon la mesure où elle concerne le marché mondial, où son impact sur les banques ou le système financier a non seulement limité mais ils avaient à l'économie réelle. Les résultats les plus importants qui ont été conclus et qu' il ya une causalité de corrélation entre le déficit budgétaire et l'hypothèque pour les pays développés. La relation d' une crise des pays où aggravent le triple du déficit dans le budget général et la balance commerciale et la balance des paiements a aggravé cette crise, et d'être un agent de liaison Interactionnisme pays en développement et émergents que où étaient pas la relation de budget général Il a épargné les retombées de la crise financière mondiale est fortement dépendante des économies avancées dans les relations étrangères, et en corrélation étroite entre les économies mondiales, cependant exacerber les effets de cette crise ont eu recours beaucoup d'économies développées et en développement pour accélérer les solutions urgentes de l'IGAD à ce phénomène, à travers une série de plans financiers. Afin de réduire les risques qui en découlent et de parvenir à la stabilité financière et la croissance économique.

Mots clés

Budget général , les crises financières, Les économies en développement, , Pays développés, Le déficit budgétaire, Politique fiscale , La politique d'austérité, Les soldes financiers, Finance Publique, La dette publique.